دراسات



إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

أ.د. عصام سليمان الموسى

الصحافة الأردنية في مئة عام

الصحافة الأردنية

في مئة عام

الصحافة الأردنية

في مئة عام

تأليف

أ. د. عصام سليمان الموسى

وزارة الثقافة

٢٠٢١

• الصحافة الأردنية في مئة عام

(دراسة)

• أ. د. عصام سليمان الموسى

• الطبعة الأولى: ٢٠٢١

• الناشر: وزارة الثقافة
شارع صبحي القطب
المتفرع من شارع وصفي التل
ص. ب ٦١٤٠ — عمان - الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢١٨/٥٦٩٩٠٥٤
فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨
Email: info@culture.gov.jo

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٢١/١٠/٥٨٣٣)

٠٧١,٥٦٥

الموسى، عصام سليمان
الصحافة الأردنية في مئة عام/ عصام سليمان الموسى- عمان: وزارة الثقافة،، ٢٠٢١
(٢٨٢) ص
ر. إ.: ٢٠٢١/١٠/٥٨٣٣
الواصفات: / الصحافة/ / حرية الرأي/ / تاريخ الأردن/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

• الإخراج الفني: سمير اليوسف هاتف 0799677569

ردمك: 978-9957-94-728-6

الفهرس

هذا الكتاب امتداد لكتاب المؤلف (تطور الصحافة الأردنية: ١٩٢٠-١٩٩٧م)
تمت توسعته وتطوير مادته ليشمل الزمن الرقمي وصولاً إلى يومنا الحالي

الإهداء

إلى روح رفيقة الدرب، ريما،

في ذكرى رحيلها الثالث،

والتي

تركتني أواجه عواصف الحياة وحيداً

المقدمة

يروي هذا الكتاب قصة الصحافة الأردنية في مئة عام، فهي قصة ترصد النجاحات الكثيرة التي حققتها، بدءاً من إصدار الملك المؤسس جريدة (**الحق يعلو**) من معان عام ١٩٢٠.

إن وعي القيادة بأهمية الصحافة مهد الطريق لانتشارها على يد القطاع الخاص اعتباراً من عام ١٩٢٧، حتى يومنا هذا في معظم الأحوال، فظهرت صحافة قوية ضاهت الصحف العربية المتقدمة.

وعلى أعتاب المئوية الثانية، فإن الصحافة الورقية تلقى منافسة شديدة من الصحافة الالكترونية.

وهذا يؤكد ضرورة أن تطور الصحافة الورقية من أدائها، وإلا تغلبت عليها الصحافة الإلكترونية التي بدأ الشعب الأردني يستسيغها، سواء كصحافة آنية سريعة أو كصحافة مجانية غير مكلفة، يشد من أزرها وسائل تواصل اجتماعي، لا تخلو من مبالغات في عرضها للأمور.

نحن إذن قد نكون مع قدوم الألفية الثانية نقف على مفترق طريق.

المؤلف

أ.د. عصام سليمان الموسى

آب ٢٠٢١م

الفصل الأول

الجذور والسياقات التاريخية

لقد انطلقت المرتكزات التي قامت عليها الدولة الأردنية في الأساس من الشعارات الطموحة التي طرحتها ثورة العرب الكبرى في العصر الحديث، وهي مبادئ الوحدة والحُرية والاستقلال.

ولقد جهدت الصحافة الأردنية في مسيرتها عبر مئة عام – أي منذ بداياتها الأولى عام ١٩٢٠م – على تجسيد هذه الشعارات، سواء من خلال الدعوة إلى الوحدة الوطنية والعربية والقومية، أو من خلال النضال في سبيل القضية الفلسطينية، أو مناجزة المستعمر، والدعوة إلى الحرية والاستقلال. لذا، فإن ما تبقى من موضوعات أخرى طرحتها الصحافة، أو تصدت لها وعالجتها، كان منصباً على تفاصيل ذات صلة بالمرتكزات الأولى، كمحاربة التجزئة والانتداب، والدعوة إلى تحرير النفس، وتسليط الضوء ولو بصوت خفيض أحياناً على محاربة الفساد والمحسوبية، وأمور أخرى ذات صلة بالغلاء، ونقص الخدمات العامة، والبطالة. وكان الهدف من هذا كله واضحاً، وهو على الصعيد الوطني، تعزيز الاستقلال وتعميق الوحدة الاجتماعية، وتفعيل التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى الصعيد القومي، تحقيق الوحدة العربية، وإيضاح وجهة نظر الأردن، والدفاع عن مواقفه ومنطلقاته.

غير أن تفاعلات هذه القضايا التي طرحتها الصحافة الأردنية، وتصدت لها، أحياناً بشكل مباشر، وأحياناً أخرى بأسلوب رمزي، كانت تؤدي، حين تخرج

عن حدها المرسوم، إلى معاقبة الصحفيين، وتعطيل صحفهم، وإلى إصدار قوانين متشددة تقيد حرية الرأي.

ولقد هيأ المناخ العام الذي ساد في الأردن منذ تأسيسه، وعلى ضوء تلك المرتكزات، الطريق أمام الصحافة لتنمو إدارياً برعاية الدولة، وذلك اعترافاً بخطورة دورها وأثرها على الرأي العام، ونتيجة لتلك الرعاية، والمتابعة من خلال القوانين، ظهرت صحافة موالية (Loyalist)[1]، نمت من بدايات متواضعة جداً، إلى صحافة مؤسسية، وفي فترات أخرى إلى صحافة تعددية أو معارضة تسعى لتمثيل أطياف المجتمع كافة. وقد بقيت الصحافة الأردنية، غالبية هذه السنوات ملكاً بيد القطاع الخاص، وأحياناً مختلطة الملكية بين القطاع الخاص والعام، تعمل ضمن القوانين الموضوعة، محققة بذلك حداً أدنى من التوازن في الحياة العامة، لا يرقى بأية حال إلى مستوى السلطة الرابعة التي ظلت تطمح للوصول إليه. وفي مقابل ذلك بقيت وسائل الاتصال الالكترونية (الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء) مملوكة من الدولة، ناطقة بوجهة النظر الرسمية.

في هذا المناخ الذي ترعرعت فيه الصحافة الأردنية، كانت التحديات التي تواجه الصحفي الأردني، وعلى ضوء مرتكزات نشوء الدولة، تحديات ضخمة.

هناك أولاً الإرث الثقافي العريض الذي يبدأ مع فجر تاريخ الحضارة الإنسانية، ومع الثورة الأولى للاتصال، التي جاءت بالأبجدية، على يد بدو سيناء والآراميين والأنباط- ومن قبل على يد الأشوريين والأكاديين والبابليين وما أعقب ذلك من حقب أخرى، تذكّر الصحفي شواهدها القائمة: بتراء الأنباط، عاصمة المملكة العربية الأولى في التاريخ، تلك المملكة التي أورثتنا الأبجدية العربية التي نستخدمها اليوم، وهناك أيضاً انتصارات الحارث،

---

(١) روو، (ترجمة الكيلاني): ١١٣.

ونقش الملك ميشع، وفسيفساء الكنائس، ومدرجات الآثار، وموقعه مؤتة (في الجنوب) ومعركة اليرموك (في الشمال)، وأضرحة الصحابة، وقصور الأمويين، والحميمة مهد ثورة العباسيين، وفكرهم الذي امتزج بالحضارة الهيلينية، وقلعتا الكرك وعجلون بقايا آثار عصر النضال ضد الفرنجة، وجبال الطفيلة وثورتها ضد العثمانيين، تلك الثورة التي تعانقت مع أصداء عمليات الثورة العربية الكبرى، وتتويج ذلك الجهد بإقامة مملكة عاصمتها دمشق، جذرت الرؤية القومية لفترة قصيرة. وهكذا، من شواهد عصر المد العربي وجزره ينهض الأردن من الركام، وتؤسس مملكة صغيرة تسعى لتجسيد شعارات الثورة الكبيرة، وتحمل تلك الروح، سواء في معارك باب الواد والكرامة، أو في تفاعلات صغيرة أيقظت الديمقراطية في هبة نيسان (١٩٨٩) وأطلقتها دفعة تحد جديدة تقرع أبواب القرن الحادي والعشرين.

وثانياً : إن المعاني التي تعتمل في صدر الصحفي الأردني لا تتأثر بالإرث التاريخي فحسب وإنما بجغرافية الوطن الصغير، المحدود الموارد من جهة، الكبير الطموحات من جهة ثانية، فهو تارة يفتح أبوابه لاستقبال موجات اللاجئين والنازحين من كل صوب وحدب، (شراكسة وأرمن وشيشان ودورز وعرب من مختلف الأقطار وفلسطينيين وسوريين)، ويتفاعل مع كل قضية إنسانية يمثلها انصهار هؤلاء بتياراتهم وخلفياتهم المتباينة، بدواً أو حضراً أو فلاحين، مسلمين أو مسيحيين، ذوي أرومة عربية أو غير عربية، في بوتقة الانتماء للوطن الصغير الفقير. وينبت التفاعل أحياناً عوداً صلباً يتحدى ندرة الموارد، فتزدهر الجامعات والمدارس بجيل جديد يرتاد الآفاق، ويخضر الوادي والصحراء، ويحول الأرض اليباب إلى واحة عطاء، كما ينبت أحياناً تراجعاً اجتماعياً نحو عصبية العائلة والعشيرة والفوضى واللا انضباطية(كما يتمثل في حوادث الطرق وقيادة السيارات).

وهناك ثالثاً تراكمات تمثل الوجه الآخر – غير المشرق– لتحديات يواجهها الصحفي نفسه، نتيجة فعله في الأغلب، أهمها الصورة غير الإيجابية إجمالاً التي انتشرت بين العامة والخاصة، عن هذا الكاتب الذي يحسن إنشاء (كلام الجرايد)، لا يؤثر في قرار، ولا يخرج عن خصوصية ذاتية، ماهر في تجميل صور الأشياء والأشخاص والأحداث، لا يصدر في سلوكه صدوراً واضحاً عن أركان العمل الصحفي الأساسية: دقة المعلومة، والموضوعية، والمصداقية، بل تراه أحياناً لا يعيرها التفاتاً. وتتراكم الصور من هذا النوع، لتنال في النهاية من كمال الصحفي، وما يجب أن يكون عليه ممثل السلطة الرابعة من نقاء وتفان.

ضمن هذه السياقات والتفاعلات، يتشكل الوعي الصحفي في الأردن، فيخرج من مخاضه، صحفيون كبار، رواد، أعلام، كما يخرج منه صحفيون عاديون.

عبر هذه الخلفية نتتبع في الصفحات القادمة، التجربة الصحفية الأردنية ضمن سياق عربي عالمي، مروراً بالقوانين التي أطرت العمل الصحفي، ومراحله التي تطور إليها، منتهين بنبذة عامة عن رواد الصحافة الأردنية وأعلامها.

بين الثورتين الأولى والرابعة

بعد ثورة الأبجدية الألفبائية، جاءت الثورة الثانية: اختراع المطبعة التي توفر الكتب والصحف، ثم تلتها الثورة الالكترونية التي جاءت بالمذياع، وحالياً نعيش في ظلال الثورة الرابعة رقمياً.

وتتحدث أدبيات الإعلام بإسهاب عن الثورة الرابعة في مجال الاتصال والمعلومات والتقنية وشواهدها مثل الإنترنت التي تربط بلايين الحواسيب في العالم بعضها ببعض، وإفرازاتها من (مجتمعات المعلومات) التي تسيطر على

العالم الحديث ومقدراته، وتكاد تغفل- أي تلك الأدبيات- جذور هذه الثورة، التي انطلقت من أرضنا، قبل ثلاثة آلاف وستمائة عام، على أيدي جدودنا الكنعانيين- الفينيقيين، وأحفادهم الآراميين والأنباط، الذين فجروا ثورة الاتصال الأولى، وجسروا المرحلة الفاصلة، بين العصر الشفوي (الشفاهي)، وعصر الكتابة، بتطوير رموز الأبجدية التي لا تزيد على الثلاثين حرفاً، ليمهدوا الدرب أمام الثورات الثلاث اللاحقة وخاصة الرقمية، التي نشهدها الآن، والتي لا يستطيع أن يتنبأ أحد بنتائجها المستقبلية.

ففي عصر الاتصال الشفوي، وعلى مدار عشرات الألوف من السنوات، اعتمد الإنسان الذاكرة مرجعاً وسنداً ومخزناً للمعرفة. في تلك الحقبة الطويلة التي تمتد من فجر الحضارة الإنسانية، عُرفت الروايات التاريخية التي نقرأها في كتب الأدب القديم: روى فلان عن فلان، ويطيب لنا أن نصدق روايات التاريخ تلك، رغم أننا نُعلّم الطلبة في الصفوف الجامعية الأولى، أن الإشاعة المروية، حين تنتقل من شخص إلى آخر، تكون في نهاية الخط مختلفة تماماً عما كانت عليه في بدايته.

في ذلك الزمن السحيق، سعى الإنسان دائباً إلى وضع أفكاره في رموز تعبيرية، في محاولة منه لتوثيق هذه الأفكار، بعد أن اكتشف أن الذاكرة لا تعي الخبرات المفيدة الماضية بدقة. جرب الإنسان الصور والرسوم والنقوش. وكان ذلك إيذاناً باكتشاف الكتابة الصوتية، بالرموز أو الحروف، كما نعرفها اليوم.

مرت الكتابة أولاً بالمرحلة التصويرية، قبل عشرة آلاف عام، حين رمزت الرسومات والصور لأشياء مادية ملموسة. وتلتها مرحلة كتابة الفكرة التصويرية الرمزية، حين استعمل الإنسان الصور للدلالة على رموز معينة (كريشة النعام

التي تدل على العدل، للاعتقاد بأن ريش النعام متساوي الطول). وأعقبت ذلك مرحلة الكتابة المقطعية، التي تتجزأ الكلمة فيها إلى مقاطع، بحيث يعطى كل مقطع على حدة رمزاً صوتياً يمثله. وتعتبر هذه الكتابة مرحلة وسطاً بين الكتابة التصويرية والكتابة الأبجدية الصوتية، ومن أمثلتها، الكتابة المسمارية والهيروغليفية والصينية. وأخيراً نحو عام ١٥٠٠ق. م. بزغ فجر جديد، حين وضع السينائيون الأبجدية الأولى.

وتحققت الثورة الأولى في الاتصال على أيدي الفينيقيين، الذين انتشرت أبجديتهم في الشرق، عن طريق الأنباط العرب، وفي الغرب، عن طريق اليونان. وقد استخدمت الأبجدية الصوتية حوالي عام١٠٠٠ ق. م. في كتابه اللغة الآرامية. وبسبب سيطرة الآراميين على طرق التجارة القديمة، انتشرت لغتهم في سوريا وآسيا الصغرى وبلاد فارس، وأصبحت نحو ٤٠٠ ق. م. اللغة الرئيسية في المنطقة كلها. وكانت الأبجدية الآرامية تتألف من اثنين وعشرين حرفاً صحيحاً (صامتاً) تمثل في مجموعها طبقات صوت الإنسان الشرقي.

ثم طور الأنباط الحرف العربي الذي أصبح، بعد مجيء الإسلام وتدوين القرآن الكريم به، حرفاً دولياً كتبت به لغات عدة.

وعلى الجانب الآخر من البحر المتوسط، استعار الإغريق القدماء الأبجدية الفينيقية ابتداء من القرن السابع ق. م. وطوروها بأن أدخلوا عليها حروف العلة (التي تسمح بظهور الفروق الدقيقة في الكلمة)، وكتبوها من اليسار إلى اليمين. وعنهم انتشرت في بقية أرجاء أوروبا والعالم الجديد. وكان استخدام الأبجدية الصوتية في الكتابة على نطاق واسع مؤشراً لبداية عصر جديد.

عصر الكتابة

ترسخ العصر الثاني للاتصال – عصر الكتابة – مع ترسخ الحضارة اليونانية القديمة عشية ميلاد السيد المسيح قبل ما يزيد على ألفي عام. وقد خلف لنا أرسطو وأفلاطون وسوفوكليس مؤلفات ما تزال شامخة حتى يومنا هذا، حافلة بفلسفات وأفكار يعتبرها كثيرون حجر الزاوية للحضارة المعاصرة. لقد تفوقت حضارة اليونان القدماء بآثارها الفكرية على بقية الحضارات القديمة التي نشأت في بلاد ما بين النهرين وخلفت مكتبات يعود أقدمها إلى حوالي (٢٠٠٠ ق.م).

ومن أشهر المكتبات القديمة، مكتبة الملك آشور بنيبال (٦٦٨-٦٣٦ق.م) التي احتوت على تراث البابليين والآشوريين منقوشاً على لوحات طينية بالخط المسماري. إلا أن تراث هذه المكتبات والنقوش لم يؤثر في نمو الحضارة الإنسانية كما أثر الفكر اليوناني القديم، وفلسفة أرسطو- المعلم الأول- كما أسماه العرب الأوائل.

العرب وعصر الكتابة

وقد شهد عصر الكتابة تفوق العرب الفكري والتقني على بقية الشعوب، ومن بينهم الأوروبيون، الذين كانوا يغطون في سبات عميق من الجهل والتخلف. وبلغت الحضارة العربية أوجها في عهد الرشيد والمأمون، خاصة بعد أن استخدم العرب الورق- الذي تعلموا صناعته من الصينيين بعد فتح سمرقند في منتصف القرن الثامن للميلاد. وبلغت صناعته الذورة أيام الرشيد في نهاية القرن الميلادي. ومن بغداد، انتشرت صناعته إلى بقية الأقطار العربية. وهكذا شهد ذلك القرن «الثاني للهجرة» زيادة ملحوظة في انتشار الكتب العربية وتأليفها ونسخها وترجمتها. ويعتبر (بيت الحكمة) في بغداد أشهر مكتبة عربية،

وقد أوجدها المنصور، ونماها المأمون، فأصحبت أول جامعة عربية. وكانت مركزاً علمياً للترجمة والنسخ والتأليف والدراسة، وفيها تُرجمت معارف العالم القديم من اليونانية والسريانية والفارسية والهندية إلى العربية، واشتهر من المترجمين يوحنا بن ماسويه وحنين بن إسحاق. وظهرت في بغداد أيضاً مكتبات خاصة برجال الدولة، كمكتبة يحيى بن خالد البرمكي.

ومن أشهر المكتبات العربية المكتبة التي أنشأها العزيز بالله الفاطمي في القاهرة وضمت نحو(٢٠٠) ألف مجلد. وفي الأندلس أنشأ الحكم المستنصر مكتبة في قرطبة زادت مقتنياتها على (٤٠٠) ألف مجلد. وقد حفظت هذه المكتبات التراث العربي، والإنساني القديم وخاصة الهيليني بعد تعريبه وتطويره والإضافة إليه، فاستفادت منه أوروبا كثيراً في نهضتها الحديثة. لكن سقوط بغداد عام ١٢٥٨م على أيدي التتار شلّ عنفوانها الفكري والثقافي، ودمر مكتباتها وصناعة الورق فيها بصورة نهائية. وأعقب ذلك انتقال تلك الصناعة إلى أوروبا التي عملت على تحسين نوعية الورق المنتج في مصانعها. وكانت طليطلة أول مدينة في أوروبا يصنع الورق فيها.[١]

في العام الذي سبق سقوط بغداد (أي ١٢٥٧م)، شهدت أوروبا ثورة تجارية كان من إنجازاتها صناعة الورق ذي النوعية الجيدة، واستعمال الأرقام العربية للحساب والتجارة. وتعاقبت الثورات هناك، فمن زراعية إلى تجارية ومعرفية ودينية واجتماعية (كالثورة الفرنسية) وصناعية واتصالية، فكان أن تعززت مكانة الغرب وهيمنته وقوته.

(١) صابات، ١٩٧٩م: ١٣، الخطيب ١٩٨٣م: ٥٠ -٥١؛ الخطيب، ١٩٨٣م: ٥٣-٥٤.

عصر المطبعة / عصر الاتصال الجماهيري

كان اختراع المطبعة عام ١٤٣٩م إيذاناً ببدء عصر جديد، هو (عصر الاتصال الجماهيري) وقد اعتمدت مطبعة يوحنا جوتنبرغ، مبدأ استعمال الحروف المنفصلة التي تنضد حرفاً حرفاً، لتكون كلمة واحدة، ثم جملة كاملة. وبقيت هذه الطريقة مستعملة في صف الحروف طوال مدة ناهزت الأربعمائة عام (وفي الأردن حتى الخمسينيات من القرن الماضي في معظم دور الطباعة). وفي مطلع القرن التاسع عشر في عصر الثورة الصناعية، طور (فردريك كوينغ) عام ١٨١٤م آلة ميكانيكية طبعت ١١٠٠ صفحة في الساعة لتستعمل في طباعة جريدة (التايمز) اللندنية. وفي منتصف القرن(١٨٤٨م) تم تطوير طابعات قادرة على طبع ثمانية آلاف صفحة في الساعة. وفي عام ١٨٨٤م تم اختراع طابعة اللينوتايب- التي تعمل على صهر الرصاص وتحويله إلى حروف تطبع بطريقة الآلة الكاتبة- فحلت محل صف الحروف اليدوية. وشهد القرن العشرون استعمال الأوفست، والطباعة الالكترونية (الضوئية) ثم الطباعة عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية.

ظهور الصحف الأولى

بعد اختراع الطباعة بنصف قرن، أخذ صدور الصحف يتوالى في أوروبا اعتباراً من مطلع القرن السادس عشر، فصدرت عام ١٥٠٢م صحيفة في ألمانيا (تقريباً في الوقت نفسه الذي تحركت فيه جحافل الأتراك العثمانيين لتخضع البلاد العربية)، كما صدرت مجلة شهرية في البندقية عام ١٥٦٢م، وصحيفة في بلجيكا عام ١٦١٦م، وفي هولندا عام ١٦٢٠م، وفي فرنسا عام ١٦٣١م، وفي بريطانيا عام ١٦٦٥م. ودخلت المطبعة كل مدينة رئيسة في أوروبا.

وهكذا، كانت المعرفة والتقنية تنتشر في أصقاع أوروبا، بينما كان العرب يرزحون تحت قيود الجمود، ذلك أن شيخ الإسلام العثماني أصدر فتوى اعتُبرت فيها الطباعة رجساً من عمل الشيطان[1]. ومنع المسلمون من استخدامها، لكن سُمح للمسيحيّين واليهود بذلك.

صحافة سلطوية ثم حرة

ومع صدور الصحف الأولى، بدأت تظهر قوانين الرقابة التي تحاول تقييد ما تنشره الصحف. ومن وقتها بدأ الصراع بين السلطة التنفيذية والسلطة الرابعة – صاحبة الجلالة – الصحافة: هذه تحاول أن تُقيد تلك، والصحافة تحاول أن تفلت من سيطرة الدولة التي أدركت خطر الكلمة الحرة. كانت السلطة في ذلك الزمن تتجمع بأيدي الصفوة الحاكمة، التي تسنّ القوانين، وتتحكم بمقدرات الشعب الذي عليه أن يطيع دون أن يكون له دور في صنع القرار، ودون احترام لرأيه، ودون اعتبار لحرية فكره. وقد أدرك الحكام– بما أوتوا من بصيرة ثاقبة – أهمية الدور الذي تقوم به الصحافة في التأثير على إرادة الشعوب وتشكيل أفكارها. ولإحكام سيطرتهم، منعت الحكومات إصدار الصحف دون الحصول على رخصة رسمية، وأعطت نفسها حق مراقبة المواد المطبوعة، وفرضت العقوبة على كل من ينشر مواد حظرها القانون. كذلك، أباحت السلطة لنفسها حقَّ سحب الرخصة، وتغيير السياسات حسب المتطلبات والظروف، مما أدى إلى تجريد الصحف من القدرة على توجيه النقد، أو مناقشة السياسيات والقرارات، وإبداء الرأي فيها، أو إسماع صوت الشعب للمسؤولين. وهكذا، وفي ظل النظرية السلطوية Authoritarian Theory للصحافة هذه، هيمنت

(١) مروة، ١٣٩.

الحكومات في القرنين السادس عشر والسابع عشر هيمنة مطلقة على الصحف وما تنشره.

غير أن الثورات التي شهدتها أوروبا في هذه الفترة (وأبرزها الثورة الدينية، وانتشار الجامعات، والكشوفات الجغرافية)، أسهمت في إطلاق الفكر من عقاله، فشهد القرن السابع عشر البدايات الأولى لمولد الديمقراطية السياسية والحرية الدينية وظهور الطبقة الوسطى كقوة فاعلة. كما شهد ذلك القرن ازدياد الأسفار والارتحال واتساع التبادل التجاري وتقدم العلم وظهور اختراعات جديدة. وأدى ذلك إلى مزيد من العقلانية(الإيمان بالعقل) والتأكيد على أهمية احترام الفرد وحقه في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيره، باعتبار أن الإنسان مخلوق عاقل وحر، يستطيع أن يميز بين الخير والشر، وأن يختار بينهما. ونتج عن ذلك ظهور نظرية الحرية للصحافة (الليبرالية)Libertarian Theory التي شددت على ضرورة احترام العقل وحقوق الأفراد[1].

وتبلورت هذه الدعوة عبر أفكار عدد من المفكرين والأدباء والفلاسفة الأفراد، ومن أشهرهم: (جون لوك) الذي طرح نظرية الملكية الشعبية القائلة بأن إرادة الشعب هي الأساس في الحكم، و(جون ملتون) الشاعر البريطاني الضرير مؤلف (الفردوس المفقود) الذي انتقد الرقابة، و(جون ستيورات مل) الذي دعا إلى ممارسة العقلانية. وتوجت هذه الدعوات بنجاح القانون الفرنسي في تنظيم العمل الصحفي عام ١٨٨١م من خلال النص التالي «إن حرية الصحافة مكفولة ضمن إطار تشريعات محددة وخاصة»[٢].

(1) Siebert, Peterson, Schramm,1976.

(٢) حافظ ١٩٩٣م: ٤٤.

أثر الطباعة على أوروبا والعالم الثالث

رافق تطور الطباعة في اوروبا زيادة في الناتج الزراعي، الأمر الذي أدى إلى ظهور تغييرين رئيسين في النظام الاجتماعي السائد آنذاك: ظهور المزارعين الأغنياء، وظهور طبقة التجار. أما الفلاحون الفقراء فهاجروا إلى المدن للبحث عن عمل، مما نتج عنه تضخم المدن وازدياد عدد سكانها. وقام التجار باستثمار أموالهم في بناء السفن والصناعات الحربية – بل إن التجار الإسبان والبرتغاليين قاموا بتمويل الحملات الأولى لاكتشاف طريق الهند. وسرعان ما حذا الإنجليز والهولنديون حذوهم. وقد مكن مجمل هذه الأعمال أوروبا الغربية من السيطرة على طرق التجارة الدولية[1]. وواجه التاجر العربي التقليدي منافسة مع شركات الهند الشرقية، التي مهدت للاحتلال البريطاني لبلدان الشرق، وحلت خدمات الملاحة الأوروبية المتقدمة محل خدمات المواصلات البحرية والبرية والداخلية العربية[2]. وأدى ذلك إلى القضاء على التجارة العربية القائمة على التوابل والبهارات والسكر والحرير والشاي والقطن، فانقطع مورد رئيسي من موارد الثراء والقوة العربية. وعمل الغربيون على تعزيز مواقعهم الجديدة كسادة للبحار والتجارة، فتاجروا بالعبيد الإفريقيين، واقتحموا العالم الجديد ونهبوا كنوزه. كل ذلك أدى إلى ازدياد نفوذ طبقة التجار وثرواتهم. وسقط النظام الإقطاعي، وظهر نظام جديد قائم على التجارة والاستعمار والصناعة.

لقد استثمر التجار أموالهم في بناء صناعات كانت في أشد الحاجة إلى المواد الخام فتدخلت دولهم لحماية مصالحهم، وكانت النتيجة أن العالم الثالث وقع تحت الاستعمار، وهيمن الغربيون على موارد هذه البلدان المادية والبشرية. وقام أرباب العمل هؤلاء بتحديد أسعار المواد الأولية بأبخس الأثمان، كما

---

(1) Mody,1985:140.

(٢) زحلان، ١٩٩٩م:٥.

قاموا بإيجاد أسواق لمنتجاتهم في مختلف الأقطار التي سيطروا عليها. ولتعزيز مواقعهم، قام التجار الأوروبيون، بالتحالف مع النخبة الحاكمة في الدول المستعمَرة وساعدوها على تحقيق الاستقرار مقابل مساعدتهم بالحصول على المواد الخام بالأسعار التي يريدون، والسماح لهم ببيع منتجاتهم المصنعة في أسواق تلك الدول. هذه العمليات والتحالفات أدت في مجملها إلى تطوير بنية اتصالية أولية من سكك الحديد وأنظمة البريد، كما أدت إلى قيام مشاريع استثمارية مشتركة هدفها النهائي تسهيل وصول المواد الخام إلى المصانع الأوروبية، لإنتاج سلع استهلاكية مربحة. وبالتأكيد، فإن هذا النمط من استنزاف الموارد الأولية والبشرية في أقطار آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل منتظم عبر قرون القهر، أدى إلى تدمير النظم الاجتماعية فيها، وتعميق الفجوة بين الدول المستعمرة(بالكسر) وبقية دول العالم، فتحقق تقدم في الأولى، وتخلف في الثانية.

النهضة العربية الحديثة

في ظل هذه التفاعلات: خضع الوطن العربي لحكم العثمانيين فيما بين القرن السادس عشر(١٥١٦) ومطلع القرن العشرين (١٩١٨)م. وقد اتصفت هذه المرحلة من تاريخ العرب في معظمها بالتخلف والجمود، وأسهم العرب المسيحيون بدور بارز في حفظ جذوة التراث العربي وقادة بسبب إدخالهم المطابع التي طبعت عليها كتبهم الدينية والمدرسية حتى كان القرن التاسع عشر، حين بدأت تهب رياح النهضة العربية الحديثة، نتيجة عوامل، من أهمها الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م التي استمرت مدة ثلاثة أعوام وما تسببت فيه من احتكاك وتماس حضاري وثقافي وعلمي، والبعثات العلمية إلى أوروبا التي أرسلها محمد علي باشا- وإلي مصر وحاكمها- فكانت عاملاً مهمـاً في الانفتاح

على الغرب وثقافته، والإرساليات التبشيرية في البلاد العربية التي أسهمت في إنشاء المدارس وإحياء النهضة الأدبية والثقافية والتراثية، والترجمة التي مكنت العرب من الاطلاع على ثقافة الغرب وعلومه وأفكاره الحديثة، والجمعيات العلمية التي قامت بدور كبير في النهضة العلمية العربية، والمطابع التي عملت على نشر العديد من الكتب والمؤلفات والصحف والمجلات، وأخيراً انتشار الصحافة الذي أسهم في إيقاظ الأذهان من خلال ما طرحته على صفحاتها من أفكار جديدة ومختلفة، تتعلق بالدعوات الفكرية والسياسية السائدة في ذلك العصر من مثل: «التجزئة والوحدة الوطنية والإقليمية، والرابطة العثمانية والجامعة الإسلامية والقومية العربية»[1] فساهمت في نشوء رأي عام عربي تقبل التغيير ودعا له.

المطبعة في البلاد العربية

عرفت البلاد العربية الطباعة منذ مطلع القرن السابع عشر. غير أن معظم المطابع التي استعملت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان تابعاً لمؤسسات دينية مسيحية، عملت على طباعة كتب الدين والتراث المختلفة. لكن اعتباراً من القرن التاسع عشر أخذت المطابع الحكومية، والأهلية، في التزايد، وعملت على نشر الكتب التراثية والصحف المختلفة.

كان لبنان أول بلد عربي دخلته المطبعة عام ١٦١٠م حين استورد أحد الأديرة من روما مطبعة بحروف سريانية لطباعة كتب دينية. ولم تدخل المطبعة العربية لبنان إلا عام ١٧٣٣م وعن طريق أحد الأديرة أيضاً[2]. بعد ذلك، أدخلت الطوائف الأخرى مطابع خاصة بها، وبدأ انتشار المطابع يتزايد هناك.

---

(١) محافظة، ١٩٧٥م: ٢٣-٣٤.
(٢) صابات، ١٩٦٦م: ١٨-١٩.

وفي سوريا، كانت حلب أول مدينة دخلتها الطباعة عام ١٧٠٦م عن طريق الأديرة أيضاً[١]. وبعد أكثر من قرن وثلث، أنشأ (بلفنطي) عام ١٨٤١م مطبعة خاصة قامت بطباعة ديوان ابن الفارض وكتاب المزامير. ولم تعرف دمشق المطبعة إلا بعد استيلاء إبراهيم باشا (ابن محمد علي الكبير) عليها، إذ أدخل إليها مطبعة حجرية تولت طباعة المنشورات والأوامر العسكرية[٢]. وفي عام ١٨٦٤م، أدخلت الحكومة العثمانية المطبعة إلى دمشق لطباعة جريدة سورية الرسمية. وأسس المؤرخ التركي جودت باشا مطبعة في حلب عام ١٨٦٧ تولت طباعة صحيفة أسبوعية رسمية هي فرات، بالإضافة إلى المطبوعات الأخرى اللازمة للولاية.

من البديهي القول إن الدولة العثمانية لم تشجع إدخال المطابع خوفاً من تأثيرها على الناس، وقد عززت موقفها الرسمي بفتوى أصدرها رجال الدين واعتبروا فيها أن المطبعة «رجس من أعمال الشيطان»[٣]. ومن الواضح أن الذين أصدروا الفتوى، ومن ورائهم السلطة، رأوا في الطباعة منافساً خطراً لسيطرتهم على انتشار العلم والمعرفة بين الناس. لكن مع مطلع القرن الثامن عشر، بدأت النظرة تتغير، فصدر فرمان سلطاني (إثر فتوى من شيخ الإسلام عام ١٧١٢م) بجواز استخدام المطبعة، وطبع جميع أنواع الكتب، عدا كتب التفسير والحديث والفقه والكلام[٤]. وكان ذلك إيذاناً ببدء دخول المطابع للأستانة (إستانبول) بأعداد محدودة. وكان أول كتاب مطبوع ظهر هناك معجماً تركيا- عربياً اشتمل على فتوى شيخ الإسلام نفسها، وموضوعات عن فوائد الطباعة وميزاتها[٥].

---

(١) المصدر السابق، ص٣٦.
(٢) المصدر السابق...
(٣) مروة ١٩٦١م: ١٣٩.
(٤) المصدر السابق، ويذكر صابات أن الفتوى صدرت عام ١١٢٩هـ/ ، ١٧١٦م: ٢٥.
(٥) الرفاعي، ج١، ١٩٦٩م: ٢١.

على أن انتشار المطابع الرسمية في البلاد العربية الخاضعة للسيطرة العثمانية، تأخر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان رد الفعل العربي في سوريا على السماح باستخدام المطبعة عنيفاً فعم «الفزع جميع البلاد» وخصوصاً «البلاد الشامية التي كانت ترى في القسطنطينية مركز خلافة إسلامية تحافظ على التقاليد والتراث الإسلامي العظيم». كما شعر «آلاف من الناسخين الذين كانوا يكسبون قوتهم عن طريق نسخ الكتب أن مهنتهم أصبحت في خطر». وفوق هذا رأى علماء الدين «في المشروع الجديد انتهاكاً للشريعة»[١]. فقام تمرد أحرق المطبعة لكنها بنيت بعد عام.

أما في لبنان، ونتيجة لانتشار التعليم وازدياد نسبة القُراء، فقد أدخل بعض الأشخاص المطبعة، ومن هؤلاء، خليل خوري في بيروت، الذي كان أول من أدخل مطبعة خاصة عام ١٨٥٧م، طبع عليها صحيفته المشهورة (حديقة الأخبار) بعد ذلك بعام واحد[٢].

ولم تعرف مصر الطباعة إلا أثناء غزو الفرنسيين لها عام ١٧٩٨م، حين أحضروا معهم مطبعة تولت طباعة صحفهم ومنشوراتهم، التي تعتبر أول صحف ظهرت في البلاد العربية. لكن مصر لم تستفد من تلك المطبعة إذ أعادها الفرنسيون معهم عام١٨٠١م. وبقيت مصر دون مطبعة حتى عام ١٨١٩م حين أنشأ محمد علي الكبير (والي مصر بين ١٨٠٥-١٨٤٨م) مطبعة بولاق المشهورة التي عرفت أيضاً باسم المطبعة الأهلية ومطبعة الباشا، والتي تولت طبع المطبوعات الرسمية والكتب المدرسية[٣]. وقد نشرت هذه المطبعة في

(١) الرفاعي، ج١، ١٩٦٩م:٢١.
(٢) الرفاعي، ج١، ١٩٦٩م: ١٩.
(٣) صابات، ١٩٧٩م: ٣٧، ويذكر مروة ١٩٦١م، أن مطبعة بولاق أنشئت عام ١٨٢١م: ١٤٠-١٤١.

العشرين سنة الأولى من وجودها (٢٤٣) كتاباً باللغات التركية والفارسية والعربية، وكان لها أثر عظيم في نشر المعرفة الحديثة والعلمية[١].

وأدخلت الطباعة إلى العراق وفلسطين عام١٨٣٠م. ويذكر خليل صابات أن مطابع العراق الأولى كانت «إما فارسية أو مطابع رهبان».[٢] وكانت معظم المطابع التي أنشئت في فلسطين بعد ذلك التاريخ دينية[٣].

ودخلت المطبعة إلى اليمن عام ١٨٧٧م. ولم تلبث أن تولت بعد ذلك بعامين طبع جريدة صنعاء الأسبوعية بالعربية والتركية. كذلك أدخل العثمانيون مطبعة إلى الحجاز عام ١٨٨٢م. وبعدها بعام، عملوا على إدخال مطبعة أخرى تولت طبع صحيفة الحجاز. وأدخل الفرنسيون المطابع إلى شمال إفريقيا عندما حاولوا إخضاعها في القرن التاسع عشر. وكانت هذه الصحف تمثل وجهة نظر السلطة.

أما الأردن – وبعض أقطار المشرق العربي الأخرى – فلم تدخلها الطباعة إلا في القرن العشرين.

ملامح الصحافة العربية في القرن التاسع عشر

لم تعرف البلاد العربية الصحافة إلا في نهاية القرن الثامن عشر، وكان ذلك إبان الحملة الفرنسية(١٧٨٩-١٨٠١م) على مصر. وقد أصدرت البعثة العلمية التي رافقت نابليون بونابرت، قائد الحملة، جريدتين باللغة الفرنسية وشرعت في إصدار ثالثة باللغة العربية، وكانت الأولى Le Decade Egyptienns وهي جريدة اقتصادية خُصصت لنشر أبحاث المجمع العلمي المصري، وكانت

(١) الرفاعي، ١٩٦٩م: ٢٣.
(٢) صابات، ١٩٧٩م: ٣٧.
(٣) المصدر السابق: ٤٠.

تصدر مرة كل عشرة أيام. والثانية Courrier de Egupt وكانت تنطق باسم السلطة الفرنسية وموجهة للجنود الفرنسيين وتصدر مرة كل أربعة أيام[١].

أما جريدة التنبيه، فقد عُين الشيخ إسماعيل الخشاب رئيساً لتحريرها، لكنها لم تصدر «بسبب تحرج مركز الفرنسيين الحربي» ثم اضطرارهم للانسحاب[٢]. ومع خروج الفرنسيين انتهت هذه المحاولات الثلاث.

كانت تلك البداية إيذاناً بدخول الصحافة إلى البلاد العربية وانتشارها فيها. والجدير بالملاحظة أن صحافة القرن التاسع عشر يمكن أن تقسم إلى نوعين:

صحافة رسمية: أصدرها الولاة العثمانيون أو الإدارات الاستعمارية التي تولت الحكم في بعض البلاد العربية في القرن التاسع عشر، وكانت تنطق باسم إدارتهم.

صحافة خاصة: وتندرج في هذا المضمار الصحف الدينية والطائفية والعلمية، والصحف التي أصدرها بعض الأشخاص لحسابهم الخاص. وكانت غالبية الصحف الخاصة، غير الدينية، صحفاً شبه رسمية تصدر برعاية السلطان أو الوالي أو المتصرف وبدعم مالي منه، وتنشر على صفحاتها نصوص الأنظمة التشريعية ونشاط الولاة، ويقوم على تسيير أمورها صحفيون مخلصون لسياسة الدولة[٣].

وكانت الصحف الرسمية في البلاد العربية تصدر عادة بلغتين: لغة الدولة الرسمية (التركية أو لغة المستعمر) واللغة العربية، وكانت تتسم بالطابع الإخباري لأنها كانت تنشر أخبار الدولة الرسمية والفرمانات والقرارات

(١) طرازي، ج١، ١٩١٤م: ٤٥؛ محافظة، ١٩٧٥م: ٢٣.
(٢) الموسوعة الصحيفة العربية (ج٦): أعلام الصحافة في الوطن العربي١٩٩٧: ٢٨٨، ويذكر طرازي، المصدر السابق، أن اسم الصحيفة العربية التي أصدرها الفرنسيون كانت الحوادث اليومية، لكن مروة ١٩٦١م: ١٤٨، يؤكد أن اسمها الصحيح هو التنبيه.
(٣) ناتوت، ١٩٩٢م: ١٨-١٩.

والتوجيهات وبعض الأنباء الخارجية. أما الصحافة الخاصة فكانت «تعتمد أساساً على المقالات ذات الطابع الأدبي، مضافاً إليها المضامين الإخبارية، ولم تكن تحوي مقالات سياسية بسبب القيود التي كانت تفرضها السلطات العثمانية آنذاك»[١].

الصحافة الرسمية

ظهرت أول صحيفة في العراق عام ١٨١٦م، وكان اسمها **جورنال العراق**، وصدرت في بغداد باللغتين العربية والتركية. أما في مصر، فقد أصدر محمد علي الكبير عام١٨٢٧م، أي بعد خروج الفرنسيين من مصر بربع قرن- جورنال الخديوي على شكل نشرة شهرية بادئ الأمر، وتغير اسمها بعد ذلك بعام إلى **(الوقائع المصرية)** وكانت هذه الجريدة التي جعلها محمد علي لسان حال الحكومة، «تورد إلى جانب نشرها أوامر الحكومة وأحكامها، الحوادث والأخبار الهامة، وتعالج طرفاً من الموضوعات الأدبية والاجتماعية وغيرها بقدر ما كان يسمح به التفكير، ويأذن به نظام الحكم في مثل ذلك الزمان»[٢].

وبقيت هذه الجريدة غير منتظمة الصدور حتى عهد الخديوي إسماعيل، فأخذت تصدر منتظمة. وهي ما تزال تصدر إلى يومنا هذا باسم الجريدة الرسمية للدولة. وقد تولى تحرير هذه الصحيفة عدد من أبرز الأدباء والكتاب المصريين من بينهم رفاعة الطهطاوي، وأحمد فارس الشدياق، والشيخ محمد عبده، وغيرهم. وصدرت هذه الصحيفة أول ما صدرت بالتركية، ثم بالتركية والعربية، وأخيراً بالعربية.

---

(١) عبدالرحمن، ١٩٨٤م: ١١١-١١٢.
(٢) مروة١٩٦١م: ١٤٩.

وأصدر الفرنسيون صحيفة (المبشر) في الجزائر عام ١٨٤٧م بعد احتلالهم لتلك البلاد عام ١٨٣٠م. وكانت صحيفة رسمية تصدر مرتين في الشهر بحجم صغير في ثلاث صفحات[١].

ومن الصحف الرسمية التي أصدرها الولاة والحكام صحيفة (الرائد التونسي) التي أسسها باي تونس عام ١٨٦١م. وبعدما بسطت فرنسا سيطرتها على تونس عام ١٨٨١م أصبحت الرائد التونسي رسمية تصدر نصف أسبوعية وزيدت صفحاتها. وهنالك صحيفة (لبنان) التي أصدرها داود باشا حاكم جبل لبنان في أربع صفحات بالعربية والفرنسية عام ١٨٦٧م، ومثلها صحيفة (الزوراء) الرسمية التي أصدرها مدحت باشا والي بغداد بالعربية والتركية عام ١٨٦٨م. وأصدر العثمانيون في العراق أيضاً صحيفة (الموصل) عام ١٨٨٥م، وصحيفة (البصرة) عام ١٨٩٥م. وفي ليبيا صدرت صحيفة (طرابلس الغرب) عام ١٨٦٦م، وصدرت في فلسطين عام١٨٧٦م صحيفتان: الأولى (القدس الشريف) وكانت رسمية أصدرتها الحكومة العثمانية باللغتين التركية والعربية مرة كل شهر (حرر القسم العربي الشيخ علي الريماوي والقسم التركي عبد السلام كمال)، والثانية (الغزال) وكانت رسمية أيضاً وصدرت مرة كل شهر[٢].

وكانت هذه الصحف في مجملها رسمية تنطق بلسان حال الجهة التي تصدرها وتقدم وجهة نظرها، وتنشر التعليمات والأوامر والبيانات الرسمية.

الصحافة الخاصة وشبه الرسمية

كانت بعض الصحف العربية الخاصة دينية طائفية أو علمية أو ملكاً لأفراد. وقد اتسمت صحافة الأفراد، على وجه الخصوص، بجرأتها المحدودة وبتوجيهها النقد أحياناً للحكومة، التي كانت غالباً ما تتدخل وتغلق الصحيفة

---

(١) طرازي ١٩١٤م: ٥١.
(٢) خوري، ١٩٧٦م:١...

وتعاقب صاحبها. وكانت بعض صحف الأفراد تتلقى دعماً من السلطة وتعمل مقابل ذلك على تقديم وجهة النظر الحكومية.

من أبرز الصحف الطائفية جريدة (البشير) اليسوعية التي صدرت في لبنان بين ١٨٧٠م و١٩٤٧م[١]. ومن أبرز صحف الأفراد الخاصة: صحيفة (مرآة الأحوال) التي أصدرها رزق الله حسون في الأستانة (إستانبول) عام١٨٥٥م. وقد نشرت هذه الصحيفة وقائع حرب القرم وأخبار سوريا ولبنان، ولكنها أغلقت لدى انتقادها الحكومة العثمانية وحكم على صاحبها بالإعدام غيابياً[٢]. كذلك نالت صحيفة (الجوائب) لصاحبها أحمد فارس الشدياق التي ظهرت في إستانبول عام ١٨٦٠م شهرة واسعة. ويقول فيليب دي طرازي إن الجوائب قد انتشرت «انتشاراً عظيماً في الشرق والغرب ونالت شهرة واسعة لم تنلها جريدة سواها منذ ظهور الصحافة العربية حتى ذلك العهد»، فكان يقرأها السلاطين والولاة والأمراء والعلماء والأدباء في كافة الأقطار العربية، كما أن السلطان عبد العزيز كان يدعم صاحبها بمبلغ (٥٠٠ ليرة عثمانية سنوياً) لبث فكرة الخلافة النبوية[٣]. كما كان خديوي مصر إسماعيل باشا، وباي تونس محمد الصادق باشا، ينفحه كل منهما بمثل هذا المبلغ «لأجل خدمة أفكارهما وترويج مصالح بلديهما»[٤]. ولم تسلم الصحيفة من تعطيل الحكومة لها، لكنها بقيت تصدر حتى عام ١٨٨٣م حين نقلها صاحبها إلى القاهرة، ثم احتجبت بعد ذلك بقليل. وكان الشدياق أول من استعمل كلمة (جريدة) - المشتقة من الجرائد، أي أغصان النخل المجردة[٥].

---

(١) مروة، ١٩٦١م: ١٦٨-١٦٩.
(٢) مروة ١٩٦١م: ١٥١.
(٣) طرازي، ج١، ١٩١٤م: ٦١.
(٤) الرفاعي، ١٩٦٩م:٦٥.
(٥) مروة١٩٦١م:١٥٣: زهيري، ١٩٨٤م: ٣٧.

وتتميز (حديقة الأخبار) لخليل خوري عن بقية صحف الأفراد بأنها الجريدة الشعبية الأهلية- العربية الأولى، وصدرت هذه الصحيفة في بيروت بين ١٨٥٨م و١٩١١. ويرى أديب مروة أن:

«الصحافة العربية الحقيقية نشأت بنشوء حديقة الأخبار، وأن خليل خوري هو أول صحافي عربي أصدر جريدة شعبية صحيحة باسمه في العالم العربي، وأن كل ما صدر قبل جريدته من نشرات ليست من الصحافة في شيء، على اعتبار أنها كانت إما جرائد رسمية لنشر القرارات والبلاغات والأوامر الحكومية، وإما أنها لم تكن عربية المكان ولا الطابع ولا الناشر»[١].

ويصف طرازي حديقة الأخبار بقوله إنها كانت في عصرها:

«المظهر الوحيد للرسائل العمومية والأنباء المفيدة وتنشيط الناس على إقامة المدارس وتعميم الزراعة وترويج الصناعة وتحسين التربية والأخلاق والعادات. وقد حافظت في جميع أدوار حياتها على مبدأ الاستقامة والعدل وحب النفع العام»[٢].

وقد اهتم خليل خوري بتحسين اللغة العربية وتبسيطها. وبعد صدور الصحيفة بعامين بدأت اضطرابات١٨٦٠م الطائفية، فأرسل السلطان العثماني وزيره فؤاد باشا، الذي عين لخليل خوري راتباً شهرياً (٢٠ ليرة عثمانية) إعانة للجريدة. وقد عمل فؤاد باشا على إصدار جريدة (سورية) الرسمية[٣].

وواضح أن صحيفة حديقة الأخبار كانت تختلف عن غيرها من الصحف التي ظهرت في لبنان حتى ذلك الوقت. ويلاحظ خليل صابات على «الصحف اللبنانية الأولى اهتمامها بالمسائل الدينية والطائفية والمجادلات التي لا أول

(١) مروة ١٩٦١م: ١٦٧.
(٢) طرازي ج١، ١٩١٤م:٥٧.
(٣) الرفاعي، ١٩٦٩م: ٦٨.

لها ولا آخر، ولكنها ما لبثت أن اتجهت في أواخر القرن التاسع عشر إلى القضايا الوطنية فحاربت السيطرة العثمانية ودعت إلى القومية العربية»[1]. وحدث ذلك بعد عملية التتريك التي استفزت المفكر القومي العربي، فحاربها.

وقد أصدر بعض الأفراد صحفا عربية خارج البلاد العربية، كصحيفة (برجيس باريس) التي أصدرها الكونت رشيد الدحداح اللبناني عام ١٨٥٨م في باريس، وكانت أدبية الطابع. وكان الدحداح أول من استعمل لفظة (صحيفة)[2].

ومن الصحف العلمية ظهرت مجلة (يعسوب الطب) في القاهرة عام ١٨٦٥م وكانت تعنى بقضايا الطب وتطبع في مطبعة بولاق على نفقة الحكومة المصرية. وفي بيروت ظهرت عام ١٨٦٨م مجلة (مجموعة العلوم) التي نشرت فيها أعمال الجمعية العلمية السورية، بالإضافة إلى أبحاث في الزراعة والتجارة والعلوم والتاريخ[3].

من الواضح أن عقد الستينيات في القرن التاسع عشر كان يمثل مرحلة فاصلة في تاريخ الصحافة العربية، ففي عام ١٨٦٤م صدر أول قانون للمطبوعات في الدولة العثمانية.

وكان ذلك القانون حافزاً لسلاطين آل عثمان، خاصة السلطان عبد الحميد، للتضييق على الصحفيين بعد ذلك بسنوات، الأمر الذي أدى إلى هجرة عدد من الصحفيين الشاميين إلى خارج البنان، وخاصة مصر.

وقد اتسمت تلك الحقبة المبكرة من تاريخ الصحافة العربية، خاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بظهور صحافة «ضعيفة الأفكار ركيكة

---

(١) صابات ١٩٧٩م: ٩٨.
(٢) طرازي، ج١، ١٩١٤م: ٦٠؛ زهيري، ١٩٨٤م: ٣٦-٣٧.
(٣) طرازي، ج١، ١٩١٤م:٦٧، ٧٥.

التعابير سقيمة الطبع خالية من تبويب أبحاثها بوجه الإجمال، إلا ما ندر»[١].

كما تميزت هذه الحقبة بأن الصحفيين البارزين الذي نشطوا في هذا الدور كانوا من أبناء بلاد الشام الذين قاموا بدور رئيسي في إحياء النهضة الفكرية العربية الحديثة[٢]. وترى الدكتورة فدوى نصيرات أن الصحافة العربية قامت على أكتاف المسيحيين العرب في بلاد الشام، ومصر، الأمر الذي «حقق أكبر الأثر في نشر الوعي القومي»[٣]. لقد تنبه العرب المسيحيون لخطورة عملية التتريك فحاربوها بقوة مع إخوانهم المتنورين المسلمين.

ومن أبرز الشخصيات التي كان لها فضل في إحياء العربية الشيخ ناصيف اليازجي(١٨٠٠-١٨٧١) «الذي وقف حياته على إحياء اللغة العربية بأساليبها القديمة المعروفة»، ثم ابنه إبراهيم اليازجي (١٨٤٧-١٩٠٦م) الذي «حمل لواء القديم» أيضـاً، وبطرس البستاني(١٨١٩-١٨٨٣م) الذي اتخذ من «القديم أساسـاً للإبانة والتعبير، فتخير من ثمار الفكر الحديث أنضجها وأيسرها وأبعدها وأقدرها على التأثير في الشرق، واستطاع أن يقدم لأمته خدمة جليلة في مجالين رئيسيين هما: الصحافة والتعليم[٤].

قانون المطبوعات العثماني

لم يكن هناك قانون للصحافة في الإمبراطورية العثمانية قبل عام ١٨٦٤م، وكانت جميع المطبوعات تخضع لرقابة وزارة المعارف ووزارة الداخلية باسم الباب العالي (قصر السلطان). بل إن الرقابة كانت تشدد على الصحف في أيام الحرب. وكان الصحفيون المخالفون يعاقبون، وأحيانـاً يضربون «بالفلقة»، كما

---

(١) مروة، ١٩٦١م: ١٤٥. الرفاعي جـ٢، ١٩٦٩ م:٤٠-٤١...
(٢) طرازي، ج٢، ١٩١٤م: ٣.
(٣) نصيرات: ٦٧.
(٤) الرفاعي، جـ٢، ١٩٦٩م:٤٠...

حدث مع الصحفي اللبناني سليم سركيس[1]. وفي عام١٨٦٤م صدر أول قانون للصحافة والمطبوعات في عهد السلطان عبد العزيز. ورغم صدور القانون، إلا أن الصحافة العربية ظلت تتمتع بقسط من الحرية لما عرف عن السلطان عبد العزيز من تشجيع للعلوم والآداب والصحافة. وبقي الوضع كذلك حتى عام ١٨٧٧م، حين ضيق السلطان عبد الحميد الخناق على الصحفيين بإصدار سلسلة من التعليمات طالب الصحف أن تتقيد بها. كان من جملة هذه التعليمات، مطالبة الصحف بتنوير «الشعب عن صحة مولانا الملك الغالية» وحظر نشر أي شيء «لا يقترن بمصادقة» وزير المعارف، وحظر «نشر أبحاث مطولة، مهما كان نوعها»، وحظر وضع نقاط(...) في المقال خشية فتح المجال أمام التقولات، ومنع «الطعن بالشخصيات»، وكتمان التهم التي قد توجه للولاة أو المتصرفين. وحظرت هذه التعليمات على الصحف نشر ظلامة فرد أو أية جماعة من الشعب تشير إلى سوء تصرفات موظفي الدولة، كما منعت نشر أخبار المظاهرات والمشاغبات ومحاولات الاغتيال التي تقع في البلاد الأجنبية[2].

واستمرت هذه الحقبة حتى عام ١٩٠٩م الذي صدر فيه القانون العثماني الجديد للصحافة، المنبثق عن دستور عام ١٩٠٨م، فأصبح إصدار الصحف سهلاً، وتمتعت الصحافة بحرية كبيرة نسبياً، كما سيرد لاحقاً.

الصحافة في مصر

وفي فترة تضييق العثمانيين على الصحافة كانت مصر أثناء حكم الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) تنعم بعهد من تشجيع الحريات والانفتاح بسبب محاولة إسماعيل مماشاة الغرب ومحاكاته. ولهذا قام إسماعيل بتأسيس

(١) مروة ١٩٦١م: ١٧١.
(٢) مروة، ١٩٦١م: ١٤٦.

مجلس للشورى عام ١٨٦٦م، وافتتح قناة السويس ودار الأوبرا، وحاول إظهار مصر بمظهر الدولة الحديثة الديمقراطية، فشجع الصحافة والعمل الصحفي، وكان من نتيجة ذلك أن هاجر عدد من الصحفيين الشاميين إلى مصر، وكان ازدهار الصحافة عاملاً أساسياً في ظهور الصحافة الشعبية المصرية[١].

لقد شهد الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تقدماً ملموساً في نمو الصحافة العربية وتطورها وانتقال مركز ثقلها إلى أرض مصر. وقد ساعدت في ذلك أجواء الحرية التي عاشتها مصر في عهد الخديوي اسماعيل، رغم انحسار هذا المد الليبرالي أحياناً، في السنوات التي تلت، خاصة في عهد الاحتلال الإنجليزي لمصر، وما تلا ذلك من تشديد القبضة على الصحافة هناك في مطلع القرن العشرين وأيام الحرب العالمية الأولى. علاوة على ذلك فإن انتشار التعليم وانتشار الأفكار الجديدة بين الناس كان من العوامل الإضافية التي ساعدت على ارتقاء الصحافة وانتشارها في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر[٢].

ومن الأسباب التي ساعدت على نهوض الصحافة المصرية في هذه الحقبة، أن عدداً كبيراً من الصحفيين السوريين واللبنانيين هاجروا إلى مصر[٣]، فوجدوا فيها ترحيباً وتشجيعاً وأسهموا في تأسيس نهضتها الصحفية.

وترجع أسباب هجرة هؤلاء لأمور مختلفة، منها فتنة عام ١٨٦٠م الطائفية، وكساد تجارة الحرير في سوريا بعد شق قناة السويس، والوباء الذي انتشر في سوريا وأودى بحياة العديد من السكان[٤]، إضافة إلى تضييق الخناق على الحريات في عهد السلطان عبد الحميد.

---

(١) المصدر السابق: ١٩٠.
(٢) مروة ١٩٦١م: ١٤٥.
(٣) المصدر السابق: ١٩١.
(٤) الرفاعي، ١٩٦٩م: ١٠٢-١٠٣

وكان الشقيقان سليم وبشارة نقلا من أبرز صحفيي بلاد الشام الذين عملوا على النهوض بالصحافة في مصر، فقد أسسا صحيفة (الأهرام) التي ظهرت في أواخر عهد إسماعيل، والتي لا تزال تعتبر واحدة من أبرز الصحف العربية الى يومنا هذا. وهناك جرجي زيدان مؤسس دار الهلال المصرية. ومن المجلات التي كان لها شأن عظيم، مجلة (المقتطف) التي صدرت في بيروت عام ١٨٦٧م لصاحبيّها الدكتور يعقوب صروف والدكتور فارس نمر، وحين تعرضت لمضايقة الحكومة العثمانية، بسبب اتجاه المجلة العلمي والليبرالي المنفتح على النظريات الجديدة والثقافة العصرية، نقلها صاحباها إلى القاهرة عام ١٨٨٥م، واستمرت في الصدور هناك حتى عام ١٩٥٢م. وتعتبر هذه المجلة أول نموذج للمجلة العلمية الثقافية الأدبية الجامعة، وكتب فيها الأدباء والعلماء والمفكرون من مختلف الأقطار العربية. ومن الأردن، كتب فيها أديب عباسي مقالات في الثلاثينيات، وقد قلدتها مجلات كثيرة.

يضاف إلى ذلك اشتغال عدد من المفكرين الطليعيين الأوائل في الصحافة المصرية كرفاعة الطهطاوي وجمال الدين الافغاني. ويعتبر الطهطاوي- مثله مثل خير الدين التونسي الذي طور جريدة الرائد التونسية وعبدالرحمن الكواكبي الذي اصدر صحيفة الشهباء في حلب - واحداً من قادة الفكر العربي الحديث في القرن التاسع عشر. وقد تولى الطهطاوي تحرير الوقائع المصرية عام ١٨٣٥م وعمل على بلورة رأي عام مثقف من خلال مقالاته التي عالجت النواحي السياسية والاجتماعية، كما اهتم بأخبار مصر، فقدمها على كل الأخبار، وباللغة العربية التي أعلى من شأنها وجعلها مساوية وموازية للغة التركية[١]. ويعتبر العدد الأول الذي أصدره الطهطاوي بعد توليه تحريرها علامة بارزة، إذ تضمن

---

(١) هلال ١٩٨٤: ٦٨.

مواد سياسية وثقافية وترفيهية وأدبية جاعلاً من الصحيفة وسيلة إعلام متطور. أما جمال الدين الأفغاني، فقد عمل هو الآخر في الصحافة، بل أفتى بجواز ممارستها وقال إنها عمل شريف في زمن كانت النظرة فيه للصحافة والصحفيين تحمل الكثير من الازدراء والتحقير(١).

وشهد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢م، عقب الثورة العرابية بعام، قيام نشاط صحفي كبير. ومن أبرز الصحف التي صدرت في تلك المرحلة، صحيفة (اللواء) لمصطفى كامل عام ١٩٠٠م. وكانت لسان حال الحزب الوطني الذي ترأسه مصطفى، ذلك الزعيم الوطني الذي جعل المطالبة بجلاء الإنجليز محور كتاباته وخطبه(٢). وقد أدى النقد المر الذي وجهته الصحف المصرية للاحتلال البريطاني، إثر حادثة دنشواي عام ١٩٠٦م، إلى وضع قانون جديد للمطبوعات في مصر، عمل على الحد من حرية الصحافة، وكان سبباً في إيقاف الصحف الوطنية عن الصدور عام ١٩٠٩ م(٣). ومن المفارقات التاريخية أنه في العام نفسه الذي بدأ القانون المصري يشدد من قبضته على الصحافة، كان القانون العثماني الصادر عام ١٩٠٩م يرخي من قبضته على الصحافة ويعيطها مزيداً من الحرية. ونتيجة لذلك، وبسبب انتشار التعليم، ازدادت أعداد الصحف الصادرة في الفترة التي تلت صدور القانون وحتى عشية الحرب العالمية الأولى، فبلغت في بيروت حوالي ستين صحيفة، وفي بغداد حوالي أربعين. ومن الجدير بالتأكيد أن الصحافة العربية الشعبية قامت بدور بارز في مناهضة الحكم العثماني وعمليه التتريك، ومن بعد ذلك أسهمت في معركة التحرير العربي الحديثة(٤).

(١) الكاتب، ١٩٨٤م: ٥٦.
(٢) المصدر السابق، ١٩٦١م:٢٠٠.
(٣) المصدر السابق:٢٠٥: يذكر زهيري، ١٩٨٤م: ٣٩ ما يلي: أن أول قانون للمطبوعات صدر في مصر كان عام ١٨٨١م الذي أعيد العمل به عام ١٩٠٩م وقد نشرت اللواء قرار الحكومة إعادة العمل بقانون المطبوعات في إطار مجلل بالسواد.
(٤) سليمان الموسى، ١٩٧٧م: ٥٩.

ويرى محمد جابر الأنصاري أن المجلة الثقافية مثل العروة الوثقى التي أصدرها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده من باريس عام ١٨٨٤م، ومجلة المنار الصادرة عام ١٨٩٨م[١] من القاهرة للشيخ رشيد رضا، كانت وسيلة التوحيد الفكري الأولى بين العرب عندما اشتدت الحواجز(بينهم) وعزَّ اللقاء[٢].

ولكن سنوات الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨م) شهدت تضييقاً كبيراً على الصحافة واضطهاد الصحفيين في بلاد العرب. ففي سوريا عمد جمال باشا إلى تعليق مفكري سوريا وصحفييها على أعواد المشانق، وكانت مصر تخضع للأحكام العرفية، ويقتصر ما تنشره الصحف فيها على الحوادث الداخلية والبلاغات الرسمية.

الصحافة الشامية في العهد الحميدي

أخذ دور الصحافة في سوريا يتراجع في عهد السلطان عبدالحميد، إذ أحكمت الرقابة عليها طوال ثلث قرن، وصارت الصحيفة «ملزمة بنشر كل ما تطلبه السلطة من نصوص وإعلانات»؛ أما الأخبار الخارجية فقد خضعت للغربلة وكانت الافتتاحية تحظى بالتشديد، وكانت الآداب والموضوعات «الاجتماعية يجب أن تنسجم والذوق العام وتتوافق مع سياسة الدولة وتتجنب الإشادة بالعنصر العربي واللغة العربية». كذلك كانت أخبار العلم محدودة «تخضع لقيود عنيفة، لا سيما ما كان متنافياً مع المعتقدات السائدة والأعراف والتقاليد المتوارثة في الدولة العثمانية»، بالمقابل كانت صحافة لبنان أكثر حرية نسبياً، بسبب وضع ذلك القطر الخاص، فكانت تنشر أخباراً من الغرب، وعن

(١) عبد الرحمن، ١٩٨٤م: ١١٣.
(٢) الرأي ١٢/ ٧/ ١٩٩٧م.

أحداث لبنان ومشكلاته، وفي الآداب الغربية وترجمتها، وتعمل على إحياء التراث العربي[١].

ومع مطلع القرن العشرين، ازدادت الرقابة على الصحف شدة إلى درجة أنه لم يسمح للصحف أن تمس، لا من قريب أو من بعيد، كل ما له صلة بالسياسة ولا بتذكير «الشعب بالحرية السياسية وأصول الحكم ومواطن الفساد في الدولة؛ لذلك اقتصر ما تنشره الصحف على الأدب والطب والزراعة وتجميل الحدائق والشعر الذي يقوم على مدح السلطان وأفعاله ومحامده وأعماله»[٢]، فانتشرت لذلك الصحف الأدبية والمجلات الاجتماعية.

في عام ١٩٠٨م، قويت شوكة (جمعية الاتحاد والترقي) فخلعت السلطان عبد الحميد وأحلت السلطان محمد رشاد مكانه، وصدر دستور جديد (هو في الأصل دستور ١٨٧٦م). وكان ذلك مناسبة كبيرة ابتهج لها السوريون ـ فرفعت الرقابة عن الصحافة التي أخذ بعضها:

«يتحدث عن الحرية، وبعضها يمجد العنصر العربي ويدعو إلى الاستقلال الذاتي، وآخر يدعو للإصلاح ضمن الجامعة العثمانية، ويطالب بمحاسبة أرباب العهد البائد، ومعاقبة المسؤولين عن خنق الحريات واضطهاد العثمانيين، وصحف أخرى تدعو لإعدام الجواسيس والمفسدين، وتسريح جهاز الموظفين من السارقين، والقتلة المرشدين»[٣].

وأسهمت أجواء الحرية في صدور صحف جديدة، بعضها جيد، وبعضها هزيل. ولم توفر غالبية هذه الصحف زعماء الاتحاديين، فكالت لهم النقد

(١) إلياس، ج١، ١٩٨٢م: ٦٠-٦١.
(٢) الرفاعي، ج١، ١٩٦٩م: ١٩٧.
(٣) إلياس، ج١، ١٩٨٢م: ٨٠.

الشديد. وفي العام الذي استولى فيه الاتحاديون على السلطة، طالبت المقتبس (لصاحبها محمد كرد علي) عام ١٩٠٩م «بمساواة العرب بالأتراك، وإعادة حقوقهم المغتصبة، وأتبعت ذلك في عام ١٩١٠م بمقالة عنوانها (الترك والعرب)، دعا فيها محمد كرد علي (إلى وحدة العناصر)، ونبه (إلى أن جرائد العاصمة (الأستانة) تكتب ضد العرب، وأن بعضها يسعى إلى بذر (بذور الخلاف). كما نشرت الجريدة في «نيسان ١٩١١م عدة مقالات تحث على تآخي العناصر»[١].

ولم تطل فترة الحرية في عهد الاتحاديين، إذ سرعان ما تكشّفت نواياهم الحقيقية، فتجاوزوا الدستور وقانون المطبوعات الجديد، وعمدوا إلى إيقاف الصحف وتعطيلها واضطهاد الصحفيين ومقاومة الحركات العربية السرية، التي تبلورت في تلك الحقبة. وحين دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني ١٩١٤م، فُرضت رقابة مشددة على الصحف، وشحّت المواد الصحفية (كالورق). وصار لزاماً على الصحف نشر الأخبار الرسمية. ووصلت الأمور مرحلة اللارجوع حين أقدم جمال (السفاح) على رفع أعواد المشانق للاقتصاص من صحفيي سوريا، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، في آب ١٩١٥م ونيسان ١٩١٦م[٢]. إعدام هؤلاء الشهداء الأبرار سرّع بإعلان الثورة العربية لأن الشريف الحسين بن علي كان أرسل ابنه فيصل إلى دمشق ليتوسط إلى حاكم سوريا، السفاح جمال، لإطلاق سراح هؤلاء الرجال المفكرين. لكن جمال لم يصغ لطلب الشريف.

ولم يكد ينقضي شهر واحد على تلك الجريمة السوداء، حتى انطلقت في ١٠ حزيران ١٩١٦م رصاصة الحرية مدوية من شعاب الحجاز، فتردد صداها في

(١) المصدر السابق: ٩٥.
(٢) مروة، ١٩٦١م: ١٧١.

البطاح السورية. ولم يمر عامان إلا وكانت قوات الملك فيصل، طليعة جحافل الثورة العربية الكبرى، ترفع العلم العربي في دمشق معلنة تحرير الوطن وانعتاقه، ومسدلة الستار على أربعة قرون كاملة من الظلم والبؤس والجمود.

الصحافة في العهد الفيصلي

في عهد الحكومة العربية التي ترأسها الملك فيصل، نعمت الصحافة بحرية لم تشهدها من قبل. ويقول جوزيف إلياس «إن فترة الحكم العربي التي لم تعمر عامين، كانت فترة حرية لا مثيل لها في تاريخ الصحافة السورية»[١]. وقد سعت هذه الصحافة إلى تكوين رأي عام عربي موحد ومستنير، متشرب بشعارات الثورة، مناوئ للانتداب والسيطرة الاستعمارية، ونشرت البيانات المطولة للحكومة السورية بعد تأليفها برئاسة علي رضا الركابي، كما نشرت بيان المؤتمر السوري، ورسالة الملك فيصل إلى الرئيس الأميركي ولسون، ورسائل عوني عبد الهادي إلى اللورد كرزون والجنرال غورو:

«وهكذا، فإن تشبع الملك بالاتجاهات الوطنية، قد أعطى للصحافة السورية حريتها في ظل الملكية، ولم يعرف تاريخها الصحفي أنها لعبت دوراً أخطر من ذلك الذي ارتضته لنفسها، إذ أصبحت حرية الصحافة خلال هذه الفترة لا حدود لها، وأخذ سيل حقيقي من الصحف ينهمر في شوارع العاصمة السورية، وبلغ عددها العشرات، ولم تعد تقتصر على السياسة وحدها»[٢].

وعملت فيها شخصيات وطنية معروفة، «وكانت جميعها صحفاً عربية الروح والاتجاه تدعو للفكرة العربية وحدها ونبذ فكرة الجامعة العثمانية التي كانت تسيطر على عقول رؤساء تحرير الصحف في العهود السابقة». ومن جهة أخرى

(١) إلياس، ج٢، ١٩٨٣م: ١٣.
(٢) الرفاعي، ج٢، ١٩٦٩م: ١٩.

كانت هذه الصحف تدعو« للوحدة العربية الكاملة للبلاد الشامية يؤازرها في ذلك الحكم الفيصلي الجديد الذي أخذ يندد بحكم العثمانيين وسياستهم»[١].

غير أن هذه الومضة المشرقة لم تطل، إذ تكالبت قوى الاستعمار عليها، فخاض السوريون معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠م، وسقط يوسف العظمة، وزير الدفاع، شهيداً. وانتهت بذلك صفحة مشرقة من النضال والوحدة، لتبدأ بعدها تجزئة الوطن إلى ممالك ودول صغيرة لا حول لها ولا طول.

الصحافة الحديثة

نشأت الصحافة الأردنية في أعقاب سقوط الدولة العربية في دمشق (المملكة الفيصلية)، حين قرر الأمير عبد الله بن الحسين التحرك من الحجاز لمناجزة القوى الاستعمارية التي تكالبت على آمال الأمة العربية في المشرق العربي. وبعد أن وصل الأمير إلى معان، صدرت جريدة (الحق يعلو) التي كانت بمثابة نشرة صحفية هي الأولى من نوعها التي تشهدها هذه البطاح.

وإذا كانت (الحق يعلو) نشرة متواضعة تكتب بخط اليد وتسحب على آلة سحب (البالوظة)، ولا تنتمي لتقنية الاتصال الحديثة إلا لكونها تصدر بأعداد محدودة تستهدف إثارة رأي عام محدود وتعبئته باتجاه القضية لمواصلة النضال وتحقيق الأماني ـ فإنها من ناحية ثانية، تكشف عن الهوة العميقة التي كانت تفصل بين التقنية البدائية التي استخدمت حينذاك وبين التقنية المتقدمة التي أخذت تغزو العالم في عصر الاتصال الرابع، عصر الاتصال الإلكتروني.

كان معظم البلدان العربية على أطراف هذا العصر الاتصالي الجديد، إذ بدأت الإذاعات تظهر في بعض البلدان العربية ـ كمصر. لهذا، بقيت الصحافة

---

(١) الرفاعي، ج٢، ١٩٦٩م: ٢٤ـ٢٥.

الساحة التي دارت على صفحاتها معركة مناجزة المستعمر بالكلمات، وتعبئة الرأي العام بمشاعر العروبة والوطنية والاستقلال، واستنهاض الهمم.

وشهدت العقود التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ظهور الدول العربية المستقلة تباعاً. فقد حقق الأردن استقلاله عام ١٩٤٦م ؛ أي بعد ربع قرن من تأسيس الإمارة في ظل الانتداب البريطاني. كما حققت دول عربية أخرى استقلالها تباعاً. واستمرت عملية التحرر حتى السبعينيات من القرن الماضي في بعض الأطراف العربية ـ كدول الخليج العربي.

بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت بعض الحكومات العربية تولي وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى الإلكترونية ـ خاصة الإذاعة، اهتماماً واضحاً. ومع تتابع الأيام، أدى الاهتمام بهذه الوسائل – التي بقيت خاضعة للسلطة – إلى خلق ضغوط هائلة على الصحافة المطبوعة نفسها، وانتقال مركز الثقل إلى الوسائل المسموعة، التي تناسب المزاج العربي، خاصة بسبب ارتفاع نسبة الأُمية.

وأظهرت الوقائع أن الصحافة العربية تتأثر بالواقع السياسي. فاختلاف النظم السياسية من قطر إلى آخر، بعد الحرب العالمية الثانية، بين جمهورية وملكية وعسكرية، نجم عنه وجود نوعين من الصحف من ناحية الملكية. فهناك الصحافة الرسمية وشبه الرسمية التي تصدر عن المؤسسات العامة أو الحزبية. وهناك الصحافة الخاصة (الأهلية) وتعود في ملكيتها للقطاع الخاص الذي يتولى تحريرها وإصدارها وتوزيعها ضمن أطر قوانين الرقابة والمطبوعات والنشر. وبسبب الارتباط الوثيق، بين نوعي الصحافة الرسمية والخاصة، وبين الحكومات من خلال القوانين والأنظمة، فإن الحرية المتاحة للتعبير عن الرأي

تفاوتت من قطر إلى آخر، إلا أنها في النهاية ظلت حرية مقيدة. وتبرز في هذا المجال، من بين صحافة القطاع الخاص، الصحافة المصرية قبل الخمسينيات، التي بلغت شأناً بعيداً في قوة التأثير، ناهيك عن الصناعة الصحفية نفسها، فغدت قبل تأميمها الأوسع انتشاراً في البلدان العربية. واحتلت الصحافة اللبنانية المكانة نفسها قبل منتصف السبعينيات وقيام الحرب الأهلية. لقد عملت الصحافة اللبنانية ضمن قانون متحرر عزز من حريتها في طرح القضايا المختلفة بجرأة. بل إن الحكومة اللبنانية أخفقت في فرض قوانين متشددة على الصحافة، بسبب موقف الصحفيين المتماسك، الذين رفضوا الانصياع للضغوط[1]. رغم هذا ظلت الصحف اللبنانية تعاني من عدم تقيد معظمها بالموضوعية في الأداء والتعليق، مما أدى إلى إساءة استغلال بعضها للحرية المتاحة، فعكست تناقضات الشارع العربي، وأصبحت أبواق دعاية لجهات عديدة خارج لبنان. وقيل إن الرئيس اللبناني شارل الحلو استقبل الصحفيين اللبنانيين ذات يوم قائلاً «مرحباً بكم في وطنكم الثاني لبنان»!!

ورغم تأخر صدور الصحف في بلدان الخليج العربي، فقد برزت من بينها صحافة الكويت التي صارت مركزاً منافساً في الثمانينيات.

لكن هذا الازدهار كان مرحلياً، إذ على الرغم من تطور الصحافة في كل قطر تطوراً ملحوظاً، فإنها جميعاً بقيت أسيرة القوانين التي عملت، بشكل أو بآخر، على تقييد حرية التعبير.

وهكذا، فرغم التباين في الملكية الصحفية من قطر لآخر، فإن الصحف العربية على وجه العموم، تؤيد مواقف حكوماتها السياسية، وتعمل على

---

(1) Rugh, 1979; 97-100.

تحليلها وشرحها والتعريف بها وإيضاحها لجمهرة القـراء[١]. كما أن هذه الصحف لا تخرج عن الإجماع العربي في القضايا القومية العامة والأساسية، مثل قضية فلسطين، ومحاربة التمزق والتخلف. أما على الصعيد الداخلي، وخاصة في قطاعات الخدمات العامة، فإن غالبية الصحف لا تقصر في توجيه النقد المخفف وتسليط الضوء على المخالفات التي تحصل. ومع ذلك، فإن الصحافة العربية لا تعد ساحة نشطة لتبادل الأفكار والآراء في القضايا الحيوية، كما أنها لا تعمل كسلطة رابعة رقيبة على السلطات الثلاث الأخرى. هذه الأمور أدت في مجملها إلى تراجع دور الصحافة العربية الحديثة في مرحلة الاستقلال إلى الدور الثاني، بعد وسائل الاتصال الإلكترونية (التلفاز والإذاعـة)، التي استطاعت أن تحتل مركز الدور الأول في التأثير على الجماهير العربية فتم احتواؤها وإضعاف تأثيرها[٢].

وتعزى أسباب التراجع في دور الصحافة الطليعي إلى أسباب متعددة، من أبرزها: ضعف البنية الاقتصادية للصحف، وارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة في أغلبها من الخارج (كالورق والآلات والحبر)، ومحدودية الانتشار، وتدني مستوى المصداقية حيث أصبح معظم الصحف أبواقاً للسلطة. يضاف إلى ذلك، النقص في الكوادر المهنية المدربة تدريباً مهنياً وصحفياً، واقتصار طباعة الصحف على العواصم والمراكز الرئيسية مما نجم عنه الاهتمام بهذه المناطق وإهمال غيرها.

وهناك أيضاً مشكلة توزع الجهد الصحفي على صحف صغيرة محدودة الانتشار، وعدم قدرته على التوحد لإصدار صحف قوية ومؤثرة، ومشكلة اعتماد الصحف على الوكالات الدولية في الأخبار العالمية وعلى الوكالات

(١) المصمودي، ١٩٨٥م: ٢٣٥.
(٢) عصام الموسى، ١٩٩٦م: ١١٨-١٢٧.

المحلية في الأخبار الرسمية بصورة تؤثر على مستوى الإبداع الصحفي وروح المنافسة. يضاف إلى ذلك عدم التفات القائمين على المؤسسات الصحفية إلى تنمية كوادر متخصصة في مجالات حيوية، كالاقتصاد، والآداب، والأطفال، وعلوم النفس، والتربية، والاجتماع[١].

تصنيف الصحافة

على ضوء هذه الخلفية، لا عجب أن عمد باحث أمريكي هو (وليم روو)، الذي كرس سنوات طوالاً لدراسة واقع الصحافة العربية، إلى تصنيف الصحافة العربية المعاصرة، كما رآها في السبعينيات، إلى ثلاثة أنواع: أولاً، الصحافة التعبوية (كما في مصر وسوريا والجزائر والعراق وليبيا والسودان)، والصحافة الموالية (كما في الأردن وتونس والسعودية والبحرين وقطر)، وصحافة التعددية (كما في لبنان والمغرب والكويت).

وتتميز صحافة التعددية «باختلاف واضح بين صحفها في المحتوى والاتجاهات السياسية الظاهرة، وكذلك في أسلوبها»، وهي مملوكة من القطاع الخاص وتعكس تنوعاً في وجهات النظر. وقد تنشر أخباراً ومضامين لا تساند النظام الحاكم[٢].

أما الصحافة التعبوية، فإنها لا تنتقد السياسات الأساسية للحكومة، رغم أنها تنتقد الخدمات العامة بما يمثل متنفساً محدوداً للشعب، وهي تعتبر أداة مهمة لتعبئة الجماهير وحشدها وراء القيادة والبرامج السياسية، وتتسم لهجة الافتتاحيات والعناوين الرئيسة بالميل للقتال، والإمعان في المبالغة، والسرعة في إبداء ردود الفعل للأحداث. وما يميز الصحافة التعبوية عن الصحافة الشمولية

---

(١) مروة، ١٩٦١م: ٢٥١-٢٥٨؛ المصمودي، ١٩٨٥م: ٢٣٥؛ Rugh, 1979; 5 -15.
(٢) روو، ترجمة الكيلاني، ١٩٨٩م: ١٣٦.

هو سعي الأنظمة للحصول على دعمها الفعال، كما أن الصحافة من هذا النوع غير مملوكة من الدولة مباشرة[١].

بالمقابل، فإن الصحافة الموالية تكون «مؤيدة للنظام الحاكم باستمرار» على الرغم من أنها أهلية مملوكة من القطاع الخاص. وتختلف عن الصحافة التعبوية بكونها لا تقوم «بمناقشة السياسات الرئيسية للنظام، أو بمهاجمة شخصيات كبار المسؤولين»، وهي تؤيد الخط الرسمي في تعليقاتها وافتتاحياتها «في كافة الأمور المهمة». كما أنها على وجه العموم تفتقر إلى «التنوع الأساسي بين صحفها». ويرى (روو) أن الصحف الأردنية المقربة من الحكومة تميل «لأن تكون متفائلة في القضايا الداخلية والخارجية، وتستجيب بسرعة أكبر للدفاع عن الأردن في وجه الانتقادات الخارجية»، في حين أن الصحف الأخرى، غير القريبة تماماً من السلطة « تميل لأن تكون متشائمة إلى حد ما وتنشر من حين لآخر أخباراً ذات مضامين سلبية دون أن تكون انتقادية بشكل مفتوح». أما في المواضيع الحساسة، كالمسألة الفلسطينية، فإنه يمكن ملاحظة «اختلافات دقيقة» تظهر «في اللغة المستخدمة ولكن الآراء المنتقدة فعلاً لا تظهر بوضوح»[٢].

ويرى (روو) أن السلطة في هذه الدول التي تظهر فيها الصحافة الموالية مدعومة من «نخبة» تفضل بقاء «الوضع الراهن على تغييره»[٣]. وهو يرى أن الحكومة تمارس تأثيرها على الصحف من خلال القوانين والامتيازات المالية، يضاف إلى ذلك عدم وجود «تقاليد لصحافة مستقلة» ذات قاعدة مادية مقتدرة تساعدها في «تحمل ضغط الحكومة» ومواجهته[٤].

---

(١) المصدر السابق: ٦١-٦٩.
(٢) روو، ترجمة الكيلاني، ١٩٨٩م: ١١٣-١١٩.
(٣) المصدر السابق: ١٣٠.
(٤) المصدر السابق: ١٢٥.

أما الصحفيون والمحررون العاملون في هذه الصحف، فإنهم «يعرفون في المعتاد ما يتوقع النظام منهم أن يكتبوا، فيلتزمون بذلك». علاوة على هذا، فإن الصحفيين يُعدون التصريحات الرسمية مهمة، فيتعاملون معها على هذا الأساس. وفي هذا المجال، تقوم الوكالة المحلية للأنباء بدور الموجه «غير المباشر للصحافة الأهلية يومياً من خلال طريقة معالجتها للأخبار وتعليقها عليها»[(١)].

هذه الخلفية تشكل إطاراً عاماً لدراسة تطور الصحافة الأردنية منذ ظهورها عام ١٩٢٠م، حتى نهاية القرن العشرين حين ظهرت صحافة شبه ليبرالية نسبياً، ارتفع لديها سقف حرية التعبير.

مراحل تطور الصحافة الأردنية

دراسة تاريخ الصحافة، ومتابعة تطورها وتطور قوانينها، تمكننا من استشفاف خمس مراحل مرت بها خلال المائة عام الماضية هي:

في **المرحلة الأولى**، التي امتدت طوال عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦م)، طغت الصحافة الأسبوعية والأدبية التي كانت محدودة الانتشار والمشاركة والإمكانيات. وتميزت **المرحلة الثانية**، وتمتد من الاستقلال عام ١٩٤٦م حتى نهاية الستينيات بترسخ صدور الصحافة اليومية، رغم ظهور عدد كبير من الصحف الأسبوعية المختلفة المشارب والميول، وبالتفاعل الواضح مع الأحداث، فكان أن توزع الجهد الصحفي على صحف عديدة بين عمّان والقدس والضفة الغربية، وعكس وجهات نظر متباينة، مما شكل دافعاً للحكومة للتدخل، والعمل على دمج ذلك الجهد من خلال استصدار القوانين اللازمة.

(١) المصدر السابق: ١٣٤.

وفي **المرحلة الثالثة**، وتمتد من مطلع السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات، ورغم الظروف الداخلية القاسية، فقد ظهرت إبانها صحافة مؤسسية جماهيرية واسعة الانتشار، قوية الإمكانات، وكان للدولة دور في ظهورها أو تشكيلها، مما أدى في نهاية الثمانينيات إلى تحويلها إلى مؤسسات عامة شبه رسمية. **ورابعـًا**، ومع هبوب رياح الديمقراطية في مطلع التسعينيات بعد هبة نيسان ١٩٨٩م، بدأت الصحافة تسترد عافيتها، واتسع فيها هامش النقد والحوار، وظهرت، إلى جانب الصحافة اليومية التي بقيت شبه ملتزمة، صحافة أسبوعية وحزبية نشطة، في ظل قانون ليبرالي غير متشدد. وتمتد **المرحلة الخامسة** من نهاية القرن الماضي، حين قدم الأنترنت حاملاً الرقمية، فظهرت الصحف الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي التي كان لها آثار عظيمة على الصحافة المطبوعة.

الفصل الثاني

المرحلة الأولى : صحافة الإمارة

١٩٢٠- ١٩٤٦م

توطئة

ارتبط ظهور الصحافة في الأردن بتأسيس الإمارة الأردنية عام ١٩٢١م. قبل هذا التاريخ، وإبان العهد العثماني، كانت شرقي الأردن من المناطق العربية القليلة التي لم تدخل الحكومة العثمانية إليها المطبعة أو تصدر فيها صحافة.

وفي الحقيقة، فإن الإدارة العثمانية لم تعمل على تطوير الأوضاع المختلفة في الأردن، إلا بالقدر الذي سمح بممارسة السلطة وجباية الضرائب. وقد نجم عن غياب السلطة الفعلية أن كثرت الحروب والغزوات بين الفلاحين – الذين عاشوا في القرى والمدن الصغيرة على التخوم الغربية – وبين البدو في الشرق. هذه الأوضاع البعيدة عن الاستقرار كانت وراء تناقص السكان، وهجرة البعض منهم، فلم يزد عدد السكان في شرق الأردن في أواخر العهد العثماني على ثلث مليون نسمة في أحسن الأحوال. كما أن وضع التعليم كان متدنيـًا، واقتصر على بضع مدارس ابتدائية لا تزيد على عشر، وأربع مدارس رشدية في إربد والسلط والكرك ومعان، وبعض مدارس الطوائف المسيحية، وعدد من الكتاتيب[١].

إن أوضاع التخلف والجمود وعدم الاستقرار التي سادت طوال هذه الحقبة، اصطدمت بهبوب رياح النهضة العربية الحديثة، فتركت الأردنيين على أهبة الاستعداد لقبول مبادئ التغيير التي بشّرت بها الثورة العربية الكبرى. وقد شارك الأردنيون في أحداث الثورة مشاركة فعالة، وشهدت الساحة الأردنية معارك واسعة النطاق.

(١) الماضي وموسى، ١٩٥٩م، ط١: ٤-١٢.

وهكذا، لم يسمح الوضع الذي ساد في الأردن أثناء الحرب العالمية الأولى وقبلها بتطور مجالات الحياة، ناهيك عن الصحافة نفسها التي لا تزدهر إلا في ظل حالة من الاستقرار الاجتماعي وتقدم التعليم، ووجود قاعدة سكانية قارئة. بل انعكست آثار هذا الوضع على الصحافة في زمن الإمارة، لهذا نجد أن عدداً من أبرز الصحفيين الأوائل الذين أصدروا صحفاً ناجحة في تلك المرحلة - كخليل نصر وتيسير ظبيان - لم يكونوا من أهل الأردن، بل كانوا من رجالات العرب، أو من الكتّاب، الذين جاءوا للأردن من المناطق المجاورة، من فلسطين وسوريا ولبنان، تلك المناطق التي شهدت ظروفاً أفضل، فظهرت فيها صحافة، رسمية وخاصة، متقدمة نسبياً. ووجد هؤلاء الرجال ملاذاً لهم في الإمارة رغم تضييق الانتداب عليهم وعلى أفكارهم، فعملوا إلى جانب الأردنيين في بناء الوطن وإرساء دعائم نهضته الفكرية.

يختلف عن هذا، الوضع الذي ساد في الأردن بعد الاستقلال عام ١٩٤٦م، إذ شهدت البلاد نهضة شاملة في مختلف مجالات الحياة، ومن بينها الصحافة، التي توسع نشاطها فأصبحت صناعة ضخمة كما هي في وقتنا الحالي. ورافق نمو الصحافة إدخال وسائل الإعلام الأخرى، الإذاعة أولاً في نهاية الأربعينيات، ثم التلفزيون في نهاية الستينيات، والخدمات المساندة الأخرى، كوكالة الأنباء الأردنية ومحطة الأقمار الصناعية. وصاحب ذلك انتشار التعليم في الأردن على نطاق واسع.

صحافة البدايات

تعتبر (الحق يعلو) أول صحيفة صدرت في الأردن، وكان ذلك في مخيم الأمير عبد الله بن الحسين في معان، أثناء تقدمه على رأس قوة مسلحة في أواخر عام ١٩٢٠م إلى الأردن بهدف تحرير سوريا من نير الاستعمار الفرنسي (الذي

أسقط الدولة العربية بعد معركة ميسلون واضُطر الملك فيصل للانسحاب من دمشق). وكانت (الحق يعلو) بمثابة نشرة تكتب بخط اليد وتطبع على الجيلاتين، وتولى تحريرها محمد الأنسي وعبد اللطيف شاكر، وكان شعارها «عربية ثوروية» – تصدر مرة في الأسبوع مؤقتاً. واهتمت بنشر الأخبار العربية السياسية وشؤون الحرب وتحركات الأمير ونشاطاته. وقد صدر منها أربعة أعداد في معان، وعددان في عمّان، ولم تكن منتظمة الصدور، وكانت توزع بالمجان على «المواطنين الأحرار في شرق الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين»[1].

نشرت هذه الصحيفة قصيدة للأمير عبد الله وهو في معان هذا مطلعها:

مـــالـي ومــا لـصيـــاح الـسـلْـك في بـلـد
لا الـسـهـل يـشبـــهـه كـلا ولا الـجـبـل

أبــيــت ســهــران أرعـــى الـنـجـم مـرتـقـبـاً
ضـــوء الـصـبـاح بـأصـــوات لـهـا زجـل

تـــرى بـــه لـمـــعـان الـــبرق مـشـتـعـلاً
كـــأن حـــافـاتـه الأسـتـــار والـكـلـل

وكان الأنسي من مواليد طرابلس (لبنان) عام ١٨٨٠م. أما عبد اللطيف شاكر، فكان من مواليد دمشق عام ١٨٩٨م. وقد كلفهما الأمير عبد الله بتحرير (الحق يعلو). وخدما بعد ذلك في الأردن في مواقع مختلفة.

بعد تأسيس الإمارة عام ١٩٢١م، واتخاذ عمّان عاصمة لها، استوجب بناء الدولة الحديثة الاهتمام بوسائل الاتصال الجماهيري، باعتبارها ضرورية لنشر

(١) عبيدات، ١٩٨٣م: ٢٥.

المعلومات على أفراد الشعب. وكانت الصحافة هي الوسيلة الإعلامية الأكثر شيوعـاً في ذلك الوقت. وحيث إن الأردن كان يفتقر للمطابع الحديثة، عملت الحكومة الأردنية على ابتياع مطبعة حديثة عام ١٩٢٣م[١].

نُقلت هذه المطبعة من القدس إلى عمّان بواسطة البغال، واستقرت في دكان متواضع اكترته الحكومة. وفي ذلك الدكان طُبعت أولى صحف الأردن: (الشرق العربي) أولاً، ثم (الشريعة وجزيرة العرب وصدى العرب). وكان يرأس العمل في المطبعة محمد نوري السمان. وفي عام ١٩٢٥م أسس خليل نصر مطبعته في عمّان وأصدر منها جريدته (الأردن) بعد ذلك[٢].

الشرق العربي

كانت أولى الصحف المطبوعة التي تظهر في شرق الأردن، وصدر عددها الأول في ٢٨ أيار ١٩٢٣م، أي بعد ثلاثة أيام من إعلان استقلال الإمارة في ظل الانتداب البريطاني.

كانت صحيفة الشرق العربي شبه رسمية، صدرت أسبوعية وأحيانـاً نصف شهرية، ولم تقتصر على نشر الأنباء والبلاغات والقوانين الرسمية فحسب بل نشرت أيضـاً المقالات السياسية والأدبية والعلمية والقصائد في السنوات الثلاث الأولى من عمرها. وقد أشرف على تحريرها الأديب الشاعر محمد الشريقي بصفته مديراً للمطبوعات. والشريقي أحد رجالات سوريا الذين انضموا إلى الحركة العربية، وقدموا إلى الأردن بعد سقوط حكومة فيصل في دمشق[٣].

(١) الزركلي، ١٩٢٥م: ١٧٤.

(٢) جريدة الحوادث، العدد ٣٠، ٢٣/ ٦/ ١٩٥٢م. وتضيف الحوادث أن الحكومة باعت المطبعة عام ١٩٢٦م للسمان، الذي طورها وأضاف إليها، فصارت المطبعة الوطنية أكبر دار للطباعة في الأردن. ويذكر خليل صابات (١٩٦٦م)، أن أول مطبعة دخلت إلى الأردن كانت مطبعة خليل نصر عام ١٩٢١م (وهذا خطأ بطبيعة الحال).

(٣) سليمان الموسى، ١٩٨٠م، ج١: ٦٩.

في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٢٣م، أعلنت بريطانيا رسمياً استقلال الإمارة الأردنية، وحفل عدد الشرق العربي الأول، الذي صدر بعد ثلاثة أيام، بوصف مسهب للاحتفال بذلك الحدث التاريخي.

وتحفل الشرق العربي بكتابات الشريقي خلال الأعوام الثلاثة من مسيرة الصحيفة، وفيها يتجلى نفسه القومي العروبي، وتطلعاته الطموحة للارتقاء بأمته، وتحقيق أمانيها في الوحدة والنهوض والحرية والاستقلال، كما تظهر من خلالها ثقافته الواسعة في المجالات المختلفة.

وكان في افتتاحياته يتناول موضوعاً محدداً يسعى من خلاله إلى نشر الفكر القومي، وتثقيف القراء بالمفاهيم المعاصرة. وتقدم مقالات الشريقي صورة حية لأحداث الإمارة الناشئة، كما تقدم صوراً مليئة بالتفاؤل والأمل، فتراه يستثير التراث، حين يتحدث في العدد الأول في (شاردة) عن بريطانيا العظمى التي لا تغرب الشمس عن أملاكها، ويستذكر عظمة العرب إبّان عهد الرشيد، حين كان يقول للسحابة « اذهبي حيث شئت فسيجيء إليّ خراجك»، ويعقب الشريقي على ذلك متسائلاً «أترى الماضي يعود؟»

وحفلت افتتاحياته بروح قومية صافية تدعو لاستنهاض همة الأمة العربية التي «تحتاج اليوم إلى تجديد أوضاعها القومية وإصلاح شؤونها الاجتماعية وتكوين روح قومي عام تتطلع إليه كمطمح سام في آمالها وأعمالها (ذلك أن الواقع الحالي) لا نجد فيه إلا مثالاً مشوهاً أخرجته المحن والكوارث التي توالت على العالم العربي الإسلامي». ويستنهض الهمم قائلاً: «ولنصلح هذه الحياة العربية، ولنجدد أوضاع سلفنا الصالح باتباع روح العصر مطرحين رداء الجمود مستغنين عن القشور باللباب متمسكين بتقاليدنا القومية النافعة» [١].

(١) الشرق العربي، ٤/ ٦/ ١٩٢٣م.

كان من رأي الشريقي أن النهضة العربية الحديثة لا يمكن أن تتحقق دون بناء اقتصاد قوي، فكتب في العدد الرابع (١٨/ ٦/ ١٩٢٣م) رؤياه النظرية للمشروع العربي القومي: «ها نحن أولاء نشعر الآن بحاجتنا القصوى إلى بناء أخلاقي علمي اقتصادي يجب أن يكون متجانساً متفقاً مع روح العصر ملائماً لحاجتنا القومية. وأما أسمى مزايا النهوض الاقتصادي التي يجدر بنا اتباع دعوتها فهي وضع أساس متين للاستقلال الاقتصادي المالي» لأنه « ركن الاستقلال السياسي المبتغى». وضمن هذه الرؤية يؤكد على وحدة البلاد العربية «فهي هي بلاد واحدة تجمعها الصلات القومية والتاريخية والروابط الجغرافية والاقتصادية والمصالح المشتركة، وليس بحلم أن تقوم دولة عربية شرقية في هذه الأقاليم الطيبة على طريقة الولايات المتحدة الأمريكية أو حكومات الاتحاد الألماني».

ويرسم امتداد الوطن وحدوده لهذه «الأمة العربية الشرقية المتعطشة إلى الحرية ورفع لواء السلام والمدنية، المنتشرة من شواطئ البحر الأبيض حتى خليج العجم ومن جبال طوروس وبلاد الكرد حتى البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب»[1]. كان الوطن العربي عنده هو الجزء الآسيوي فقط، وكان ذلك بمقتضى رؤية الرعيل الأول من قادة العرب الذين أفصحوا عن مخططهم هذا في مراسلات الحسين إلى مكماهون لإنشاء وطن واحد في هذه الديار فقط، ذلك أن إفريقيا العربية كانت بعيدة عن حساباتهم.

ويحث الشريقي العرب على الالتفاف وراء قيادتهم التاريخية: « فلننهض إذن معشر العرب بزعامة أبناء محمد صلى الله عليه وسلم رؤساء نهضتنا الجديدة، ولنصلح هذه الحياة العربية ولنجدد أوضاع سلفنا الصالح باتباع روح العصر مطرحين رداء الجمود، مستغنين عن القشور باللباب متمسكين بتقاليدها

(١) المصدر السابق، ٢٨/ ٥/ ١٩٢٣م.

القومية النافعة سواء في البيت أم المعبد أم المدرسة أم المجتمع، ذلك لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»[١].

وفي مقالاته، التي زاد بعضها على صفحتين، كتب عن كل ما له صلة بإصلاح الحال والمناحي الحديثة، ساعياً لتثقيف القراء في التربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية. وتبرز عناوين مقالاته هذه الجوانب التي تناول فيها: حياتنا الاقتصادية، صلاح القلوب، البيت الهاشمي، الوطن العربي، التربية العربية، الموازنة السياسية، التعاون الاجتماعي، التقدم المادي، الوطنية الراسخة، الجندي المجهول، الغرف التجارية، النهضة العربية، الدعوة القومية، مقدسات شرق الأردن، الخ.

كما تناول قضايا معاصرة ظلَّ الصحفيون حتى وقت قريب يغفلون عنها، مثل مسألة تنظيم النسل، إذ ترجم مقتطفات من كتاب للفيلسوف التركي رضا توفيق نشرها مسلسلة في جريدته، تحدث فيها عن الانفجار السكاني، ومخاطر التكاثر «الكمي»، هذا التكاثر الذي «لا يكفل الأسباب التي تمكن في البقاء أو يُقتدر بها على الاستقلال ورسوخ الأوضاع المدنية»[٢]. وهنا يظهر نمط التفكير المستقبلي والرؤية البعيدة المدى، التي كان الشريقي يتحلى بها.

وكان من كتاب الشرق العربي البارزين الدكتور حنا قسوس والدكتور سمعان سليم الخوري وشكري شعشاعة وناجي أديب ومحمود الكرمي (الذي أصدر الشريعة بعد ذلك ببضع سنوات). ولم تخلُ الصحيفة من الجانب الأدبي، فنشرت اعتباراً من العدد التاسع والخمسين قصة مسلسلة بعنوان (أسلوب الرجل الأبيض) من «تأليف جاك لندن بقلم الشاعر المطبوع السيد علي منصور»[٣].

(١) الشرق العربي، ٤/ ٦/ ١٩٢٣م.
(٢) المصدر السابق، ٤/ ٦/ ١٩٢٣م.
(٣) المصدر السابق، ١٢/ ١/ ١٩٢٥م.

وكصحيفة شبه رسمية، عملت الشرق العربي على الرد على الافتراءات والهجمات الدعائية التي تعرض لها الأردن في تلك الفترة المبكرة. فنشرت الصحيفة رد رئيس الديوان الأميري، الذي دحض فيه ما نشرته جريدتا ألف باء وصوت الشعب السوريتان، حول إرسال أهالي عجلون برقية للأمير يقولون فيها إن « الحالة قد ساءت في هذه المنطقة مالياً وإدارياً واقتصادياً» نافياً أن تكون تلك البرقية قد وصلت للأمير. كما تصدت الجريدة لحملتين إعلاميتين شنتهما الصحف المصرية، الأولى حول تمرد عشائر العدوان، والثانية حول المحمل المصري[١].

واعتباراً من ١/ ٧/ ١٩٢٥م أخذت الصحيفة تصدر في ١٦ صفحة بعد أن كانت تصدر في أربع صفحات (إلا في المناسبات). وكان هذا التاريخ إيذاناً بدخول الصحيفة عامها الثالث. فكتب الشريقي افتتاحية بعنوان (سنتنا الثالثة) أوجز فيها رؤيته للعمل الصحفي: «وبعد، فإن الصحف لا تكون مناراً لأمة فتية ولا لساناً لحكومة شرعية إلا إذا قادها القلم الحر فجاءت مضامينها دليلاً على المصالح الشعبية وعظم المسؤولية وتكامل الراعي والرعية»[٢].

وكان آخر مقال كتبه الشريقي قد نشر في العدد ١٢٣ بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٢٦م بعنوان (معرفة الأمة نفسها)، ذلك أن الجريدة أخذت اعتباراً من العدد (١٢٥) تقتصر على نشر البيانات الرسمية وبدأت تنشر فهرساً في أولها.

ولا بد من الاعتراف بأن هذه الصحيفة تمثل امتداداً للصحافة العربية المسؤولة ذات الرسالة القومية والثقافية. وقد اشتملت مضامينها على المجالات التالية[٣]:

(١) الشرق العربي، العدد ٩ (٢٣/ ٧/ ١٩٢٣م)؛ العدد ١٠ (٣٠/ ٧/ ١٩٢٣م)؛ والعدد ١٢ (١٣/ ٨/ ١٩٢٣م)؛ والعدد ١٨ (٢٤/ ٩/ ١٩٢٣م).
(٢) المصدر السابق، العدد ١٠٦، ١/ ٧/ ١٩٢٥م.
(٣) الربضي، دراسة تحليلية غير منشورة للشرق العربي، (٤/ ٦/ ١٩٢٣م-٢٥/ ٨/ ١٩٢٤م)

الأخبار: وشغلت نصف مساحة الجريدة (٦, ٥٠٪)، بينما شغلت الفئات التالية النصف الآخر، وهي: التحليلات (١, ١٨٪)، والأدب (٥, ١٤٪)، والإعلان (٢, ١٣٪)، والخدمات (٦, ٣٪)، وهذا يكشف عن توازن معقول لجريدة شبه رسمية.

ويبدو أن المعتمد البريطاني (هنري كوكس) لم يرق له الخط القومي الذي سلكته هذه الصحيفة بإدارة الشريقي، فرغب إلى الحكومة أن تقتصر الجريدة على نشر القوانين والبلاغات الرسمية[١]، اعتباراً من العدد رقم (١٢٤) تاريخ ١/ ٣/ ١٩٢٦م، والتوقف عن نشر المقالات الوطنية والقومية. وفي تشرين الأول عام ١٩٢٦م صدر قانون الجريدة الرسمية لعام ١٩٢٦م، ونصت المادة الثانية منه على تأسيس «جريدة رسمية في منطقة شرق الأردن باسم جريدة الشرق العربي تنشر فيها جميع القوانين والأنظمة التي يأمر رئيس النظار بنشرها»[٢]. وباعت الحكومة المطبعة التي كانت تطبع عليها الشرق العربي بعد ذلك بعام، وأصدر رئيس الوزراء في ١٥/ ٦/ ١٩٢٨م أمراً بحذف اسم الشرق العربي من عنوان الجريدة، فصارت تعرف باسم الجريدة الرسمية لحكومة شرق الأردن، ثم تغير العنوان عند الاستقلال التام عام ١٩٤٦م إلى الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، وهي ما تزال تصدر عن وزارة المالية حتى الآن، وتنشر القوانين والبلاغات الرسمية.

ومما لا شك فيه أن تأثير هذه الصحيفة الأولى كان قوياً في نفوس قرائها. فالمقالات التي سطّرها الشريقي ببراعة لا تزال تحفز نفس من يطالعها، رغم مرور مائة عام على كتابتها. فلا عجب إذن أن يعمد المعتمد البريطاني إلى كتم أنفاسها، لأنه كان عقد العزم – وحكومته من ورائه – على الحد من استقلال

(١) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٢٦٦.
(٢) أبو نوار، الرأي، ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٥م.

الأردن. لقد استطاع (هنري كوكس) تحويل سلطة الانتداب البريطاني « إلى دكتاتورية مطلقة ضج منها الأمير والوطنيون والمسؤولون في الحكومة، ولم تستطع البلاد أن تتخلص من قبضتها القاسية إلا بعد عشرين عاماً أو تزيد»[١].

ويلاحظ معن أبو نوار أن من يقرأ مذكرات الملك عبد الله بن الحسين وخطبه العديدة «يجد فكره وروحه وأسلوبه الأدبي العربي في كل مقال من تلك المقالات التي عبرت تعبيراً صادقاً عن فكره القومي الأصيل النابع من عقيدته الإسلامية، إلا أنها نشرت باسم الشريقي»[٢]. من هنا، يمكن القول إن الشرق العربي كانت صحيفة تحمل رسالة قومية ثقافية رفيعة، استطاع الشريقي أن يعكس على صفحاتها فكر قادة الثورة العربية، ويترجمه ترجمة أمينة مخلصة.

في السنوات التي أعقبت توقف الشرق العربي، وتحولها إلى جريدة رسمية، نلاحظ أن الشريقي توقف عن ممارسة العمل الصحافي، وأخذ يتبوأ مناصب رفيعة في الإدارة المدنية.

غير أن البذرة التي زرعتها الشرق العربي، والخط الذي سلكته، قد أينعا أُكلاً ناضجاً بعد ذلك بأشهر قليلة، إذ توالى إصدار الصحف اعتباراً من منتصف عام ١٩٢٧م في عمّان على يد القطاع الخاص. وكان ذلك إيذاناً بظهور الصحافة الأهلية.

صحافة القطاع الخاص

يعتبر عام ١٩٢٧م التاريخ الحقيقي لمولد الصحافة الأهلية على يد القطاع الخاص، ففي هذا العام صدرت الصحف الأربع التالية: جزيرة العرب لحسام الدين الخطيب، والشريعة لكمال عباس ومحمود الكرمي، وصدى العرب

---

(١) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٢٦٧.
(٢) الرأي، ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٥م.

لصالح الصمادي، والأردن لخليل نصر. وفي حين أن الصحف الثلاث الأولى كانت قصيرة العمر، ولم تصدر منها إلا أعداد قليلة، نجد أن الأردن كانت الوحيدة التي حافظت على استمرارية الصدور حتى عام ١٩٨٢م (حين أوقفت بقرار من وزارة الإعلام، بسبب عدم الانتظام في الصدور)، وكانت جميع هذه الصحف أسبوعية، وأحياناً غير منتظمة الصدور.

جزيرة العرب

أصدرها حسام الدين الخطيب، وهو من مواليد حلب في سوريا، لجأ للأردن بسبب اضطهاد الفرنسيين له، وعمل في مجالي التعليم والصحافة[1]. وله يعزى فضل إصدار أول صحيفة أردنية خاصة ابتداء من ٢٣/ ٦/ ١٩٢٧م.

كانت جزيرة العرب صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية احتجبت في عامها الثاني بعد أن صدر منها (٣٥) عدداً. وزُيّن العدد الصادر في ٣٠/ ١/ ١٩٢٨م، على صفحته الأولى، بصورتي الملك الحسين بن علي ونجله الأمير عبد الله. وكان المقال الأول على هذه الصفحة بعنوان (إلى بطل العرب الأعظم الرابض في قبرص، إلى شبله الكريم أميرنا المحبوب). وتحت عنوان (جلالة المنقذ) كتب ابن الإمارة من عمّان يقول: «سلاماً يا أبا علي، سلاماً يا منقذ العرب، سلاماً يا فادي الأمة». ونشرت الصحيفة بياناً لرئيس حزب الشعب هاشم خير هاجم فيه جريدة صدى العرب جاء فيه:

«كان الحزب يأمل أن تقدم جريدة صدى العرب للبلاد والمصلحة العامة، لهذا كان بعض أعضائه يكتبون فيها بين آونة وأخرى بعض المقالات بتوقيعهم وتحت مسؤوليتهم الذاتية، وقد ظهر أخيراً أن صاحب امتيازها يريد أن يستقل

(١) عبيدات، ١٩٨٣م: ١٢٣.

في إدارة هذه الجريدة وأن يسيرها حسب مصلحته وسياسته. [لذا] فإن الحزب لا يسعه إلا أن يعلن عدم علاقته بهذه الصحيفة متمنياً لها التوفيق والله الهادي للصواب».

واشتمل ذلك العدد على الزوايا التالية: المحليات، وأخبار الوطن، ورجال الدولة[1]. وإذا كانت كلمة هاشم خير إشارة تظهر تعاطف الصحيفة -وصاحبها- مع حزب الشعب الأردني الذي كان له «دور فاعل في مقاومة السياسة التي انتهجها حسن خالد أبو الهدى في إدارة البلاد واستسلامه لسلطات الانتداب»، كما كان لقادته أيضاً «دور بارز في معارضة المعاهدة الأردنية - البريطانية لسنة ١٩٢٨م»[2]، فإن توقف الجريدة عن الصدور في ذلك العام ربما يكون مرتبطاً بهذه القضايا.

الشريعة

أصدرها كمال عباس ومحمود الكرمي (١٨٨٩ـ ١٩٣٩م). والأخير من مواليد طولكرم. وفي عام ١٩٢٦م أسس مع كمال عباس (الذي لا نعرف عنه شيئاً) جريدة الشريعة الأسبوعية التي صدر عددها الأول في ٢٥/ ٦/ ١٩٢٧م - وبذا تكون الجريدة الثانية التي تصدر عن القطاع الخاص في الأردن في تلك الحقبة. وقد انفرد الكرمي بإصدار الأعداد الأخيرة من هذه الجريدة، ولكن المجلس التنفيذي قرر توقيفها لمدة ستة شهور، فتوقفت نهائياً بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٢٧م[3]. وكان مجموع ما صدر منها عشرة أعداد فقط. وفي عام

(١) أبو صوفة، ١٩٩٤م: ١٤.
(٢) محافظة، ١٩٩٠م، ج١: ٧٦.
(٣) سليمان الموسى، رسالة الأردن، العدد ٨٦، ١٩٥٩م: ٣. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المقال، الذي كتبه الأستاذ سليمان الموسى بعنوان (الصحافة الأردنية في أربعين عاماً)، قد نشر بدون اسم كاتبه، لأن الأستاذ الموسى كان قد بدأ في تحرير مجلة رسالة الأردن ابتداء من عددها الثالث في تشرين الثاني ١٩٥٨م ولمدة ثلاث سنوات بعدها. وكان هذا المقال للأستاذ الموسى==

١٩٢٦م عمدت السلطات المنتدبة إلى الزج بمحمود الكرمي «في السجن بتهمة الاشتراك في جمعية الكف الأسود»[١]. ويبدو أن هذه كانت جمعية وهمية اختلقها مدير شرطة العاصمة شوكت حميد «للإيقاع بأشخاص أبرياء» كان الكرمي منهم، وقيل إن القائمين بها يحيكون خيوط مؤامرة سياسية كبرى. وفي النهاية تم إخلاء سبيل المحكومين»[٢]. وتمّ إيقاف الجريدة « لنشرها أخباراً غير صحيحة ومضرة بحالة الأمن في الكرك»[٣]. ويضيف جورج كلاس أن جريدة الشريعة تُعدُّ في قائمة الدوريات الماسونية العربية التي صدرت في المدة ما بين ١٨٧٤ و١٩٤٤م[٤].

الأردن

صدرت من عمّان في شهر حزيران عام ١٩٢٧م وذلك بعد أن دعا الأمير عبد الله صاحبها خليل فارس نصر للقدوم إلى عمّان. وخليل نصر أصلاً من لبنان، هاجر إلى فلسطين وأصدر جريدته (جراب الكردي) في حيفا، ثم أسماها الأردن (وأصدرها بالتعاون مع باسيلا الجدع). وحين نقلها إلى عمّان، نقل أيضـاً مطبعته التي أصدر منها العديد من أوائل كتب الإمارة.

صدرت الصحيفة في بداية الأمر أسبوعية، ثم مرتين في الأسبوع، وأحيانـاً غير منتظمة، ثم تحولت إلى يومية على يد أبنائه بعد وفاته. ويقول مسلم بسيسو

==هو أول مقال يكتب عن الصحافة الأردنية، وأثبته أديب مروة في كتابه **الصحافة العربية: نشأتها وتطورها** (١٩٦١م)، كما نشرت المادة في كتاب **الصحافة الأردنية: نشأتها وتطورها** (بدون تاريخ) الصادر عن دائرة المطبوعات والنشر، كما ونشر كله، أو أجزاء منه، في كتب ودراسات عديدة أخرى صدرت عن الصحافة الأردنية. ولهذا المقال الوثيقة الفضل في تتبع بدايات الصحافة الأردنية منذ نشأتها حتى نهاية الخمسينيات.

(١) العودات، ١٩٧٦م: ٥٤٢.

(٢) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٢٧٥.

(٣) أبو نوار، الرأي، ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٥م.

(٤) ١٩٩٣م: ٨٣.

(صاحب الحوادث التي صدرت في أوائل الخمسينيات) إن الأردن في المرحلة الأولى من عمرها لم تكن تصدر «إلا بعد أن يتجمع لديها ما يكفي لتغطية تكاليف العدد من أجور الإعلانات الحكومية التي تَرِدها، رغم أن صاحب تلك الصحيفة كان يمتلك مطبعة خاصة تتولى طباعة احتياجات ولوازم الحكومة من المطبوعات»[١].

وانضم خليل نصر إلى معارضي المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، فأدى ذلك إلى إقفال الجريدة والمطبعة لمدة ثلاثة شهور في ١٤/ ١١/ ١٩٢٨م[٢].

ونستطيع أن نتعرف على طبيعة هذه الصحيفة من عدد وجدناه، يعود إلى عام ١٩٤٠م (رقم ٨٦٣ تاريخ٦/ ١/ ١٩٤٠م). وقد وشح العدد بما يلي (جريدة سياسية أدبية تصدر مرتين بالأسبوع مؤقتاً). وجاء في رأس الصفحة (السنة الحادية والعشرون) إشارة إلى أن الجريدة صدرت أول الأمر عام ١٩٠٩م من حيفا ـ وربما تكون هذه إشارة إلى إصدار خليل نصر جريدة جراب الكردي في ذلك العام.

يقع هذا العدد في ست صفحات، وقسمت الصفحة إلى خمسة أعمدة. وأتاح استعراض العدد[٣]. بصورة تفصيلية الوصول إلى الاستنتاجات التالية: طغيان الأسلوب الأدبي، الاهتمام ببعض مشاكل الشعب كالغلاء، ولفت أنظار المسؤولين بلطف للقضايا العامة الهامة، فجاء النقد دافئاً. واهتمت الصحيفة اهتماماً واضحاً بالقضية الفلسطينية ومعاناة العرب في ذلك القطر. كما اهتمت بنشر الأخبار الرسمية والاجتماعية المحلية، والقضايا الدولية والعربية ومعالجتها بنظرة إنسانية. وكان هناك اهتمام بنشر المواضيع التنموية المتعلقة

(١) الرأي، ٤/ ٧/ ١٩٩٦م.
(٢) الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، عدد٢٠٩، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨م.
(٣) عصام سليمان الموسى، العدد ٨٦٣ من جريدة الأردن، الرأي، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٥م.

بالصحة. وقد اعتمدت الصحيفة على مصادرها الخاصة، وكتابها بالدرجة الأولى، كما استقت خبراً واحداً من الوكالة العربية، وأخذت عن الصحف المصرية. إضافة إلى ذلك اهتمت بنشر الشعر والأدب، وشغلت الإعلانات ما يقارب ثلث مساحتها الإجمالية، وكانت غالبية الإعلانات رسمية، مما وفر لها دخلاً مع المبيعات والاشتراكات قد يكون كافياً. أخيراً فإنها مزجت بين الخبر والتحليل. وكانت هذه سمة بارزة في صحف تلك المرحلة التي لم تكن تتوافر لها وكالات أنباء.

وصدر قرار آخر بتعطيل صحيفة الأردن لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٤١م [١].

صدى العرب

أصدرها صالح الصمادي (١٨٩٣ـ١٩٣٣م)، وهو من مواليد نابلس، في ١٣/ ١٠/ ١٩٢٧م فكانت الصحيفة الثالثة التي تصدر عن القطاع الخاص بذلك العام. ولم تكن صدى العرب منتظمة الصدور، وتولى علي منصور رئاسة تحريرها فترة من الزمن في أول عهدها. وكانت تتمثل بقولين مأثورين (قوة الشعب لا تغلب) و(يد الله مع الجماعة)[٢].

كتب في الصحيفة المعارضون ومناهضو المعاهدة الأردنية – البريطانية. وبعد عام من صدورها أوقفت «لنشرها مقالاً لاذعاً» [٣]. انتقد فيه الصمادي

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٧١١، ١تموز (يوليو) ١٩٤١م.
(٢) سليمان الموسى، رسالة الأردن، ١٩٥٩م: ٤.
(٣) العودات، ١٩٧٦م: ٣٢٦. وقد ورد في القرار (المنشور في الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن عدد ١٩٢، ١٥آذار (مارس ١٩٢٨م) أن تعطيل الجريدة يرجع أيضاً لما احتوته (صدى العرب) « في أعدادها الأخيرة، وبالأخص في الصفحة السابعة من عددها الأخير رقم ٢٤ في مقال تحت اسم مشروع المعاهدة الأردنية – الإنجليزية نشريات مخلة بالأمن الداخلي، فقد تقرر استناداً للمادة ٢٣ المعدلة من قانون المطبوعات تعطيلها عن الصدور لمدة ستة شهور»، ونستدل من هذا أن صفحات الجريدة ربما كانت تقع في ثماني صفحات.

مشروع المعاهدة، فقرر مجلس النظار تعطيل الصحيفة لستة شهور بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٢٨م «لنشريات مخلة بالأمن الداخلي»، كما أقامت النيابة العامة دعوى ضد الصمادي، فحكم عليه بالسجن مدة شهر ونصف إلا أن الأمير عبد الله أمر بالعفو عنه، فتوقفت ملاحقته.

وكان الصمادي قد انتسب إلى حزب (أم القرى) الذي ألفه علي رضا الركابي - أول رئيس وزراء للأردن - عام ١٩٢٢م. وأعلن الحزب «تأييده للحسين بن علي وعزمه على بث الدعوة له» وجاء تأليف هذا الحزب بعد أن اكتشف الركابي قوة نفوذ حزب الاستقلال في الإدارة الأردنية، فحاول الحد من نفوذ هذا الحزب، فلم ينجح، فأقدم على تأليف حزب أم القرى. كما «ألف عدد من المثقفين الأردنيين الذين أخذوا على حزب الاستقلال نزعته الإقليمية السورية، وعلى حزب أم القرى موالاته للركابي والدفاع عنه والوشاية له - (حزب أحرار الأردن). وانفصل عن حزب الاستقلال بعض أعضائه الذين كانوا سابقاً من أعضاء (جمعية العهد)، فألفوا (حزب العهد)»[١].

ويظهر اسم الصمادي ثانية في تاريخ الفكر السياسي الأردني عام ١٩٣٢م، حين كان عضواً في اللجنة الإدارية (لجمعية مساعدة العمال الأردنية) التي تشكلت بهدف «مساعدة العمال مادياً وأدبياً وحفظ حقوقهم والدفاع عنهم». وكان رئيس اللجنة الدكتور صبحي أبو غنيمة ونائبه هاشم خير. ولم تنجح مساعي هذه اللجنة، والمحاولات اللاحقة، في إصدار قانون ينظم أمور العمال ويحمي حقوقهم في عهد الإمارة، ذلك أن المجلس التشريعي أخذ برأي محمد الأنسي (محرر الحق يعلو سابقاً)، عضو المجلس، الذي رأى أن «العامل في بلادنا في رخاء، أيها السادة»[٢].

---

(١) محافظة، ١٩٩٠م، ج١: ٧٠.
(٢) محافظة، المصدر السابق: ٩٦-٩٨.

في ظل هذه الأجواء، صدرت صدى العرب، منحازة ربما إلى الركابي وحزبه الذي انضم الصمادي إليه. فلا عجب أن هاجمها هاشم خير، رئيس حزب الشعب على صفحات جزيرة العرب. وكان حزب الشعب قد تألف في آذار عام ١٩٢٧م من الزعامات الأردنية التقليدية التي شعرت بأنها مبعدة عن «المشاركة في إدارة بلادهم» سواء في عهد الركابي باشا «الذي تعاون مع سلطات الانتداب، وحكم البلاد بالشدة والتسلط»، أو في عهد خليفته حسن خالد أبو الهدى الصيادي، الذي عملت حكومته على «استقدام الموظفين المعارين من حكومة فلسطين وتسليمهم مقاليد الدوائر الرئيسية في البلاد[١]. وكان هؤلاء «يدينون بالولاء للسلطة التي عينتهم، وهي سلطة الانتداب البريطاني» وكانوا يعملون على تنفيذ أوامرها[٢].

ومن وجهة نظر أخرى، فإن قراءة التاريخ تكشف أن الإدارة الحكومية في الأردن «بدأت تسير سيرها المنظم الطبيعي لأول مرة في شرق الأردن» أثناء رئاسة الركابي، «إذ حماها من التدخلات الشخصية ومن المحسوبية والرشوة والانحراف، وبذل جهداً جباراً في أن يجعل جهاز الدولة في خدمة البلد والمواطنين. ومن سوء الحظ أنه في محاولته المخلصة تلك أغضب جميع الفرقاء المعنيين، وهم الأمير والإنجليز والأهلين. فمضى وقت طويل قبل أن يدرك الناس فضل مزاياه الإدارية ويقدروا نزاهته وصرامته ووطنيته حق قدرها»[٣].

من الواضح أن أواخر العشرينات ألقت بظلها الثقيل على العاملين في الصحف، باعتبارهم حملة قلم ورسالة. وقد أوقفت جميع الصحف التي

(١) المصدر السابق: ٧٥.
(٢) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٢٧٣.
(٣) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٢٦٠.

صدرت عام ١٩٢٧م، أو تعطلت، لأسباب لها علاقة بالمعاهدة الأردنية البريطانية، ورفض هذه الصحف لها. ولا أدل على ذلك من المقالة المطولة التي نشرها شاعر الأردن مصطفى وهبي التل في صوت الشعب (الصادرة في بيت لحم لصاحبها عيسى البندك) في ٣٠ آذار ١٩٢٧م[١]. وكانت الصحف الفلسطينية، وخاصة الكرمل[٢] والجامعة العربية وفلسطين تنشر مقالات المعارضة الأردنية، وتهتم بشؤون الأردن.

الأنباء

يبدو أن مصطفى وهبي التل قرر إصدار صحيفة خاصة به من عمّان، بعد أن كان قد كتب العديد من المقالات الناقدة والمعارضة في الصحف الفلسطينية. وقد حصل صالح النجداوي على امتياز إصدار صحيفة الأنباء فتنازل عنه (وربما بالاتفاق) لمصطفى وهبي التل - عرار - شاعر الأردن. ودفع مصطفى بمواد العدد الأول للمطبعة في ٢٩ نيسان ١٩٢٨م، وقبل أن ينتهي من طبع الصفحة الثانية صدر قرار بمصادرة العدد فلم تتداوله أيدي القراء، وكان العدد الأول والأخير. وقد توجت الصفحة الأولى بالبيت التالي[٣]:

رعـــا الله حـيــاً بـالـمـوقـر دارهـــم

إلـــى قـسـطـل الـبـلـقـاء ذات الـمـحـارب

كما تضمنت الصفحة الأولى بيت الشعر التالي لأحمد الصافي النجفي:

---

(١) أنظر المقالة في: محافظة، ١٩٩٠م، ج٢: ١٩٩. ٢٠٧.

(٢) أصدرها نجيب نصار في حيفا أسبوعية، ونادت بمقاومة الغزو الصهيوني لفلسطين والدعوة للوحدة العربية، ولجأ نصار مرات عدة للأردن هرباً من الاضطهاد، وكانت له صداقة حميمة مع مصطفى التل «الذي شاركه دعوته وارتبط معه في نشرها»، وأوقفت سلطات الانتداب الجريدة نهائياً عام ١٩٤٠م، (الصحافة الأردنية، بلا تاريخ:١٣).

(٣) سليمان الموسى، ١٩٥٩م:٤.

يـــــا قــــــوم لا تــتــكـــلـــمــوا

إن الـــــــكــــــــلام مـــحـــرم

ويعلق شفيق عبيدات على هذا قائلاً إن مصطفى، بوضعه بيت الشعر هذا، كان يعلم تماماً أن جريدته لن تتاح لها الفرصة لترى النور[1].

ورغم أن عرار اشتهر بشعره، إلا أنه كان صاحب نشاط سياسي برز في مقالاته التي نشرها في صحف فلسطين في تلك الفترة. فهو من فريق المعارضة الأردنية، التي نادت بأن الأردن للأردنيين. ومن أعنف مقالاته النقدية، هجومه على «المؤتمر الوطني الرابع وعلى اللجنة التنفيذية التي نظمت التئامه. وسخر منها سخرية قاسية، وتنبأ بفشل المؤتمر»[2].

ونشر أردنيون آخرون مقالات في صحف الأقطار المجاورة في محاولة للاستنجاد «بالرأي العام الأردني والرأي العام العربي»[3]. ومن هؤلاء علي نيازي التل، معتمد اللجنة التنفيذية، الذي نشر كتاباً مفتوحاً إلى المجلس التشريعي الأردني على صفحات الكرمل (١٧/ ١٠/ ١٩٢٨م) اتهم فيه المجلس «بالخضوع لإرادة المستشارين الإنجليز في البلاد، وإصدار قوانين وأنظمة تحجب حرية القول وحرية النشر وحرية التصرف»[4]. كما أدلى حسين الطراونة، رئيس المؤتمر الوطني، بتصريحات مماثلة لجريدة فلسطين في العدد الصادر في ٩/ ١٠/ ١٩٢٨م.

أما في الداخل، فإن المعارضة الأردنية لم تتوان عن الاحتجاج على توقيف صحف العشرينيات، هذا التوقيف الذي تمَّ بموجب قانون عام ١٩٢٨م (قانون

(١) عبيدات، ١٩٨٣م.
(٢) محافظة، ١٩٩٠م، ج١: ١٠٢ (والمقال منشور في الكرمل في ١٦/ ٣/ ١٩٣٢م).
(٣) محافظة، ١٩٩٠م، ج١: ٨٤.
(٤) المصدر السابق.

معدل للمادة الثانية من قانون المطبوعات). وفي ١٤/ ١١/ ١٩٣٢م طالب نواب المعارضة بتعديل هذا القانون، «وبيَّن النائب عادل العظمة أن الأسباب الداعية إلى سن هذا القانون قد زالت، وأن البلاد بحاجة ماسة لصحف حرة غير مأجورة وغير منتسبة لبعض الدوائر بطرق شتى، تدافع عن حقوق هذه البلاد، وتطالب بالإصلاحات اللازمة، وتعبر عن الرأي العام في المواضيع العامة. وقد أيد العظمة في هذا الاقتراح النائبان قاسم الهنداوي وحسين الطراونة. وصدر تعديل للقانون المذكور في الأول من أيار - مايو ١٩٣٣م، خفف من القيود التي فرضها قانون سنة ١٩٢٨م»[١].

وهكذا وفرت الصحافة العربية التي تصدر في فلسطين منبراً تبين فيه المعارضة الأردنية مواقفها وتنشر أفكارها، وذلك بسبب إغلاق الصحف المحلية نتيجة القبضة الفولاذية التي فرضها المعتمد البريطاني عليها، وكان من معالمها البارزة كتم الأصوات القومية والوطنية والمعارضة. وشملت هذه السياسة الصحافة شبه الرسمية ممثلة بالشرق العربي، والصحافة الأهلية الخاصة التي صدرت في العشرينيات.

ومن المفارقات الغريبة، أن فلسطين نفسها كانت خاضعة للانتداب البريطاني نفسه، ولكن الإدارة هناك كانت ترى ما لا تراه شقيقتها في شرق الأردن. إن الهدف من وراء هذا يبدو واضحاً، لأنه كان من باب ذرِّ الرماد في العيون والعمل على بذر الشقاق والفرقة بين العرب أنفسهم، وإضعاف وحدتهم، وشق صفوفهم. كما قد يكون مبعثه أيضاً رغبة المعتمد البريطاني في إحباط المواطن الأردني وإفشال تجربة إنشاء إمارة عربية في شرق الأردن. وفي عام ١٩٢٨م منعت الحكومة الأردنية جرائد: مرآة الشرق والجامعة العربية وفلسطين والزمر

(١) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٣٠٧؛ محافظة، ١٩٩٠م، ج١: ٢٣٦.

وصوت الحق، وجميعها فلسطينية، والشعب ووفاء العرب السورية من دخول البلاد[١]. لكن في جلسة مجلس النظّار التي عقدت بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٢٩م تقرر «السماح لجميع الصحف على الإطلاق بالدخول» إلى الإمارة «ما دامت محافظة على الاعتدال والأدب والنقد النزيه». وكان هذا القرار «اجتناباً لما قد يعزى إلى إبقاء الصحف ممنوعة من الدخول إلى الإمارة من معنى الضغط على حرية الرأي في هذه الآونة التي تبدأ فيها الحياة التشريعية في البلاد».[٢]

جريدة الميثاق

وكات أسبوعية لصاحبيها عادل العظمة والدكتور صبحي أبو غنيمة، صدر عددها الأول في ٦/ ٨/ ١٩٣٣م. ولم يصدر منها سوى بضعة أعداد « ثم توقفت بعد ذلك لأسباب سياسية كانت تسود البلاد حينذاك»[٣]. وكانت هذه الصحيفة تنطق بلسان حزب (اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني)، وتعبر عن وجهة نظر المنتسبين لحزب الاستقلال الذي تعود جذوره إلى فترة الحكم الفيصلي في سوريا، والمعارضة الأردنية. «ويروى أن أحد زعماء شرقي الأردن - غير المعارضين - اشترى جميع نسخ العدد الأول من هذه الصحيفة وأحرقها»[٤]. وشنت الجريدة «هجوماً على مؤتمر الشعب الأردني العام، وعلى لجنته التنفيذية وهيئة مكتبه الدائم. وبلغ الخلاف بين الفريقين درجة الإسفاف وتنابذ التهم والإساءات»[٥]. ورد الشيخ ماجد العدوان بمقال في جريدة فلسطين، التي كانت تصدر في يافا. بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٣٣م بعنوان (يا دكتور!)[٦].

---

(١) سليمان الموسى، ١٩٥٩م:٥.
(٢) الجريدة الرسمية، عدد ٢٠٦، ١٥ تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٢٨م.
(٣) أبو نوار، الرأي، ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٥م؛ محافظة، ١٩٩٠م: ٢٣٠.
(٤) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٣٢٦.
(٥) محافظة، ١٩٩٠م، ج١: ١١٩.
(٦) المصدر السابق (الهامش).

هذا الخلاف الذي دار بين رموز الحركة الوطنية الأردنية عبر الصحف، لفت انتباه الصحافة الفلسطينية والسورية، فكتبت المقالات التي تنبه إلى الأخطار المحدقة بالأردن إذا ما استمرت أحزابه تعمل بهذه الطريقة[1].

ويذكر أن صبحي أبو غنيمة من مواليد مدينة إربد عام ١٩٠٢م، درس في الأستانة، ومنها ذهب إلى برلين لدراسة الطب، وفيها أصدر مجلة الحمامة (عام ١٩٢٣م). وكان من رجال المعارضة البارزين، ثم عين سفيراً في دمشق وتوفي عام ١٩٧٠م[2].

وكان عادل العظمة أيضـاً أحد زعماء الاستقلاليين، الذين لجأوا للأردن من الأقطار المجاورة، وكانوا يعتنقون «مبدأ الثورة وعدم مهادنة الأجنبي»، وامتد نفوذهم ليشمل الإدارة الحكومية والجيش[3]. لكن المعارضة السياسية الأردنية اضطرت للفرار عام ١٩٣٧م، وانتقلت قيادتها إلى دمشق، أو البلاد العربية المجاورة[4].

مجلات رائدة

أما بالنسبة للمجلات، فقد أنشأ الشيخ نديم الملاح أول مجلة صدرت في الأردن، هي الحكمة. والشيخ الملاح من مواليد طرابلس (لبنان) عام ١٨٩٢م.

وصدر من مجلة الحكمة عشرة أعداد (تموز ١٩٣٢م – نيسان ١٩٣٣م)، وكانت مجلة إسلامية علمية أدبية اجتماعية، عالجت موضوعات في الفقه والتفسير والعقائد الإسلامية والنقد الأدبي والفلسفة والتاريخ. ومن الذين

---

(١) المصدر السابق: ١١٩ـ١٢١.
(٢) عبيدات، ١٩٨٣م: ١٢٢.
(٣) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٢٤٥ـ٢٤٦.
(٤) محافظة، ١٩٩٠م: ١٢٤.

أسهموا في الكتابة فيها سليمان النابلسي وعبد المنعم الرفاعي وحسني فريز وعبد الحليم عباس وسعيد الدرة ونجيب الشريدة.

وفي تشرين الثاني ١٩٣٥م صدرت المجلة الثانية في الأردن، وهي المجلة القضائية عن وزارة العدلية، وأشرف على تحريرها توفيق سنو (بصفته رئيساً لمحكمة الاستئناف) ونفر من رجال القانون والقضاء، «وكانت تنشر- مقررات المحاكم والبلاغات العامة والموضوعات العلمية الحقوقية»[١]. وقد توقفت في كانون الثاني ١٩٣٦م بعد صدور ١٣ عدداً منها. وهي لهذا تعتبر أول مجلة متخصصة تصدر في الأردن في تلك المرحلة.

صحافة أكثر استقراراً واستمراراً

في أواخر الثلاثينيات، صدرت صحيفتان عاشتا لفترات أطول من الصحف التي سبقتها (باستثناء الأردن). كانت الأولى (الوفاء) لصبحي زيد الكيلاني، والثانية (الجزيرة) لتيسير ظبيان.

جريدة الوفاء

صدر العدد الأول من هذه الجريدة في عمّان يوم ٢١ نيسان ١٩٣٨م، واستمرت في الصدور حتى نهاية عام ١٩٤٧م، وقد ترأس تحريرها عام ١٩٤٦م صلاح طوقان. وكانت أسبوعية تصدر يوم الثلاثاء من كل أسبوع وتعالج مواضيع سياسية وأدبية. وباستعراض عددين منها (رقم ٧٢ تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٣٩م، ورقم ٩٨ بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٤٠م) نستطيع أن نستشف منهجها العام، فهي جريدة نصفية نشرت على صفحتها الأولى مقالة تحليلية في زاوية (حديث الأسبوع) بعنوان (هل تخترق ألمانيا حياد هولندا وبلجيكا)،

(١) سليمان الموسى، ١٩٥٩م: ٦.

أظهر كاتبها (م) تعاطفاً مع الحلفاء. واشتمل العدد ٩٨ على مقالة بعنوان (حالة العاصمة الصحية وضرورة إنشاء مصح واسع فيها) بقلم (صبحي) أشاد فيها بجهود دائرة الصحة «منذ أسند أمرها إلى الرجل الإنساني النبيل الدكتور جميل باشا التوتونجي». ويتحدث الكيلاني في مقالته عن عمّان التي مرت عليها أعوام «وهي تغص بالعشرات من المصابين بالأمراض الصدرية والعاهات المزمنة والأوبئة السارية». ونشرت الصحيفة أيضاً الأخبار الرسمية بعنوان (في دائرة الحكومة). وفي العددين محور الدراسة، ظهرت تحت هذا الباب أخبار من دوائر: المالية والمعارف والشرعية والعدلية، كما ظهرت البلاغات الصادرة عن قيادة الجيش تحث المواطنين على وضع «ستائر قاتمة اللون وسميكة على أبوابهم ونوافذهم». واشتملت الصحيفة على أخبار مأخوذة من صحيفة الأهرام الصادرة قبل ذلك بستة أيام. ونشرت الصحيفة في العدد (٩٨) محاضرة (لعطوفة قائد الجيش الأردني الفريق كلوب باشا). ويبدو أن هذه كانت واحدة في سلسلة محاضرات له تحدث فيها عن طبائع البدو، وكانت نشرت مثلها صحيفة الأردن، التي انتقدت ركاكة أسلوب المحاضر. وأبدت الصحيفة اهتماماً بأحوال الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية. وكان أسلوب مقالاتها هادئاً، رغم أن بعض التعابير بدت غير مألوفة أحياناً. وأفرد فيها جانباً للنشاط الأدبي والثقافي. وبهذا نستنتج أن صحيفتي الأردن والوفاء قد سارتا على الخط الذي سارت عليه الشرق العربي قبلهما ـ رغم تميز الأخيرة بكتابات الشريقي وأسلوبه الرفيع. وقد صدر قرار من مراقب المطبوعات بموجب «المادة الرابعة من نظام الدفاع رقم ٣ لعام ١٩٣٩م بتعطيل جريدة (الوفاء) لمدة شهر واحد بتاريخ ٨/ ٨/ ١٩٤٢م»[1].

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٧٤٦، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٢م.

وصبحي الكيلاني (١٩٠٨-١٩٦١م) من مواليد السلط التحق بالأزهر وخدم في سلك التعليم وعمل في الديوان الملكي ثم مديراً للمطبوعات. وفي عام ١٩٥٠م أصدر مجلة حول العالم الأسبوعية السياسية الناقدة الإخبارية، والتي واصلت الصدور مدة عشر سنوات. كما أنه أصدر في عام ١٩٥٩م جريدة الوطن لفترة قصيرة جداً، وكانت يومية سياسية. وبذا، يكون الكيلاني أول صحفي من أبناء البلاد ينجح في إصدار صحيفة محلية، كما أن معالجاتها وطروحاتها كانت مثل غيرها، وطنية الاتجاه قومية الهوى.

جريدة الجزيرة

كانت الصحيفة الأخرى التي ظهرت في نهاية الثلاثينيات، الجزيرة العربية لتيسير ظبيان. وقد ظهرت قبلاً في دمشق باسم الجزيرة. وصدر العدد الأول منها في عمّان بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٣٩م. ووشحت في أعلاها بالعبارة التالية «جريدة يومية سياسية أدبية حرة» تصدر كل يوم، عدا السبت (يوم العطلة الأسبوعية). وقد صدرت بحجم صغير في أربع صفحات. وخلال الشهر الثاني من صدورها تعطلت بضعة أيام حيث ظهر بلاغ يعلن إصدار الجريدة ثلاث مرات في الأسبوع بسبب ارتفاع أسعار ورق الصحف «ارتفاعاً فاحشاً زيادة على الارتفاع الذي منيت به إبان الحرب الحالية»، الأمر الذي أدى إلى إصدار الجريدة «ثلاث مرات في الأسبوع مؤقتاً»[1]. وفي ٤/ ٨/ ١٩٤٠م عادت إلى الصدور باسمها القديم الجزيرة.

بعد شهر واحد من صدورها، تحولت الجزيرة من صحيفة يومية إلى صحيفة تصدر يوماً بعد يوم ثم صارت أسبوعية، ثم أوقفت بين ١٩٤١و١٩٤٥م،

---

(١) الجزيرة، ٤/ ١٢/ ١٩٣٩م: ٢.

وأخيراً عاودت الصدور يومية مسائية عام ١٩٤٥م. وواصلت الصدور حتى عام ١٩٥٤م، وكانت صحيفة سياسية وأدبية صدرت في أربع صفحات (أو أكثر في المناسبات). وفي افتتاحية العدد الأول كتب صاحبها أن «تربة هذه البلاد في الوقت الحاضر أكثر ملاءمة واستعداداً لنماء بذور الفكرة العربية وازدهار الآمال المنشودة»، معبراً بذلك عن النهج القومي الذي سلكته حكومة الإمارة. كذلك أشاد بدور الأردن في إيواء أحرار العرب، فقال: «وقد كانت هذه البلاد ولا تزال ملجأ المخلصين الأحرار، ومعقل المجاهدين الأبرار، تفتح صدرها لكل عربي عصفت به أعاصير السياسة أو طوحت به طوائح الزمن فلا يلاقي من لدن أميرها المعظم إلّا كل حفاوة بالغة وشعور فياض».

ونشرت صحيفة الجزيرة القصة والشعر وشهدت صفحاتها معركة أدبية شارك فيها بعض كتّاب الأردن، بالإضافة إلى الأمير عبد الله نفسه. ووصف أحد الباحثين أهمية هذه المعركة بأنها «دفعت دماً جديداً في جسم الحركة الأدبية (الأردنية) وتركت أثراً واضحاً في مسيرتها»[١]. كذلك جمعت الصحيفة في أعداد كثيرة بين الكتاب الأردنيين والفلسطينيين والسوريين. وكانت منبراً استغله الشاعر فؤاد الخطيب للتعريض برئيس الحكومة آنئذٍ، توفيق أبي الهدى، مطمئناً لصداقة أمير البلاد له. بل إن الأمير نفسه رد على قصيدة الخطيب بقصيدة أخرى غمز فيها من قناة أبي الهدى[٢].

تعطلت الجزيرة عام ١٩٤١م إثر مقال كتبه صاحبها أيّد فيه ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، التي أيدت الألمان، ودعا في مقالته إلى إقامة دولة موحدة في الأردن وسوريا والعراق ولبنان برئاسة الأمير عبد الله، فاعتقلته سلطات الانتداب

(١) قطامي، ١٩٨١م: ٣٧.
(٢) سليمان الموسى، ١٩٩٣م: ٩٤-٩٦.

البريطاني في الأردن، ولم يفرج عنه إلا بعد تدخل الأمير نفسه[1]. واستمر توقفها حتى عام ١٩٤٥م، العام الذي انتهت فيه الحرب.

يقول أسامة شهاب الذي قام بإجراء بحث عن الصحيفة إنها كانت «ملتزمة بعروبتها وإسلامها، ملتزمة بوطنيتها وآمال هذه الأمة، صحيفة ليست للارتزاق». وفي بداية صدورها تراوحت نسخ أعدادها المطبوعة بين ٣٠٠٠- ٤٠٠٠ نسخة «ثم ازداد هذا الرقم زيادة واضحة في الأربعينيات ليصل إلى حوالي ٧٠٠٠- ٨٠٠٠ نسخة يومياً، ووصل أعلى حد لطباعتها اليومية إلى ١٨٠٠٠ نسخة وذلك عام ١٩٤٨م». وعن صاحبها يقول «لقد كان تيسير ظبيان كل شيء في صحيفته، حيث كان كاتبها ومحررها المسؤول، بل كان مصححها، ولا يطبع على صفحاتها خبراً أو موضوعاً أو أية مادة أدبية أو علمية دون أن يبت هو فيها ويجيزها بنفسه، وتلمح روحه وميوله من روح الجزيرة وميولها وطبيعة موادها»[2].

وفي دراسة تحليلية لمضامين صحيفة الجزيرة عام ١٩٤٦م[3]، يتبين عدم انتظام صدورها، إذ صدرت أربع مرات فقط خلال شهر كانون الثاني من ذلك العام، وصدرت جميعها يوم الجمعة، رغم ما ورد في (الترويسة) عن أنها تصدر مؤقتاً ثلاث مرات في الأسبوع. أما من ناحية المضمون، فقد بين التحليل أن نصف مساحة الصحيفة قد كرس لكتابة المقالات والتحليلات، وتوزع النصف الآخر على النحو التالي: الأخبار (٣٥٪)، الإعلانات (٩٪). والخدمات الثابتة وبريد القراء (٦٪).

---

(١) عبيدات، ١٩٨٣م: ١٩و ١١١.
(٢) شهاب، ١٩٨٨م: ٣٩-٤٠.
(٣) خازر، دراسة تحليلية غير منشورة عن الجزيرة، ١٩٩٥م. وتألفت العينة من الأعداد التالية: الجمعة ٢٥/ ١/ ١٩٤٦م، الخميس ١٤/ ٢/ ١٩٤٦م، الاثنين ٢٥/ ٣/ ١٩٤٦م، الثلاثاء ٢٣/ ٤/ ١٩٤٦م، الأربعاء ١٢/ ٦/ ١٩٤٦م، السبت ٢٧/ ٧/ ١٩٤٦م.

وتيسير ظبيان (١٩٠١-١٩٧٨م) من مواليد سوريا. نقل جريدته الجزيرة بطلب من الملك عبد الله بن الحسين، وأصدر عام ١٩٥٨م مجلة الشريعة التي ما تزال تصدر حتى الآن.

وفي الربع الأخير من عام ١٩٤٥م، تولت جريدته الجزيرة «التعريف بجماعة الإخوان المسلمين ونشر مبادئها والدعوة لها». وكان مجلس الوزراء الأردني قد وافق في ٩/ ١/ ١٩٤٦م على تأسيس جمعية في الإمارة باسم جماعة الإخوان المسلمين[1].

مجلة الرائد

كانت من أبرز مجلات المرحلة الأولى الريادية وصدرت في حزيران عام ١٩٤٥م لصاحبها ورئيس تحريرها أمين أبو الشعر، وكانت (مجلة أسبوعية للسياسة والأدب والاجتماع). وجاء في افتتاحية عددها الأول أن شعارها هو القول المأثور (الرائد لا يكذب أهله). وقد نشرت المجلة لنخبة من الكتاب مواضيع اجتماعية ناقدة وسياسية واهتمت بالحركة النسائية فنشرت لكاتبات أردنيات.

تخلت المجلة عن استقلاليتها وانحازت لحزب الشعب الأردني (الذي انتخب عبد المهدي الشمايلة رئيساً وأمين أبو الشعر أميناً عاماً). وظهر العدد (٣١) في ٢٨ حزيران ١٩٤٧م موشحاً بالتالي «الرائد: لسان حال حزب الشعب الأردني»، ونشر فيه برنامج الحزب وبرقيات التأييد له.

أوقفت المجلة عن الصدور عشية صدور قرار الحكومة بتعطيل الحزب عام ١٩٤٧م. وكان من جملة الأسباب التي أوردها قرار دائرة المطبوعات: تطرف

(١) محافظة، ١٩٩٠م، ج١: ١٣٤. كذلك انظر عددي الجزيرة ١٠٩٨ (٨/ ٢/ ١٩٤٦م) و١١٠٠ (٢٢/ ٢/ ١٩٤٦م).

مواضيع المجلة مما أدى إلى الإخلال بالأمن والسكينة وإثارة التفرقة. وكان العدد (٣٢) آخر عدد صدر منها. ومن المرجح أن إيقافها يرجع لما ورد في افتتاحية ذلك العدد من نقد «الموقف الشاذ» الذي يقفه «بعض زعماء الشمال من رجل الساعة في شرق الأردن الرجل العظيم عبد المهدي الشمايلة».

وأمين أبو الشعر (١٩١١-١٩٧٦م) من مواليد بلدة الحصن شمالي الأردن. وعمل في مناصب هامة كما عمل في الصحافة والإذاعة، وعهد إليه إصدار جريدة الرأي في أوائل السبعينيات. وكان ذا نفس أردني عروبي.

بالإضافة إلى هذا، صدر في عهد الإمارة عدد من المجلات عن مؤسسات عامة وخاصة، منها مجلة الجيش العربي التي صدرت عن قيادة الجيش، واستمرت في الصدور حتى عام ١٩٤٩م. ومن المجلات المدرسية صدرت التلميذ عام ١٩٢٧م عن ثانوية عمّان، ومجلة المجموعة الثانية (١٩٣٧-١٩٣٨م) عن مدرسة السلط الثانوية، ومجلة ثانوية عمّان (١٩٣٨-١٩٣٩م)، ومجلة مدرسة المطران (١٩٤٠-١٩٥٠م)، والرابطة (١٩٤٤-١٩٤٦م) عن ثانوية عمّان.

خصائص الصحافة الأردنية في عهد الإمارة

كان من الطبيعي في هذه المرحلة المبكرة أن تولي الصحافة الأردنية اهتماماً بنشر الأخبار وتحليلها. ورغم تعرّض الصحافة الأردنية لكبت حريتها أثناء فترة الانتداب التي استمرت طيلة عهد الإمارة[1]، إلا أن الصحافة، والحق يقال، قامت بدور فاعل في توعية المواطنين بالقضايا الوطنية، واستنهاض هممهم لمحاربة الاستعمار والصهيونية والانتداب والاحتلال والتجزئة، ودعت

(١) مروة، ١٩٦١م: ٣٤٦.

إلى الوحدة الوطنية والعربية والسورية، والتزمت بالقضايا المحلية والوطنية والقومية، وعبرت عن الرغبة الشعبية في الحصول على الاستقلال.

ولا أدل على أثر الصحافة في التوعية السياسية إبان هذه المرحلة، ما تمخضت عنه قرارات اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام – الذي عقد اجتماعاته في عمّان بتاريخ ٦ آب ١٩٣٣م، ومن بينها الموافقة على القرار التالي:

«بما أن الصحف أكثرت من البحث في موضوع الصهيونية في شرق الأردن– فإن مؤتمر الشعب الأردني المنعقد على أساس مقاومة الصهيونية ـ يستنكر الصهيونية ويقر مقاومتها والعمل على صيانة تراث الأجداد»[١].

وكانت الصحافة الفلسطينية منبراً للمثقفين الأردنيين ينشرون على صفحاتها ظلاماتهم من الحكومات المتعاقبة التي عملت في ظل الانتداب، ويشيرون إلى قضايا ترتبت على «خنق الحريات مثل تفشي المحسوبية، والرشوة وانتشار النفاق والدسائس، وذيوع المفاسد الأخلاقية، وظهور الإثراء غير المشروع، ونمو التعصب الطائفي والإقليمي»[٢].

رغم هذا، وجهت الصحافة الأردنية الصادرة في عمّان انتقادها «الخافت» لقضايا اجتماعية كالغلاء والصحة والنظافة، وحملت المضامين رسائل تنموية تحث الناس على تقبل التغيير وتبنّي أساليب حديثة. لكن حين كانت تتعرض لمواضيع سياسية حساسة، كانت الصحف تغلق، وكان أصحابها يعاقبون بالسجن أو النفي.

كذلك، اهتمت الصحافة بترجمة فكر الثورة العربي القومي الداعي للوحدة والحرية، وتبنت الدعوة للوحدة السورية والعراقية.

---

(١) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٣٣١.
(٢) محافظة، ١٩٩٠م: ٢٢٧ـ٢٢٩ (وفي الهامش، مصطفى وهبي التل: حاشية على نبأ، الكرمل، حيفا، ٢٥/ ٧/ ١٩٢٥م).

وقد أولت الصحافة في هذه المرحلة المبكرة اهتماماً واضحاً بالأدب، إلى جانب اهتمامها بالمواضيع السياسية والاجتماعية. لقد كان الرعيل الأول من الصحفيين الأردنيين، مثلهم مثل زملائهم أوائل الصحفيين العرب في الأقطار المجاورة، من حملة الأقلام بين أدباء وشعراء ومفكرين. ومن هؤلاء محمد الشريقي ومحمود الكرمي ومصطفى وهبي التل وأمين أبو الشعر. بل إن الصحف فتحت صفحاتها للأدباء والشعراء، كما فعلت الجزيرة، واهتمت بالحوار والمناقشات الفكرية. لهذا، فمن الناحية الأدبية، اهتمت الصحافة الأردنية في المرحلة الأولى بنشر الشعر والمساجلات الأدبية واحتضنت المقال القصير والقصة القصيرة. وفي هذا المجال، يبرز الأمير عبدالله نفسه، شاعراً وأديباً ومفكراً، بمشاركته في العمل الصحفي مشاركة فعالة، فهو تارة يوقع كتاباته بالأحرف (س.ذ) ـ سامي الذرى ـ أو يشارك الكتاب النقاش في المسائل المختلفة[1]. وهو تارة يفتح ديوانه للالتقاء بالصحفيين والأدباء والشعراء لمحاورتهم والاستماع إليهم وتوجيههم[2].

ولا يكتمل الحديث عن صحافة المرحلة الأولى دون الإشادة بدور القيادة السياسية التي أدركت أهمية الصحافة وأثرها في تكوين الرأي العام، فعملت على إصدار الحق يعلو أولاً. وبعد أن استقر المقام في عمّان عاصمة الإمارة، عملت على إصدار أول صحيفة مطبوعة في البلاد. كذلك شجعت تلك القيادة بعض الصحفيين على الانتقال بصحفهم إلى الأردن، فقدموا يحملون خبرة واسعة في هذا المجال، مساهمين في رفد الخبرة المحلية المتواضعة ومدّها بدماء جديدة. ونتج عن ذلك كله حركة فكرية وطنية قوية استطاعت مع حلول عام ١٩٤٦م

(١) هاشم، ١٩٧٩م: ٩ و ٣٢.
(٢) صبحبي القطب، مقابلة شخصية، ١٩٨٦م.

أن تتوج نضالها بتحقيق بعض الهدف الذي حارب من أجله الرعيل الأول من رجال الثورة العربية الكبرى، ألا وهو الاستقلال التام لدولة شرق الأردن.

قوانين وأنظمة المرحلة الأولى

صدرت صحافة الرواد الأوائل في عهد الإمارة في ظل قوانين انبثقت عن قانوني المطابع والمطبوعات العثمانيين (١٩٠٩م). ففي عام ١٩٢٧م، أصدرت الحكومة (تعليمات مديرية المطبوعات والجريدة الرسمية) التي أعطت بموجبها للمديرية صلاحية مراقبة المطبوعات وترخيصها. وفي عام ١٩٢٨م صدر (قانون معدل للمادة الثانية من قانون المطبوعات العثماني) حدد شروطاً يجب توافرها في المحرر المسؤول، واشترط إيداع تأمين مالي (١٥٠ جنيهاً فلسطينياً) للحصول على امتياز جريدة. وأدى هذا القانون إلى تعطيل الصحف الأهلية التي صدرت قبل ذلك بعام (الشريعة، صدى العرب، الأردن، الأنباء).

وفي عام ١٩٣٣م صدر (قانون تعديل قانون المطبوعات لعام ١٩٣٣م) الذي تم بموجبه تعديل بعض فقرات عام ١٩٢٨م نتيجة ضغوط المعارضة. وأدى ذلك إلى تخفيض المبلغ المطلوب إيداعه لدى الحكومة إلى (١٠٠) جنيه.

وشهد عام ١٩٣٩م صدور (نظام مراقبة المطبوعات - ١٩٣٩م) عشية نشوب الحرب العالمية. وقد أعطى هذا النظام مراقب المطبوعات صلاحيات مطلقة بمصادرة المطبوعات التي تضر بالأمن الوطني، وبمراقبة المواد قبل نشرها.

وأخيراً، صدر في عام ١٩٤٥م قانون مؤقت معدل لقانون المطابع والمطبوعات العثماني، أعطت المادة الرابعة منه مجلس الوزراء حق تعطيل الصحيفة التي تخالف القانون.

وفي ظل هذه الأنظمة المتشددة، وفي ظل قبضة الانتداب، كان على الصحافة وروادهـا أن يعملوا في ظـروف صعبة. لكن مجموعة هذه القوانين عملت بالتدريج على تنظيم العمل الصحفي، رغم أنها أعطت الحكومة صلاحية مراقبة المطبوعات وإجازتها وتوقيفها.

سمات صحافة الأمارة

في ضوء ما سبق، يمكن تلخيص سمات صحافة المرحلة الأولى في النقاط التالية:

١ - أنها أردنية النشأة والمنشأ.

٢ -كانت البداية صحافة شبه رسمية مهدت الطريق أمام ظهور الصحافة الخاصة الأهلية.

٣- استمرت الصحافة الخاصة في الصدور بعد ذلك وبشكل متقطع حتى استقامت طريقها في المرحلة اللاحقة، وقد تميز صحفيو هذه المرحلة بأنهم كانوا حملة رسالة، وهم في هذا امتداد للجيل الذي سبقهم.

٤- وبسبب ظروف الوضع السياسي الذي ساد في عهد الإمارة، والقيود التي فرضها الانتداب، عمدت الحكومة إلى تشريع قوانين النشر المنبثقة في الأصل عن القانون العثماني، هذا القانون الذي أعطى الدولة صلاحية ممارسة الرقابة على الكلمة المطبوعة، فنجم عن ذلك تعطيل عدد من الصحف أو إيقافها، وإيقاف أصحابها أو سجنهم إذا ما تجاوزوا الحدود المرسومة. واتصفت القوانين الصادرة أيضاً في فترات متلاحقة، بالعمل على تنظيم العمل الصحفي وتحديد خصائص الصحفيين ومؤهلاتهم.

٥- كان معظم الصحفيين الأوائل من رجالات العرب الذين قدموا من الأقطار المجاورة أو من الصحفيين المحترفين غير الأردنيين الذين وجدوا في الأردن ملاذاً آمناً للتعبير عن أفكارهم أو ممارسة مهنتهم بحرية نسبية، وساهموا إلى جانب الأردنيين في بناء نهضته الصحفية.

٦- كان جلّ الصحف التي صدرت في عهد الإمارة أسبوعية أو نصف شهرية، أو يوماً بعد يوم، عدا الجزيرة التي صدرت يومية لمدة شهر تقريباً.

٧- كانت الصحف قصيرة العمر نسبياً، إما لأسباب مادية، أو أسباب سياسية أدت إلى إيقافها أو تعطيلها بسبب مواقفها الوطنية المعادية للانتداب والاستعمار والتجزئة.

٨- لم تكن منتظمة الصدور في الأغلب، واقتصر صدورها على عمّان العاصمة.

٩- اهتمت الصحف بنشر الأدب والشعر والقصة والمقالة إلى جانب المواضيع السياسية والاجتماعية واستقطبت كُتاباً لها من الأردن والأقطار المجاورة.

١٠- كانت الإعلانات فيها محدودة، مما أثّر على قدرتها في الاستمرار والاستقلال.

١١- كانت أعدادها المطبوعة محدودة لا تزيد على ألفي أو ثلاثة آلاف نسخة، إلا في الأربعينيات حين ارتفع توزيع بعضها إلى بضعة آلاف.

١٢- لم تتبع في تبويبها شكلاً موحداً، فبعضها كان صغير الحجم أو متوسطه، كما أن عدد أعمدتها تفاوت من صحيفة إلى أخرى، وكان تبويب موادها عشوائياً.

١٣- كانت مصادرها محدودة، اعتمدت الأخبار المحلية الرسمية بالدرجة الأولى، أو على أخبار مأخوذة من الصحف العربية، ولم تستخدم وكالات الأخبار إلا في نطاق ضيق، وفي الأربعينيات.

١٤- ظهرت صحافة معارضة.

١٥- قامت الصحافة في هذه المرحلة بدور فاعل في توعية الرأي العام بالقضايا الوطنية والقومية، وكانت الصحافة ملتزمة بقضايا الوطن. وقد تعرض بعض الصحفيين إلى النفي أو السجن بسبب مواقفهم الوطنية، رغم معرفتهم بقوانين المطبوعات التي أعطت الحكومة صلاحية تعطيل الصحف وإيقاف أصحابها.

الفصل الثالث

المرحلة الثانية

صحافة ما بعد الاستقلال

١٩٤٦ـ ١٩٧٠

توطئة

أعلن استقلال المملكة الأردنية الهاشمية يوم ٢٥ أيار ١٩٤٦م، وازدادت الحياة السياسية زخماً، فصدر دستور ١٩٤٧م ليحل محل القانون الأساسي (لسنة ١٩٢٨م)، وظهرت أحزاب سياسية محلية، وتم تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٤٨م، واشترك الجيش العربي في الحرب الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الصهيوني بصورة فعالة. وأعقب ذلك وقوع النكبة الفلسطينية وتوحيد الضفتين، وهجرة بعض الصحف الفلسطينية إلى الأردن وصدورها منها. كما صدر الدستور الأردني عام ١٩٥٢م، ونشطت الأحزاب العقائدية في العمل، وأصدرت صحفاً خاصة بها. وتلاحقت الأحداث وتم تعريب الجيش الأردني عام ١٩٥٦م وإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية عام ١٩٥٧م. وفي الستينيات وقعت حرب حزيران عام ١٩٦٧م وما أعقبها من نشاط سياسي وعسكري قامت به المنظمات الفلسطينية في الأردن، ثم المواجهة العسكرية التي أعقبت ذلك مع تلك المنظمات عام ١٩٧٠م.

في الفترة الأولى من هذه المرحلة، عملت الصحافة في ظل قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٥م، الذي سبقت الإشارة إليه. ثم صدر في عام ١٩٤٨م نظام مراقبة المطبوعات، الذي أعطى الرقيب صلاحيات مطلقة تخوله مصادرة أي مادة تضر بالطمأنينة والأمن العام. وكان ذلك بسبب الحرب الأولى في فلسطين. غير أنه في عام ١٩٥٢م صدر الدستور الذي نص في المادة (١٥) منه على أن

«تكفل الدولة حرية الرأي»، كما نص على أن «الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون». وبموجب هذا، صدر أول قانون متكامل للمطبوعات والنشر عام ١٩٥٣م، إلا أنه لم يكن هو القانون الوحيد في هذه المرحلة، إذ صدرت بعده عدة قوانين، الأول في عام ١٩٥٥، والثاني في عام ١٩٦٧م (لم يصادق عليه مجلس الأمة رغم العمل به بشكل مؤقت لمدة عام)، والثالث في عام ١٩٧٣م (تم تعديل بعض مواده عام ١٩٧٨م وعام ١٩٨٨م).

كان لجميع الأحداث السابقة، وغيرها، انعكاسات أثرت على أداء الصحافة الأردنية وتطورها في المرحلة التي أعقبت الاستقلال. غير أن ما يميز الصحافة التي صدرت في أعقاب الاستقلال، ظهور الصحافة اليومية ورسوخها، بحيث أصبحت هي المحور الرئيسي الذي سنتناوله لدى البحث عن المراحل الجديدة للصحافة الأردنية.

صحافة المرحلة الثانية (١٩٤٦-١٩٧٠م) صحافة انتقالية

في هذه المرحلة، والتي تمتد من بداية الاستقلال التام عام ١٩٤٦م، حتى نهاية الستينيات، ظهرت أعداد كبيرة من الصحف اليومية والأسبوعية والحزبية.

كما ظهرت صحافة أدبية، ومدرسية، وفلسطينية مهاجرة، كانت صدرت قبل النكبة في فلسطين، واستأنفت الصدور بعدها في الأردن. وقد ساعد على ظهور هذه الأعداد من الصحف أن قانون المطبوعات والنشر الذي صدر عام ١٩٥٣م اتصف بالتساهل والليبرالية، فلم يشترط توافر رأسمال كبير لإصدار الصحف، كما أنه نص على التقاضي أمام المحاكم في حالة رفض منح الرخصة، أو لدى قيام الحكومة بتعطيل الصحيفة لأكثر من ثلاثة أيام.

لكن، كيف كان حال الصحافة الأردنية قبل صدور هذا القانون؟ أي كيف كان الوضع الصحفي بعد نيل الاستقلال مباشرة في بداية هذه المرحلة؟

صدرت في الأردن عام ١٩٤٧م مجموعة من الصحف، بعضها للقطاع الخاص، وبعضها حزبي صدر عن الأحزاب الوطنية الأردنية.

صحافة القطاع الخاص

من أبرز الصحف الخاصة التي ظهرت بعد الاستقلال جريدة (النسر) لصبحي جلال القطب، وصدرت أول الأمر أسبوعية بين تموز ١٩٤٧م وتموز ١٩٤٨م، وبعد ذلك تحولت إلى يومية؛ فهي لذلك تعد اليومية الأولى التي تصدر بانتظام في الأردن في أعقاب محاولة الجزيرة المتعثرة. وقد واصلت النسر الصدور إلى أن توقفت نهائياً في ٦ حزيران ١٩٥٠م. وكانت النسر الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر في الأردن أثناء حرب ١٩٤٨م. وقد ارتفع توزيعها أثناء الحرب فباتت – كما قال صاحبها – تطبع ١٦ـ١٨ ألف نسخة، مقابل ألف نسخة كانت تطبعها عند التأسيس. ويرجع ذلك إلى أنها عينت مراسلين لها في القدس يوافونها بالأخبار بواسطة الهاتف أولاً بأول. ومن هؤلاء كان مسلم بسيسو الذي قال إنه كان يستخدم الهاتف العسكري التابع للجيش العربي لإيصال الأخبار إلى عمّان[١]. وبسبب تغطيتها الجيدة لأخبار حرب عام ١٩٤٨م، عمد المراسلون الصحفيون المقيمون في عمّان إلى اعتمادها كمصدر رئيسي لأخبار الحرب، ومنهم محمد حسنين هيكل ـ كما ذكر قطب. وكان للصحيفة مكاتب في بيروت والقدس، ومراسل في دمشق وإربد[٢]. واعتمدت في مصادر أخبارها على مراسليها، ومصادرها الرسمية، وعلى وكالة الأنباء العربية (و. أ. ع).

(١) مقابلة شخصية، ١٩٩٦م.
(٢) القطب، مقابلة شخصية، ١٩٨٦م.

وصـدرت النسر في أربـع صفحات في أغلب الأحيان. وكانت توجهات الجريدة قومية. كتب صاحبها ومحررها المسؤول، صبحي القطب، في العدد السادس (٢٤/٦/١٩٤٧م) افتتاحية بعنوان (ذكرى الثورة) تحدث فيها عن ثورتين تحرريتين كبيرتين كان لهما الأثر الأكبر في نهضة الشرق من كبوته، وإذكاء روح القومية والوطنية في نفوس العرب: «الثورة الأولى: هي ثورة محمد بن عبد الله الرسول العربي الكريم صلى الله عليه وسلم الذي حرر العرب من استعباد الآلهة والضلالات وكان من أهم نتائجها أن تحررت البلاد العربية من نير الفرس والرومان والأحباش، وظهرت القومية العربية التي حلقت في سماء المجد والفخار». وأما الثورة الثانية: «فهي ثورة حفيد الرسول المنقذ الأعظم جلالة الملك الحسين بن علي رحمه الله ورضي عنه، حين ثار في وجه الظلم والاستعباد، وجاهد بكل صدق وإخلاص في سبيل تحرير هذا الشرق من كل عبودية واحتلال وما رضي لأي جزء من بلاد العرب أن يقتطع من جسمها بل إنه فضل أن يضحي بالتاج والعرش – وهما أثمن ما في العالم من أمان – في سبيل بقاء فلسطين عربية خالصة».

وكانت النسر الأسبوعية تزخر بمقالات سطرتها أقلام كتاب أردنيين من مثل: سعد النمري وحافظ عبد الهادي وغيرهم. ونُشر في العدد السادس نبأ عن وصول «كميات كبيرة من الحنطة التي اشترتها الحكومة من تركيا» إلى ميناء حيفا. إلا أن العدد ٣٧ الصادر بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٤٨م، تضمن مقالاً بعنوان (حديث المجاعة: إلى معالي وزير التموين) كتبه عبد اللطيف الصبيحي جاء فيه: «ألا إن في البلاد لمجاعة تفتت الأكباد، فمن لم يصدق فليخرج إلى قرى الكرك وقرى جرش ويتفقد فلاحي السلط». وفي سلسلة مقالات عن (المعارف وشؤون التعليم: هل تبقى في الدرجة الثانية في الدولة) جاء في العدد الصادر بتاريخ

(٢٤/ ٦/ ١٩٤٧م) حديث عن «النواقص والمساوئ التي تعانيها المعارف في البلاد، مما هبط بالمعارف والتعليم عن المستوى اللائق بها، وجعلها تتأخر عن أداء رسالتها وبلوغ غايتها»، وذلك لأسباب «مرجعها ضعف الموازنة وقلة مخصصات وزارة المعارف من الأموال». وتضمن المقال انتقادات لكثرة «تغير الوزارات، واختلاف الوزراء على وزارة المعارف».

واشتملت أعداد النسر اليومية على تغطية لحرب عام ١٩٤٨م، وبطولات الجيش العربي، والمناضلين الأردنيين. وتضمنت المانشيتات العناوين التالية، (القدس الشريف في أيدي أشاوس الجيش الأردني) - العدد ٦٦ تاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٤٨م، و(عاهل الأردن يقتحم المعركة غير مبال بالقنابل والرصاص) - العدد ٧٣ تاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٤٨م.

كما نشرت صفحة أسبوعية للأدب والاجتماع أشرف على تحريرها الشيخ إبراهيم القطان، ظهرت فيها أسماء من أمثال: أميرة الشريقي، حسني فريز، ومقتطفات لمصطفى وهبي التل، ونجيب القسوس، ونشرت في الصفحات الأخرى أخباراً محلية متفرقة.

وكان صبحي القطب قد أصدر بالاتفاق مع شقيقة ممدوح جريدة الدفاع لتحل محل النسر إذا ما عطلت. وصدر من الدفاع ما مجموعة (٤٣) عددا، إلى أن أوقفت عام ١٩٤٩م، وقد رأس تحريرها منيب الماضي الذي عمل رئيساً لتحرير النسر لفترة من الزمن أيضاً. وفي العدد الثاني الذي صدر في ٥/ ٧/ ١٩٤٩م، ورد في أعلى الصفحة الأولى تحت عنوان (وفاء وولاء) ما يلي: «سواء احتجبت النسر أو صدرت الدفاع فكلتاهما تتعانقان وتتكاتفان لخدمة الأردن ولئن عطلت النسر شهراً فلن يمنعنا ذلك من الاستمرار في تأدية رسالتنا القومية التي آمنا بها».

وصدرت عن القطاع الخاص صحف أسبوعية لم تعمر طويلاً. منها جريدة العهد لسليمان النابلسي، وكانت سياسية اجتماعية صدرت في ١٥/ ٨/ ١٩٤٧م وأوقفت في ٢١/ ٣/ ١٩٤٨م بعد أن صدر منها ٣٠ عدداً. وأوردت النسر في عددها (رقم ٣٧) الصادر في ٣/ ٢/ ١٩٤٨م تفاصيل «حادث اعتداء مؤسف على معالي سليمان بك النابلسي صاحب جريدة العهد الغراء ووزير المالية السابق»، مما قد يكون له «صلة بالتراشق والتنابذ» الذي حدث مؤخراً بين «جريدتي العهد والجهاد وما نشر فيهما من مقالات انتقادية». وحثت الجريدة «الزميلتين أن تكفا عن التراشق والاتهامات وأن تحصر همهما في معالجة القضايا القومية والمسائل الهامة». وتضمن العدد نفسه إشارة إلى صدور الجهاد عن حزب النهضة الأردني.

جريدة الحق

وفي أواخر عام ١٩٤٧م، أصدر سعد جمعة جريدة (الحق) السياسية الأدبية، فصدر عددها الأول والأخير يوم الأربعاء في ٩/ ١٠/ ١٩٤٧م ثم أوقفت. صدر العدد في أربع صفحات من القطع الكبير، وكتب افتتاحيته الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة، أحد رموز المعارضة الأردنية. وأوضح سعد جمعة، في كلمة أخرى بعنوان الحق (قل جاء الحق وزهق الباطل) طبيعة صحيفته المعارضة، فكتب «هذه صحيفة المعارضة النزيهة المبررة من الهوى. لا يضيرها أنها تقف وحدها لا تمثل حزباً ولا تنتمي إلى جماعة ذلك لأن الحق وحده قوة تزلزل الجبال وتطيح بالأصنام، إذا أُعين بالدعوة الحرة المنبثقة من الخلق الأبّي». وفي صدر الصفحة الأولى، وبعنوان (ميثاقنا القومي)، حددت الجريدة أهدافها على النحو التالي: (أولاً) تعزيز جامعة الدول العربية، (ثانياً) إلغاء الملحق العسكري للمعاهدة وجلاء القوات الإنكليزية، (ثالثاً) تعديل الدستور الأردني

على أساس: الأمة مصدر السلطات، (رابعـًا) حكم نيابي ديمقراطي، (خامسـًا) إعادة النظر في الامتيازات والاتفاقات التي لا تتفق مع المصلحة الاقتصادية والقومية. ونشرت الجريدة في صفحتها الأولى مقالة بقلم ضيف الله الحمود من دمشق بعنوان (رسالة الأحرار: رسالة نور وحق) جاء فيها: «ولقد شاء حظ شرق الأردن العاثر أن لا تطول أعمار الصحف الناهضة تحت الضغط والإرهاق، فتأخرت البلاد لحرمانها من هذه القيادة الحكيمة العظيمة وقصرت في إدراك مراميها وآمالها».

وكتبت الجريدة (غمزات) حول مشكلة إنعام الحكومة على بعض الناس بسيارات فارهة: «ليست الوطنية هي التي أصبحت تجارة فحسب، هذا فلان، وفلان وحتى فلان أيضـًا، تتيح لهم نعمة الحكم أن يأخذ الواحد منهم سيارة مجلوة كالعروس بأمر حكومي وبسعر منخفض، فلا تكاد تستقر عنده أكثر من أسابيع معدودة حتى تباع بربح كبير، ولا تكاد تمضي أيام حتى يتقدم بطلب سيارة جديدة». وورد على الصفحة الثانية هجوم على الحكومة التي «زعمت غير مرة، أنها إنما قبلت الحكم ونصب أعينها قبل كل شيء تعديل الدستور الأردني تعديلاً يتفق مع المفاهيم الديمقراطية للعالم المتمدن»، وهو القانون الذي «لم يوضع بصورة دستورية مشروعة، ولم يصدق بصورة دستورية مشروعة». ونشرت الجريدة على صفحتين كاملتين مقالة مطولة تدرس الدستور الأردني «دراسة موضوعية».

وعلى الصفحة الرابعة نشرت مقالة بعنوان (نزاهة معالي الوزير) انتقدت وزير المواصلات الذي كان يوزع الهواتف «كيفما اتفق ذات الشمال وذات اليمين». وظهر في العدد إشارتان إلى جريدة العهد: الأولى، قول لسليمان النابلسي هذا نصه: «من أراد معرفة هذا العهد فليقرأ جريدتي العهد». والثانية

إشارة «لجماعة شباب الحكومة» الذين يتهامسون في «كواليس نادي الملك حسين بخليط متعفن لا يسمو على قولهم اليوم أكلنا حساء، والليلة، نسكر ويسكي، والآن مرّ بنا غلام جميل، فإذا سما فوق ذلك، شروا وباعوا، أو كتبوا، بصّارة برّاجة، لجريدة العهد الغراء».

وسعد جمعة الأيوبي من مواليد الطفيلة عام ١٩١٥م، كان اسمه شيخو ـ وهو اسم كردي شائع – ويبدو أنه في جريدة الحق استقطب «أقرانه من شبيبة الحركة الوطنية الأردنية التي كانت تعارض الوجود الانتدابي البريطاني على الأردن وفلسطين ولكن السلطات بتحريض من الانجليز أغلقتها بعد العدد الأول واعتقل ناشرها سعد جمعة لفترة ثم عين مديراً للمطبوعات، وارتقى في المناصب حتى أصبح رئيس وزراء عام ١٩٦٧ [١].

في هذه الأجواء أوقفت مجلة الرائد في أواخر عام ١٩٤٧م، كما أوقفت أيضـًا، جريدة الحرية لعبد الرزاق خليفة وكانت قومية سياسية جامعة، بعد أن صدر عددها الأول في ١٥/ ٤/ ١٩٤٨م. وفي ٢٢/ ٧/ ١٩٤٩م صدرت شباب العرب لبشير سليمان الحطاب، وكانت نصف شهرية، وشعارها (لسان المصلحة القومية العليا)، وتوقفت في نهاية عام ١٩٥٠م[٢]، وانتقدت صرامة الرقابة.

الصحافة الحزبية والأسبوعية

في أعقاب إعلان الاستقلال، رخصت الحكومة الأردنية بتاريخ ٧ أيار ١٩٤٧م لحزبين سياسيين في المملكة بهدف تعميق التجربة الديمقراطية[٣]. كان

---

(١) أبو غنيمة: ٢٠٠٩م:٢٨.
(٢) سليمان الموسى، ١٩٥٩م: ٨؛ الصحافة الأردنية: ١٨ و١٩.
(٣) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٤٣٥.

الحزب الأول هو حزب النهضة العربية، والثاني حزب الشعب الأردني. ونشط هذان الحزبان في العمل، واستطاع حزب الشعب الأردني استقطاب مجلة الرائد (التي سبقت الإشارة إليها) لصاحبها أمين أبو الشعر، فأخذت تنطق باسمه. أما حزب النهضة العربي فقد أصدر صحيفتين خاصتين به:

الأولى: الجهاد وصدرت عام ١٩٤٧م، وكان صاحب امتيازها غازي خير ثم هاني خير، وتولى رئاسة تحريرها نظمي عبد الهادي، وصدرت نصف أسبوعية أول الأمر، ثم غدت أسبوعية، إلى أن توقفت في نهاية العام الأول من عمرها. وكانت الجريدة تعمل على نشر مبادئ حزب النهضة العربية التي تقوم على أركان ثلاثة: تحقيق الوحدة العربية، وتحقيق وحدة الهلال الخصيب كخطوة أولى نحو الوحدة الشاملة، والقضاء على الحدود المزيفة التي قسم الاستعمار بموجبها أجزاء الوطن الواحد[1].

الثانية: صحيفة النهضة التي صدرت يومية بين حزيران ١٩٤٩م ونهاية آب ١٩٥٠م، وكان صاحب امتيازها إسماعيل البلبيسي، وتولى رئاسة تحريرها أكرم الخالدي ثم خلفه معتصم البلبيسي. وقد وجه الملك عبد الله كلمة نشرت في صدر الصفحة الأولى من العدد الأول، جاء فيها: «حزب النهضة وأنعم برجاله فإنهم أول من انتبه من غفلة ودعا إلى ترك الجفوة وفكر بالواجب وأسس بنيانه ودعوا لرفعته». ثم تحدث الملك عن رؤيته لما يجب أن تكون عليه الصحافة، فقال: «وإنا لنرجو أن تكون (جريدة النهضة) تنصح بالخير وتنهى عن الضرر وتسلك مسلك المشير الصالح والصديق الحميم وتذكر من الأخبار ما قارب الحقيقة فلا تمدح إلاّ بحق: الذم بعيد عنها ولكن تشير إلى موجبات الذم وتأمر بترك ما لا يليق، فتكون الصديقة

---

(١) سليمان الموسى، ١٩٥٩م: ٧.

للشعب وللدولة وتكون الشاهد على الحاضر والمرجع في المستقبل إن شاء الله».

ويذكر مسلم بسيسو أن النهضة «حشدت العديد من الكتاب والصحفيين الذين وفدوا من فلسطين، وأغرت جميع العاملين في صحيفة النسر لتركها واستخدمتهم برواتب جيدة» بمن فيهم مدير التحرير «عبد الغني الكرمي الذي كان في نفس الوقت يعمل مترجماً ومستشاراً صحفياً في الديوان الملكي». لكن رغم جميع هذه الإمكانات، ودعم الحكومة، لم تستطع النهضة أن «تنافس النسر والأردن، وما لبثت أن توقفت عن الصدور كما توقف الحزب الذي أُنشئ بتوجيه من الحكومة لاستيعاب مرحلة بعد النكبة»[1]. وقد واصل الحزب نشاطه السياسي حتى أواخر سنة ١٩٥٠م عندما توقف عن العمل من تلقاء نفسه.

وفي عام ١٩٤٧م أوقفت مجلة الرائد لأمين أبو الشعر -كما سلف - عشية صدور قرار الحكومة بحل حزب الشعب الأردني. وكان من جملة الأسباب التي أوردها قرار دائرة المطبوعات بحل الحزب وتعطيل مجلته ما ورد حول تطرف مواضيعها، الأمر الذي أدّى إلى الإخلال بالأمن والسكينة وإثارة التفرقة[2].

وفي عام ١٩٤٨م صدرت في عمّان مجلة اليقظة الأسبوعية لصاحب امتيازها ورئيس تحريرها سليمان الحديدي. وواصلت الصدور حتى عام ١٩٥٢م، ثم توقفت وصدرت ثانية عام ١٩٥٤م (شباط ـ آب)، ثم صدرت ثالثة من القدس عام ١٩٥٧م، وكان رئيس تحريرها عبد الله نعواس. وألغي ترخيصها في ذلك العام.

---

(١) «الصحافة وصحافة المعارضة»، ورقة قدمت في مهرجان الفحيص الثقافي السابع في ٢/ ٧/ ١٩٩٦م، ونشرت الرأي ملخصاً لها في ٤/ ٧/ ١٩٩٦م.
(٢) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٤٣٧.

وفي العام نفسه (١٩٤٨م) صدرت أيضاً البعث من القدس لصاحبيها عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس، وتولى رئاسة تحريرها لاحقاً أمين شقير عام ١٩٥١م، ثم ألغي ترخيصها.

كذلك صدرت عام ١٩٤٨م جريدة الصريح الأسبوعية الانتقادية الساخرة لصاحبها هاشم عبد الله السبع. ولم تكن منتظمة الصدور إلى أن أوقفت عام ١٩٥٨م. وكانت تتوقف خلال هذه الفترة، إمّا لحدة أسلوبها، أو لأسباب مادية.

النكبة والصحف

بعد وقوع النكبة الفلسطينية، احتجبت صحف كثيرة عن الصدور، وهنا تبرز نشرة الأنباء العربية التي أخذت تصدر على شكل صحيفة يومية وتوزع في الأسواق، لمدة عام كامل (حزيران ١٩٤٨م ـ نهاية أيار ١٩٤٩م). والأنباء العربية كانت في الأصل «النشرة الدورية لفرع وكالة الأنباء العربية (و. أ. ع) في فلسطين والأردن». وكانت صدرت أول الأمر في القدس بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٤١م، في «ثلاث نشرات في اليوم باللغتين العربية والإنجليزية. وأثناء العدوان الصهيوني في فلسطين انتقل مركز النشرة من القدس إلى عمّان بتاريخ ١٤/ أيار ١٩٤٨م حيث أخذت تصدر نشرتين كل يوم»[١].

وكانت وكالة الأنباء العربية (و. أ. ع) فرع لشركة أنباء رويتر (التي كان مقرها الرئيسي لندن) والتي أصبحت فيما بعد تعرف باسم شركة الأنباء الإقليمية (إقليمية)، وتولت نشر الأنباء العربية والأخبار العالمية، وتوزيعها على الصحف. وتولى إدارة مكاتبها في المملكة محمود الخيمي[٢]، الذي عمل محرراً مسؤولاً للدستور في مرحلة لاحقة (انظر ترجمته).

(١) سليمان الموسى، ١٩٥٩م: ٦ ـ ٧.
(٢) المصدر السابق.

وقبل وقوع النكبة، كانت توزع في الأردن صحف فلسطينية، من بينها: الدفاع (لصاحبها إبراهيم الشنطي ـ وهي غير الدفاع التي أصدرها ممدوح القطب)، وفلسطين، والجامعة الإسلامية. وبعد وقوع النكبة، انتقلت هذه الصحف الثلاث وأخذت تصدر جميعاً من الأردن.

الصحافة الفلسطينية المهاجرة

تعتبر جريدة فلسطين صحيفة متميزة في تاريخ الصحافة العربية الحديثة. وقد صدرت في يافا منذ عام ١٩١١م، وكان مؤسسها عيسى داود العيسى وواصلت الصدور حتى عام ١٩٤٨م[١]. وبعد النكبة، وبطلب من الملك عبد الله، استأنفت الصدور أولاً من عمّان، ثم انتقلت إلى القدس عام ١٩٤٩م. وبقيت تصدر هناك حتى عام ١٩٦٧م حين دمجت ـ بموجب قرار الحكومة – مع صحيفة المنار، وصدرت عنهما الدستور التي ما تزال تصدر في عمّان إلى اليوم.

كتب داود العيسى، مدير الجريدة، في افتتاحية العدد الأول الذي صدر في عمّان (٤ شباط ١٩٤٩م) أن «شعارنا الجديد في هذا العدد سيكون (وطن جديد) و (روح جديدة) و (سياسة جديدة»)[٢].

وفي عام ١٩٥٠م تولى رجا العيسى (انظر ترجمته) رئاسة تحرير فلسطين، وفي عام ١٩٥٣م تولى كمال ناصر رئاسة تحريرها وأنشأ فيها ملحقاً أدبياً أشرف على تحريره بنفسه. وقد تطورت «فلسطين في عهده، ووصلت مستوى فنياً عالياً»[٣]. وأخذت الجريدة تصدر في ست صفحات. غير أن الضغوطات

(١) أصدر العيسى فلسطين باللغة الإنجليزية عام ١٩٣٠م بهدف شرح وجهة النظر العربية في قضية فلسطين للأجانب وخاصة البريطانيين، كما كانت ترسل لأعضاء مجلس العموم البريطاني.
(٢) شوملي، ج١: ١٩٩٠م: ٧٥.
(٣) المصدر السابق: ٧٧.

السياسية التي مرّ بها الأردن عام ١٩٥٧م «أدت إلى تضييق حرية الصحافة، وطرأ على جريدة فلسطين تغيير كبير من حيث الشكل والمضمون، وأخذت تصدر خلال السنوات الست التالية بأربع صفحات فقط». وبقي الحال على ما هو عليه حتى عام ١٩٦٤م، إذ صدرت الصحيفة في السنوات الثلاث التالية «بشكل جديد، ومادة غزيرة متنوعة» وعادت «إلى سابق عهدها بالاهتمام بالناحية الثقافية والأدبية وصدرت بست صفحات احتوت على الأبواب والزوايا المتنوعة»[١]. وقد أسهم الملحق الأدبي في نشر آراء عالجت الأسباب التي تحول دون انطلاق الحركة الأدبية، «وأجمعت الآراء على أن تعثر الأدب في هذه الفترة يعود إلى النقص في دور النشر التي تساعد في نشر الأعمال الأدبية إضافة إلى عدم رعاية المؤسسات المسؤولة، وعدم وجود رابطة أدبية»[٢].

وصدرت صحيفة الدفاع لإبراهيم الشنطي في يافا عام ١٩٣٣م. وبعد النكبة، انتقلت إلى القاهرة، وصارت أعدادها ترسل بالطائرة إلى الأردن. وفي عام ١٩٤٩م انتقلت الصحيفة إلى القدس، حيث صدر الامتياز باسم صادق الشنطي. ورغم دمجها مع صحيفة الجهاد عام ١٩٦٧م، إلاّ أنها استأنفت الصدور بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧من عمّان، إلى أن أوقفت نهائياً عام ١٩٧١م، وكان من كتابها يوسف حنا (انظر ترجمته) الذي كتب في فلسطين والدفاع والدستور أيضاً.

أما جريدة الجامعة الإسلامية، فقد صدرت في يافا عام ١٩٣٢م لمؤسسها الشيخ سليمان التاجي الفاروقي. وقد صدرت من عمّان بتاريخ ١٥ آذار ١٩٤٩م؛ ولم يصدر منها إلا بضعة أعداد، ثم توقفت.

---

(١) المصدر السابق: ٧٨.
(٢) المصدر السابق، ١٩٩٠م: ٣٢٢.

ويعزو محمود الشريف صدور الصحف من القدس إلى توفر المطابع بالدرجة الأولى فيها[١]. أما في عمّان، فقد واصلت الأردن صدورها عام ١٩٤٩م، وظلت الجزيرة تصدر حتى عام ١٩٥٤م.

صحافة بيت المقدس

بالإضافة إلى فلسطين والدفاع اللتين صدرتا في القدس، صدرت هناك أيضـًا صحيفتان يوميتان أخريان. وكانت الأولى الجهاد (١٩٥٣- ١٩٦٧م) لأصحابها محمود أبو الزلف وسليم الشريف ومحمود يعيش، الذين تركوا الدفاع وفضلوا إصدار صحيفة خاصة بهم.

ويروي راضي صدوق قصة صدور الجهاد فيقول: لقد طالب هؤلاء الصحفيون الثلاثة إدارة الدفاع، حيث كانوا يعملون بزيادة مرتباتهم، التي لم تكن تزيد عن ٢٥ ديناراً للواحد منهم. ولما رفضت الدفاع تلبية مطالبهم استقالوا وقبضوا مكافآتهم عن سنوات الخدمة التي لم يزد مجموعها عن مئتي دينار للثلاثة. وبعد ذلك تقدموا بطلب الحصول على امتياز لإصدار صحيفة جديدة، فأعطى رئيس الوزراء آنذاك توفيق أبو الهدى الموافقة لإصدار الجهاد وحرص «على دعمها ضمن إمكاناته المحدودة حتى تثبت وترسخ أقدامها»، وكان سبب دعم أبي الهدى للجهاد خلافه مع الدفاع[٢].

بالإضافة إلى الجهاد، صدرت في القدس صحيفة المنار (١٩٦٠-١٩٦٧م) وكان صاحب امتيازها كامل الشريف الذي تنازل عنه لشقيقه محمود الشريف وجمعة حماد. وواصلت المنار الصدور في القدس حتى عام ١٩٦٦م، ثم انتقلت إلى عمّان بسبب عدم وجود صحيفة مستقرة ومنتظمة الصدور فيها[٣].

(١) مقابلة شخصية، ١٩٨٧م.
(٢) صدوق، الأيام العربية ـ روما، ١١/ ١٢-١٨/ ١٢/ ١٩٨٣م: ٥.
(٣) الشريف، مقابلة شخصية، ١٩٨٧م.

ويعلّق راضي صدوق، الذي عمل في صحف هذه الفترة، بقوله: إنه في الوقت الذي كانت فلسطين والدفاع تحرصان على المستوى الصحفي الجيد، فتستكتبان الأقلام المعروفة، كانت الجهاد تفتح صفحاتها للأقلام الناشئة، وتنشر الأخبار الطريفة والقصص المسلسلة، وتعتمد المانشيت الأحمر، فنجح أسلوب الإثارة هذا في اجتذاب القراء لها، وازداد توزيعها وفاق غيرها من الصحف: بالمقابل فإن صحيفة المنار بقيت محدودة الانتشار والقرّاء[1]. ويضيف رجا العيسى، رئيس تحرير فلسطين آنئذٍ، أن هذه الصحف قد عالجت الموضوعات بحرية كبيرة بسبب نضج الصحفيين وإحساسهم بالمسؤولية[2].

وكانت صحف الدفاع وفلسطين والجهاد، في قول منسوب لسليم الشريف، تتلقى دعماً شهرياً من الحكومة مقداره (٢٠٠) دينار[3].

الصحافة الحزبية في الخمسينيات

بالإضافة إلى هذه الصحف، صدرت في الأردن في هذه المرحلة أيضاً صحف حزبية تنطق باسم الأحزاب وتعبر عن عقائد متنوعة (قومية وطائفية وأممية). إلّا أن جميع تلك الصحف الحزبية توقفت عن الصدور إثر قرار الحكومة بتوقيف جميع الأحزاب عن العمل[4]. ومن تلك الصحف والمجلات: مجلة الميثاق التي ظهرت في فترتين: الأولى وكان صاحب امتيازها شفيق ارشيدات (١٩٤٩ـ١٩٥١م) وصدر عددها الأول موشحاً بالتالي (لسان حال الكتلة البرلمانية المعارضة). أما في العدد الثاني، فقد شطبت هذه العبارة وحل محلها (مجلة سياسية اجتماعية أسبوعية)؛ والثانية (١٩٥٥ـ١٩٥٧م) حين منح

(١) صدوق، مقابلة شخصية، ١٩٨٨م.
(٢) العيسى، مقابلة شخصية، ١٩٨٦م.
(٣) سليمان الموسى، ١٩٩٦م: ١١٣.
(٤) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٥٩٩.

الامتياز لسليمان النابلسي وأخذت تنطق بلسان الحزب الوطني الاشتراكي؛ والبعث (١٩٤٨-١٩٥١م) لعبد الله الريماوي وعبدالله نعواس وتولى رئاسة التحرير أمين شقير؛ وجريدة الراية الأسبوعية الناطقة بلسان حزب التحرير الإسلامي (تموز ١٩٥٤م ـ تشرين الأول ١٩٥٤م)، وجريدة الكفاح الإسلامي الأسبوعية التي صدرت مرتين في عام ١٩٥٤م وعام ١٩٥٧م لتنطق بلسان حال جماعة الإخوان المسلمين، ومجلة الهدف (١٩٥٠ـ ١٩٥١م) لبرهان الدجاني ثم يحيى حمودة، وكتب فيها وصفي التل، حيث بدت آراؤه «أكثر وضوحاً» و«جرأة»[١]. كذلك صدرت مجلة الفجر الجديد (١٩٥١-١٩٥٣م) الأسبوعية لحسن سعود النابلسي وصدر منها ثلاثة أعداد، وجريدة الرأي للأدب والسياسة والاقتصاد (١٩٥٣-١٩٥٤م) لصاحبها الدكتور أحمد طوالبة ومحررها المسؤول الدكتور جورج حبش، وجريدة الجبهة الأسبوعية التي صدرت على مرحلتين: الأولى في عام ١٩٥٤م وكان محررها المسؤول الدكتور عبد الرحمن شقير، والثانية في عام ١٩٥٧م حين أعيد إصدارها باسم حسن سعود النابلسي، ومجلة الوطن (أيار - آب ١٩٥٤م) ليحيى حمودة، وكان محررها المسؤول إبراهيم بكر، وصحيفة الجماهير (كانون الثاني - أيار ١٩٥٧م) لبشير البرغوثي، وغيرها.

وكان قرار إيقاف بعض هذه الصحف عن الصدور مرده اتسامها بالطابع الحزبي «إذ كان ولاؤها لعقائد خارجية مستوردة ونظريات دخيلة على المجتمع الأردني»[٢]. بل إن ما نشرته بعض هذه الصحف لم يخرج عن إطار المنشورات السياسية الملتزمة بمناهج أحزابها الفكرية البعيدة كل البعد عن الفن والأسلوب الصحفي[٣].

(١) سعادة، الدستور، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦م.
(٢) الصحافة الأردنية، بدون تاريخ: ٣٠.
(٣) صدوق، مقابلة شخصية، ١٩٨٨م.

صدرت غالبية هذه الصحف في عهد الديمقراطية الأولى التي عاشها الأردن بعد أن تولى الملك الحسين سلطاته الدستورية مباشرة. كان فوزي الملقي، رئيس الحكومة قد «وعد بحرية الصحافة، وأن الصحف حرة ولا رقيب عليها ولا حسيب»، واغتنم خصومه الفرصة، فشنّوا الهجوم عليه عبر الصحف، وخاصة في الصريح والنضال، حتى يتمكنوا من إسقاط حكومته[١]. كانت العقلية التي طغت في تلك المرحلة تقليدية، حالت إلى حد بعيد دون إنجاح التجربة.

يضاف إلى ذلك أن الأردن بدأ يتعرض منذ منتصف الخمسينيات لحملات من الدعاية الإعلامية المضادة، وذلك إبان مرحلة (الحرب الباردة) التي عاشها الوطن العربي آنذاك[٢].

ولإيضاح هذه العقلية، نعرض لملابسات صدور صحيفتين، هما: الفجر الجديد، والحوادث، وإغلاق مجلة القلم الجديد الأدبية.

حين تقدَّم حسن النابلسي وعيسى المدانات بطلب عام ١٩٥٣م للحصول على ترخيص بإصدار مجلة الفجر الجديد، جوبها برفض وزير الداخلية لطلبهما، كما ورد في الجريدة الرسمية (العدد ١١٦٢، تاريخ ٨/ ١١/ ١٩٥٣م). وجاء في حيثيات الرفض ما يلي: «لما كان قانون المطبوعات يتطلب أن يكون صاحب الجريدة ومحررها المسؤول حسن السيرة والسمعة ولدى استطلاع رأي الجهات المختصة تبين أن حسن النابلسي وعيسى المدانات يعتنقان المبدأ الشيوعي وهما لذلك لا يتمتعان بحسن السيرة والسمعة، فأقرر رد طلبهما الحصول على ترخيص لإصدار مجلة الفجر الجديد».

ولأن قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٥٣م نصّ على أن رفض إصدار الرخصة الصحفية منوط بوزير الداخلية وبقرار معلل خاضع للطعن أمام محكمة

(١) سليمان الموسى، ١٩٩٣م: ٥٣-٥٤: ١٠٩.

(2) Kerr, 1971

التمييز بصفتها محكمة عدل عليا، فإن المحكمة بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٥٤م ردت قرار الوزير (دعوى عدل عليا ٥٧/ ٩٥٤) معتبرة تعليل الوزير غير كافٍ «إذ إن مجرد اعتناق مبدأ سياسي خاص دون أن يقترن هذا الاعتناق بنشاط معاقب عليه في القانون لا ينطوي بحد ذاته على سوء الخلق، وإلا فإن الأخذ بغير هذا المفهوم يؤدي إلى نتائج غير معقولة لا تتمشى مع روح القانون وأهدافه».

ورغم أن القضاء قال كلمته، إلا أن الفجر الجديد أغلقت بعد صدور العدد الثاني. وقد شارك عيسى المدانات في تحرير صحف أخرى غير الفجر الجديد (مع حسن النابلسي، وهي صحف سرية أصدرها الحزب الشيوعي، منها: المقاومة الشعبية، والحقيقة، والتقدم، والجماهير)[١].

كذلك أوقفت الحكومة جريدة الحوادث (تشرين الأول ١٩٥١ـ١٩٥٤م). وعن أسباب ذلك يقول صاحبها مسلم بسيسو ما يلي: «عندما تولى الملك الحسين سلطاته الدستورية، اتجه لتغيير الطاقم الذي يحكم البلد واعتمد على الشباب للنهوض والتطوير. غير أن الحكومة [برئاسة فوزي الملقي] لم تقم بعمل يتناسب وآمال وطموحات الشعب. في ظل ذلك كتبت مقالاً بعنوان (عشر رؤساء حكومة ووزير واحد) جاء فيها «أن الذي يحكم على الحكومة هو أعمالها. لكن هذا القول لم يرُق للملقي فقام باستدعائي وقدم لي عرضاً تصبح بموجبه الجريدة [أي الحوادث] يومية. وبعد أن رفضت ذلك لتعارضه مع مبادئي وسياستي، انتدب حكمت المصري وشفيق ارشيدات لمحاولة إقناعي حتى تكسب الحكومة تأييد الجريدة».

(١) شقير، جريدة النداء، العدد ٣، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٦م. مقتبساً إبراهيم بكر، حقوق الإنسان في الأردن: ٣٥٦ـ٣٥٧، إضافة إلى رسالة خاصة في ٢٠/ ١١/ ١٩٩٦م من السيد عيسى مدانات الذي زودني بنص القرار الصادر من المحكمة.

ولم يلبث بسيسو أن عمد إلى كتابة خبر «في باب (أسرار) أوضحت من خلاله ما دار في الاجتماع، مما دفع الحكومة إلى إصدار قرار يقضي بتعطيل الحوادث عن الصدور». ويضيف: «بعد التوقف قام الأستاذ محمود الكايد [رئيس تحرير الرأي لاحقًا] وعدد من شباب السلط بإرسال برقيات احتجاج إلى الحكومة لقيامها بتعطيل الجريدة وكبت الحريات العامة وردت الحكومة على ذلك بأن سجنتهم»[1].

ولأن القانون اقتضى توفر رئيس تحرير جامعي للمطبوعة الصحفية، تقدم بسيسو مع قريب له، هو عارف النجار، بطلب لإعادة الترخيص، إلا أن النجار تعرض «للطعن في حسن سلوكه من قبل الحكومة بالرغم من حصولنا على إقرار من المحكمة ينفي ذلك». هذا الوضع دفع بسيسو لتولي تحرير «جريدة النضال الأسبوعية لصاحبيها رياض المفلح وأحمد الطراونة». ومنذ «صدور العدد الأول هاجمنا حكومة الملقي. وكتبت مقالاً بعنوان (من رياض المفلح إلى فوزي الملقي)، وهذا المقال أحرج الحكومة. لذلك لجأت الحكومة إلى جريدة الصريح في القدس لرد الهجوم ودفعت لصاحبها هاشم السبع للرد على مقالاتي. وبعد ثلاثة أشهر من تضييق الخناق على الحكومة سقطت، وكلف توفيق أبو الهدى بتشكيل حكومة جديدة. وفي عهدها عادت الحوادث إلى الحياة لمدة سبعة أشهر، ومن ثم أغلقت بسبب مهاجمتي لسياستها آنذاك»[2].

كانت اهتمامات الحوادث «تتمحور حول الحدث السياسي والدولي والعربي والمحلي وكان يميز بعض توجهات الجريدة تجاه هذه الأحداث، وخاصة المحلية منها، طابع الانتقاد والمعارضة، ولكن بشيء من روح المرح والدعابة عبر التعليقات القصيرة واستخدام بعض المصطلحات العامية»[3].

(١) المجد، ٧/ ١١/ ١٩٩٤م.
(٢) المجد، ٧/ ١١/ ١٩٩٤م؛ ومقابلة شخصية مع بسيسو، ١٩٩٦م.
(٣) (حسان أبو غنيمة)، الرأي، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٤م.

ويستذكر مسلم بسيسو أن جريدته كانت تصدر في ٦ـ٨ صفحات من القطع الكبير، وأن الدخل من الإعلانات والمبيعات كان يغطي مصاريف العدد الواحد الذي كان يكلف أربعين ديناراً، فكانت مصاريف الجريدة في الشهر لا تتجاوز (١٦٠) ديناراً بين ورق وتكاليف طباعة ومرتبات العاملين، وكانت الجريدة تطبع ما يقارب الألفي نسخة توزع في المملكة، وتباع النسخة بقرشين. وكانت موادها تبعث للرقيب في مكتبه، أو يحضر بنفسه للمطبعة، وكان إذا ما منع خبراً يُترك مكانه فارغـًا. واهتمت الجريدة بالأنباء المحلية وقضايا الفساد والفقر، وكانت فيها زوايا للطلاب والمرأة والعمال والفنون[١].

المجلات والصحافة الأدبية

أما القلم الجديد، لعيسى الناعوري فكانت «أول مجلة أدبية أردنية تنتشر على نطاق واسع في الأقطار العربية»[٢]. وقد صدر عددها الأول في أيلول ١٩٥٢م. وكان شعار المجلة (رسالة الأدب: حق، حرية، حب). وتضمنت افتتاحيتها أهداف المجلة ومنها: إخراج الأقلام الأردنية من مكمنها لتعمل على خلق نهضة أدبية تسهم في نهضة الأدب العربي، وتوثيق روابط التعارف والألفة والتعاون الفكري بين أدباء العرب وتسجيل تطورات الفكر العربي واتجاهاته. وممن كتب في عددها الأول: عبد الحليم عباس، وخليل السالم، وناصر الدين الأسد، وخالد الساكت، والشعراء: فدوى طوقان، وشجاع الأسد، وإلياس فرحات، وإلياس قنصل، ومحمد هاشم رشيد، ورياض المعلوف[٣].

على أن نجاح هذه المجلة لم يشفع لها أمام المسؤول الذي عمل على تطبيق قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٥٣م بحذافيره، فتم إيقاف المجلة لأن

(١) المجد، ٧/ ١١/ ١٩٩٤م؛ ومقابلة شخصية مع بسيسو ١٩٩٦م.
(٢) سليمان الموسى، ١٩٥٩م: ١٣.
(٣) أبو صوفة، ١٩٩٦م: ٢٣.

صاحبها لم يكن حينئذٍ يحمل مؤهلاً جامعياً، كما اشترط القانون. لكن هذا القانون لم يطبق على جريدة الصريح ـ كما يقول مسلم بسيسو (انظر ترجمته).

وبقيت الحركة الأدبية تعاني من فراغ في المجلات الأدبية، رغم أن جريدة فلسطين وفرت ملحقاً أدبياً لسد هذا الفراغ، إلى أن صدرت مجلة الأفق الجديد عن دار المنار. وقد أشرف على تحريرها أمين شنار، واستقطبت العديد من الأدباء والكتاب الشبان. وبدأت المجلة نصف شهرية، ثم صارت شهرية، وتوقفت في تشرين الأول عام ١٩٦٦م «بسبب عجز في تمويلها المالي»[1].

في ذات العام الذي توقفت فيه الأفق الجديد، صدرت عن دائرة الثقافة والفنون، مجلة أفكار الشهرية. وكانت في الستينيات والسبعينيات مجلة يشار إليها بالبنان، وتعاقب على رئاسة تحريرها خلال هذه الفترة أساتذة كبار، كان أولهم عبد الرحيم عمر (أصدر الأعداد الثلاثة الأولى)، ثم سليمان الموسى، ومحمود سيف الدين الإيراني. وكانت المجلة تستقطب كتّاباً من الأردن وخارجه.

صحف ومجلات أخرى

وفي الخمسينيات صدرت صحف ومجلات متعددة أخرى. ومن هذه المجلات، الأردن الجديد لصاحبها محمد علي الكردي (انظر ترجمته في الفصل الأخير)، وهو صاحب أول دار للنشر في الأردن، وقد صدرت المجلة في ٣ شباط ١٩٥٠م وتوقفت في حزيران من العام نفسه.

وأصدر صبحي زيد الكيلاني صاحب الوفاء في الثلاثينيات، مجلة حول العالم في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٠م، وواصلت الصدور، (مع توقف أثناء عام

---

(١) شوملي، مصدر سابق: ٢٢١.

١٩٥٦م)، حتى عام ١٩٦٠م. كما أصدر الكيلاني جريدة الوطن (أوائل آذار ١٩٥٩م) يومية سياسية، وكان وراء إصدارها رئيس الوزراء سمير الرفاعي، وصدر منها (٤٥) عدداً وكتب فيها طارق مصاروة عموداً على الصفحة الأولى.

وصدرت صحيفة البلاد الأسبوعية لصاحبها داؤد بندلي العيسى من القدس عام ١٩٥١م وحتى ١٩٦٧م. وكانت جريدة سياسية إخبارية عمرانية، زراعية اقتصادية.

ومن المجلات، صدرت المهد نصف شهرية من بيت لحم وكانت مجلة سياسية أدبية اجتماعية لصاحبها أيوب مسلّم. وصدر العدد الأول في ٢٣/ ١٢/ ١٩٥١م، وواصلت الصدور حتى آذار ١٩٥٦م، وكانت تعنى «بتوطيد العلاقة بين المغتربين في ديار المهجر وبين بلادهم الأم»، ورغم خدماتها المرموقة في هذا المجال، إلا أن صاحبها اضطر «إلى توقيفها لضيق الأسباب المادية»[١].

ومن مجلات الخمسينيات، صدرت مجلة (صوت الضمير)، «وكانت أول مجلة عربية صدرت بطريقة برايل»[٢]، وكان صاحب امتيازها جمعية المكفوفين العربية، وسكرتير تحريرها جميل عيسى حشوة، وقد صدرت نصف شهرية في كانون الأول ١٩٥٢م من رام الله، وتوقفت عام ١٩٥٦م.

وفي عام ١٩٥٨م، صدرت في عمّان مجلة الشريعة الشهرية لتيسير ظبيان صاحب الجزيرة (انظر ترجمته)، وكانت مجلة علمية دينية أدبية مدرسية.

ثم صدرت جريدة أخبار الأسبوع لعبد الحفيظ محمد في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٩م وانتقلت ملكيتها في ٢٢/ ٨/ ١٩٩١م إلى عيسى الريموني.

---

(١) سليمان الموسى، ١٩٥٩م: ١٢.
(٢) الصحافة الأردنية: ٢٦.

وهكذا، كان عقد الخمسينيات مليئاً بالأمل والطموحات، حفل بإصدارات صحفية مختلفة الميول والمشارب، وفي كافة الاتجاهات.

وقد تواصل مدّ إصدار الصحف اليومية والأسبوعية إضافة إلى المجلات في عقد الستينيات من عمّان والقدس ومدن أخرى في المملكة، فعلاوة على الصحف اليومية التي كانت تصدر من عمان والقدس أوائل آذار ١٩٥٩م صدرت أخبار اليوم بين ١٩٦٢م و١٩٦٤م لعرفات حجازي ومحسن سعيد اشكنتنا قبل أن ينضم إليهما جمعة حماد. كما أصدر عرفات حجازي أيضاً، عمّان المساء الأسبوعية عام ١٩٦٢م قبل أن توقف عن الصدور بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٧٥م.

إضافة إلى ذلك صدرت الصحفي عام ١٩٦٤م لضيف الله الحمود (انظر ترجمته) والرأي لمحمد محمود الخطيب (١٩٦٥م) قبل أن توقف عام ١٩٦٧م «بسبب قانون المطبوعات المؤقت لسنة ١٩٦٧م الذي اشترط رأسمال مرتفع للجريدة الأسبوعية واليومية»[1]. وصدرت الحوادث (١٩٦٣ـ ١٩٧٥م) لمحمد المسلمي، وكانت أيضاً أسبوعية ـ وهي غير الحوادث التي أصدرها مسلم بسيسو وسلفت الإشارة إليها.

إضافة إلى هذا، صدرت مجلات عديدة: الأسرة (١٩٦١ـ١٩٦٧م) لهدى صلاح، ومجلة طب الأسنان (١٩٦١م)، ومجلة الرقيب (١٩٦٣ـ١٩٦٤م) لملحم التل، ومجلة السياسة (١٩٦٤ـ١٩٦٥م) لكمال الكيلاني، ومجلة البناء الاقتصادي (١٩٦٥م) لفتحي سلطان، ومجلة هواة الفنون (١٩٦٨م) لنايف نعناعة، ومجلة صوت التعاون (١٩٦٨م)، ومجلة أجنحة (١٩٦٦م) ومجلة صوت الأرض المقدسة (١٩٦٨م) التي رأس تحريرها المونسنيور الدكتور رؤوف النجار، ومجلة الأسبوع المصور (١٩٦٩ـ١٩٧٠م) لحنا خليل نصر، ومجلة السياحة العربية (١٩٦٩م) عن الاتحاد العربي للسياحة[2].

---

(١) الصحافة الأردنية: ٣٣.
(٢) المصدر السابق.

بانتصاف عقد الستينيات، كان واضحاً أن السوق الأردنية أخذت تفيض بأعداد الصحف اليومية في منافسة حادة لاجتذاب القراء والإعلانات، وكلها أو معظمها عانى من ضعف البنية الاقتصادية ومحدودية التوزيع. وكان هذا سبباً وراء عدم قدرة بعضها على الاستمرار إلا لفترات محدودة، خاصة وأن قانوني المطبوعات والنشر اللذين ظهرا في الخمسينيات (١٩٥٣و١٩٥٥م)، والتي صدرت هذه الصحف تحت مظلتيهما، لم يشترطا توافر رأسمال قوي يدعم الجريدة أو المجلة، ويعزز إمكاناتها وتوزيعها.

وكانت بعض هذه الصحف مشاريع فردية، مثل الحوادث لمحمد المسلمي، أنفق عليها صاحبها من ماله الشخصي. ويذكر محمد ناجي عمايرة الذي عمل في هذه الصحيفة بأنها لم تتعرض للتوقيف بسبب انسجامها مع القوانين «باستثناء لفت نظر صاحبها ورئيس تحريرها عدداً من المرات بسبب نشر الصحيفة أخباراً سياسية واقتصادية لم تكن الجهات المعنية راغبة في نشرها في ذلك الحين، رغم صحتها». وكانت الصعوبات المالية التي واجهت الجريدة ناجمة عن قلة المبيعات، وندرة الإعلانات، «حتى إن الإدارة لم تكن تسدد نفقات الطباعة ورواتب العاملين الذين كان عددهم لا يزيد على ستة أشخاص». وقد توقفت الصحيفة عن الصدور إثر قرار مجلس الوزراء عام ١٩٧٥م، الذي أعاد النظر في منح تراخيص الصحف. وعمل في الصحيفة طلاب مارسوا المهنة إلى جانب دراستهم. وحين كانت «الأمور تشتبك بين الفدائيين والحكومة، كانت الصحيفة تبحث عن شيء للتسوية أو المحايدة». وقد كشف تحليل هذه الصحيفة أن الإعلان غطى مساحة تقارب ربع الصحيفة (٢٤٪)، والتحليلات شغلت الثلث (٣٥٪) والأخبار أقل من ذلك (٢٩٪): وتوزع الباقي على الصور ومشاركات القراء. كما ظهر عدم استخدام وكالات الأنباء إلا على نطاق ضيق

(٣,١٪) وكانت التحليلات في مجملها محايدة (٦٧٪)، والباقي مؤيدة (٦٪) وانتقادية (٢٧٪)[1].

ولو قارنا وضع الحوادث بصحيفة أسبوعية أخرى، هي عمّان المساء التي أصدرها عرفات حجازي (رئيس التحرير) وياسر حجازي (محرراً مسؤولاً)، وأوقفت أيضاً عام ١٩٧٥م بقرار رسمي، لوجدنا صورة مغايرة تماماً.

صدرت الصحيفة برأسمال متواضع، وكانت تطبع مثل غيرها في ذلك الوقت على أجهزة بدائية قائمة على نظام صف الحروف اليدوي، وبلغ عدد صفحات الجريدة أربع صفحات بالحجم العادي، ثم صارت تصدر نصفية بعد فترة بحجم (التابلويد)، وأدخلت عليها الألوان، ثم عادت للصدور بالحجم العادي قبل إيقافها، وكانت تصدر في مساء كل يوم اثنين.

كانت واردات الصحيفة من الإعلان والبيع تغطي نفقاتها، مما مكنها من المحافظة على استقلاليتها. وقد اهتمت الجريدة بالقضايا الوطنية، وخاصة الفلسطينية، واستقطبت مساهمات من وصفي التل وأحمد الشقيري وعبد المنعم الرفاعي وخالد الساكت وعبد الرحيم عمر وموسى الكيلاني، ودخلت في معركة مع الحكومة حين «نشرت مذكرات وصفي التل في عام ١٩٦٤م عن حرب فلسطين، وحاولت الحكومة منعها من نشر المذكرات إلا أن الصحيفة رفضت وتابعت نشر الحلقات التي جاوزت الأربعين، ثم رد أحمد الشقيري بنشر مذكراته». وفي السبعينيات «في أواخر أعدادها كانت تلجأ إلى نقد الحكومة وأعمال الوزارات المختلفة بطريقة واعية وتوجيهية»[2].

---

(١) الصوص. دراسة غير منشورة للصحيفة. وقد توصلت الكاتبة إلى المعلومات من مقابلة أجرتها مع محمد ناجي عمايرة، الذي عمل سكرتير تحرير للجريدة.

(٢) طه، دراسة غير منشورة لصحيفة عمّان المساء، ١٩٩٥م. وقد أوردت الباحثة هذه المعلومات نتيجة مقابلة أجرتها مع عرفات حجازي.

نستنتج من دراسة تاريخ هاتين الصحيفتين الأسبوعيتين أن أمر توقف الحوادث كان مرتبطاً بضعف إمكانات الصحيفة الاقتصادية، رغم كونها جريدة مهادنة. أما إيقاف عمّان المساء، التي عطلت في تاريخها ثلاث مرات، فمرتبط بنشر قضايا جدلية لا تنسجم وتوجهات الحكومة في تلك المرحلة.

وإذا كان ضعف البنية الاقتصادية، وتوزع البنية الصحفية عاملين أديا إلى إيقاف بعض الصحف، فإن الأردن تعرض باستمرار ومنذ تأسيسه إلى حملات إعلامية من بعض الدول العربية. وقد تصدت الشرق العربي في العشرينيات لمواجهة بعضها ـ كما أشرنا سابقاً. ولم تكن الحال أحسن، في النصف الأول من الخمسينيات أو في الفترة التي سبقت حرب حزيران عام ١٩٦٧، إذ تعرض الأردن لحملات إعلامية، من جانب بعض الدول الشقيقة، التي شوهت الحقائق وألبت المواطنين بعضهم على بعض[١]. ويبدو أن الحكومة أرادت من الصحف أن تقف موقفاً واضحاً من هذه الأحداث، لما للصحافة من أثر في تشكيل الرأي العام والتأثير عليه[٢]. وأمام الغليان الذي شهدته المنطقة في الفترة التي سبقت حرب حزيران بقليل، عملت الحكومة على إصدار قانون مؤقت للمطبوعات والنشر عام ١٩٦٧م، اشترطت بموجبه على جميع الصحف إعادة الترخيص. ولتحقيق الانسجام مع المواقف السياسية للبلاد تبنت الحكومة مشروعاً لتنظيم الصحف الأربع اليومية الرئيسية وهي فلسطين والمنار والجهاد والدفاع[٣]، بحيث تشترك الحكومة في رأسمالها وتصدرها من عمّان والقدس.

---

(١) الماضي وموسى، ١٩٥٩م: ٦٦١.
(٢) يقتبس نصار (١٩٩٢م:١٢٧) قولاً لوصفي التل، رئيس وزراء الأردن حينئذ يقول فيه، «إن الصحف في الأردن لم تثبت أنها على مستوى المسؤولية التي كنا نتوقع منها، ويتوقع منها الشعب الأردني خاصة في الصعاب والأزمات والشدائد»، وعلى هذا فقد «أمر بسحب تراخيص كافة الصحف عام ١٩٦٧م» وعمل على إصدار قانون المطبوعات المؤقت لسنة ١٩٦٧م.
(٣) سليمان الموسى، ١٩٨٦م: ١٧٦-١٧٨.

دمج الصحف

تميز قانون المطبوعات المؤقت، الذي صدر في الأول من شهر شباط ١٩٦٧م، بتشدد مواده، ووضعه عراقيل مادية أمام صدور الصحف. ومن هذه المواد المتشددة ما اشترط أن يكون رأسمال الصحيفة اليومية خمسة عشر ألف دينار أردني، والأسبوعية خمسة آلاف دينار. كما أعطى القانون الصلاحية لمجلس الوزراء، بتنسيب من وزير الإعلام، لإلغاء امتياز الصحيفة بقرار قطعي غير قابل للمقاضاة، وتشدد في العقوبات التي فرضها على الصحفيين المخالفين. وبموجب هذا القانون، اشترطت الحكومة على الصحف التي ترغب بمواصلة الصدور الحصول على رخص جديدة. وقد أشارت الصحف الصادرة في تلك الفترة إلى مجريات هذا القانون، فصدر آخر عدد من أعداد الجهاد في ٢١ آذار ١٩٦٧م يحمل العنوان التالي: «الجهاد يحتجب اعتباراً من اليوم». وورد على الصفحة الأولى ما يلي: «تحتجب جميع الصحف والمطبوعات في الأردن اعتباراً من اليوم، صدوعاً لما انطوت عليه مقتضيات قانون الصحافة والمطبوعات المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧م». وذكرت الصحيفة التي كانت تصدر في ست صفحات في ذلك الوقت، أن توزيعها عند بدء الإصدار (١٩٥٣م) كان ثلاثة آلاف عدد وارتفع عند الإغلاق إلى خمسة عشر ألفاً.

رأت الحكومة أن تدمج الصحف اليومية الأربع في شركتين تصدر عن كل منهما صحيفة واحدة. وتقرر أن تدمج فلسطين مع المنار والدفاع مع الجهاد. ولتعزيز الإمكانات المادية لهذه الصحف، التي قدرت موجودات كل واحدة منها بمبلغ ثلاثين ألف دينار، رأت الحكومة زيادة رأسمال هذه الصحف، فدخلت شريكاً مساهماً بمبلغ ٥٠ ألف دينار ـ أي المساهمة بمبلغ ٢٥ ألف دينار في رأسمال كل شركة من الشركتين الجديدتين[1]. وانتدبت الحكومة

(١) العيسى، مقابلة شخصية، ١٩٨٦م.

ممثلاً لها في مجلس إدارة الشركتين الجديدتين اللتين تكونتا بموجب قرار الدمج[1]. وكانت الأولى هي «الشركة الأردنية للصحافة والنشر» التي صدر عنها الدستور في عمّان، وبالستاين نيوز Palestine News باللغة الإنجليزية في القدس؛ والثانية «شركة القدس للصحافة والنشر» التي أصدرت صحيفة القدس في المدينة المقدسة.

ولتحقيق هذا الغرض، لم تأل الحكومة جهداً في تجنيد بعض ذوي الخبرة من موظفي وزارة الإعلام للمهمة الجديدة. ومن هؤلاء، برز صحفيون مرموقون منهم محمود الكايد (رئيس تحرير الرأي فترة طويلة من الزمن) وراكان المجالي (رئيس تحرير الأخبار والرأي ونقيب الصحفيين) وإلياس جريسات (الذي عمل سكرتيراً لتحرير الرأي ردحًا من الزمن). وفي هذا المجال، يذكر سليمان الموسى كيف «ألحَّ علي الشريف عبد الحميد شرف (وزير الإعلام آنذاك) أن التحق بواحدة من الصحيفتين الجديدتين اللتين نشأتا عن عملية دمج الصحف الأردنية الدستور والقدس. وفي آذار ١٩٦٧م اصطحبني معه إلى القدس، وكان يرافقه صديقه الأستاذ إبراهيم عز الدين. وحاول عبد الحميد إقناعي بممارسة العمل الصحفي، مشيراً إلى الأبواب الواسعة التي يمكن أن تفتحها الصحافة، إلا أنني اعتذرت بأنني لم أخلق للصحافة ولا أستطيع تحمل ما يلازم العمل الصحفي من مفاجآت وترقب وقلق وانتظار»[2].

حققت الدولة بعملية الدمج هذه أكثر من هدف. فقد ضمنت أولاً وجود ممثل لها في مجلس إدارة كل صحيفة رئيسية ـ هذا المجلس الذي يرسم الخط الذي تسلكه الجريدة، ويعطي بالتالي فرصة للحكومة لتحقق ضبطًا أكبر لتوجهات الصحيفة. كما ضمنت ثانيًا تقوية البنية الاقتصادية للصحيفة، ذلك أن إنقاص

(١) الشريف، مقابلة شخصية، ١٩٨٧م.
(٢) الدستور: ٣٠ شمعة على طريق العطاء، ١٩٩٦م: ١١٠.

عدد الصحف سيؤدي إلى اتساع انتشار الصحف الجديدة ونشر مساحات أوسع من الإعلانات، فيزيد الدخل مؤدياً إلى رفع مستوى الخدمات التي تقدمها للقراء بما يقود في النهاية إلى مأسسة هذه الصحف؛ وفوق هذا ضمنت توزع إصدار الصحف اليومية بين القدس وعمّان، كما ضمنت المحافظة على التعددية الفكرية التي مثلتها هذه الصحف سابقاً وذلك من خلال دمج كل اثنتين بواحدة؛ وأخيراً أرسى قانون المطبوعات لهذه الصحف قاعدة من التقاليد الجديدة تتمثل في الاشتراك بوكالات أنباء عالمية، وبتفرغ المحررين العاملين، وبطبع عدد محدد من الصفحات لا يقل عن ثماني (كانت الصحف قبل ذلك تصدر في ٤-٦ صفحات). هذه الأمور مجتمعة أتاحت تطورها فيما بعد إلى مؤسسات كبيرة قادرة ومستقرة ومنسجمة مع الحكومة.

ويبدو أن الهم المادي كان مشكلة بالنسبة لبعض صحف تلك المرحلة. فالصحف كانت تتنافس للحصول على الإعلان التجاري المحدود آنئذٍ، علاوة على أن توزيعها كان أيضاً محدوداً، ربما لا يزيد في أحسن الأحوال على ١٥ ألف نسخة للجهاد، و١٨ألف نسخة لفلسطين، وسبعة آلاف نسخة للمنار. وحول هذا الموضوع كتب جمعة حماد، مدير التحرير في أحد آخر الأعداد التي صدرت من صحيفة المنار قائلاً إن من الأسباب الكامنة وراء مشاكل الصحف الديون المالية المترتبة عليها للبنوك[1].

إن دخول الحكومة شريكاً في هاتين الشركتين الصحفيتين كان سابقة تحدث للمرة الأولى في تاريخ الصحافة الأردنية منذ بدء ظهور الصحافة الخاصة في عام ١٩٢٧م. كما أن هذه العملية لا تقارن بإصدار الحكومة لصحيفة الشرق العربي عام ١٩٢٣م، ذلك أن الساحة الأردنية كانت آنئذٍ تخلو من أي صحيفة محلية،

(١) المنار، ١٩/ ٣/ ١٩٦٧م.

فكان إصدار الشرق العربي (كصحيفة شبه رسمية) على الصورة التي صدرت عليها بمثابة العامل المنشط الذي شجع بعض أوائل الصحفيين على إصدار صحف خاصة (ويؤكد هذا أن الخط الذي سلكته صحيفة الشرق العربي كان رافضاً لمحاباة سلطات الانتداب، الأمر الذي دفع المعتمد البريطاني كوكس للإيعاز بقصر موادها على البلاغات والقوانين الرسمية).

على أن تجربة الدمج هذه لم تستمر فترة طويلة، إذ إن الحكومات التي أعقبت حكومة وصفي التل ـ التي جاءت بمشروع تنظيم الصحف ـ لم تجدّ في تطبيقه، فانسحبت الحكومة في عام ١٩٦٩م من الشراكة بعد أن استعادت ما دفعته من رأس مال، مبقية على العمل الصحفي في يد القطاع الخاص. ولا بد أن حرب ١٩٦٧م التي وقعت بعد الدمج مباشرة، وما أعقبها من أوضاع غير مستقرة عاشها الأردن، كانت من جملة العوامل التي أدت إلى اتخاذ قرار الانسحاب هذا. غير أنه من الصعوبة بمكان تقييم أثر الشراكة هذه على تطور الصحافة بسبب عدم تطبيقها لفترة أطول. إلا أنه يمكن القول إن ازدياد الضغط الإعلامي السياسي الخارجي على الحكومة دفع بها لزيادة ضغوطها على الصحف اليومية لتنظيمها وجعلها مؤسسية في محاولة لدفعها إلى تبني وجهات النظر الرسمية بصورة أقوى. هذا التوجه ظهر لاحقاً في الثمانينيات بشكل واضح.

صحافة المنظمات

بعد حرب ١٩٦٧م، شهدت الساحة الأردنية مرحلة من عدم الاستقرار والضغوط. وكان من أبرز أحداثها معركة الكرامة، وتنامي العمل الفدائي الفلسطيني من أراضي الأردن، وازدياد الغارات الإسرائيلية، وتصاعد الاحتكاك بين الفدائيين وقوات الجيش والمواطنين، الأمر الذي أدى إلى مواجهة عسكرية

بينهما أسفرت في النهاية عن خروج الفدائيين من الأردن. وقد انعكست آثار هذه الأحداث على الصحافة، فإثر سقوط الضفة الغربية، واصلت الدستور صدورها من عمّان حيث كانت انتقلت إليها عام ١٩٦٦م. أما صحيفة القدس فقد صدرت منها بضعة أعداد بصورة غير منتظمة بعد الدمج. وبعد وقوع الحرب، سمحت الحكومة لصحيفة الدفاع بالصدور من عمّان في تموز ١٩٦٧م وواصلت الصدور إلى أن أوقفت عام ١٩٧١م.

وكانت الدستور والدفاع تنشران بلاغات المنظمات على صفحاتهما، وأحياناً تحت التهديد المسلح. وبلغت الأزمة أشدها في منتصف حزيران ١٩٧٠م حين نشرت الجريدتان بلاغاً للجنة المركزية لحركة فتح «وبسبب الأكاذيب التي حفل بها، أصدرت الحكومة أمرها بإيقاف الجريدتين»، وكان رد منظمة (فتح) أنها بادرت إلى إصدار جريدة خاصة بها ودون ترخيص من الحكومة، وصدر العدد الأول في ١٥ حزيران[١]. وأصدرت المنظمات الأخرى صحفاً خاصة بها: فأصدرت منظمة الأنصار جريدة صوت الجماهير، ومنظمة الصاعقة جريدة الطلائع، ومنظمة الجبهة الديمقراطية جريدة الشرارة.

«وأخذت هذه الصحف، مع سيل متدفق من النشرات، تحمل راية التطرف من خلال المقالات الملتهبة وتوجيه الاتهامات والتهديدات»[٢]. ولم تتوان غالبية هذه الصحف، سواء تلك التي صدرت عن المنظمات أو المؤسسات الخاصة، عن توجيه النقد الحاد أحياناً للحكومة، مفسحة المجال لنشر أنباء وتعليقات لم تكن في مجملها مساعدة [٣].

(١) سليمان الموسى، ١٩٩٦م، ج٢: ٣١٠.
(٢) المصدر السابق: ٣١٧.
(3) Rugh, 1979, pp. 86-87.

وبعد استقرار الوضع، قرر مجلس الوزراء تعطيل جريدتي الدفاع وأخبار الأسبوع اعتباراً من ١/ ٦/ ١٩٧١م، ثم قرر المجلس في ٢٥/ ٨/ ١٩٧١م إلغاء رخصة الجريدتين وجريدة الصباح أيضاً.

وقد واكبت مرحلة عدم الاستقرار السياسي آثار انعكست على مهنة الصحافة، إذ هاجر عدد من الصحفيين الأكفياء للعمل خارج الأردن، كما أن غيرهم لم يتشجع على الانخراط في سلك الصحافة. لكن هذه الآثار يجب ألا تؤخذ بمعزل عن إطار العمل الصحفي الذي ساد في الأردن منذ نشأة الصحافة، والذي اتصف، بصورة عامة، بضعف الإمكانات المهنية والمادية، وصدور صحف عديدة أكبر من طاقة القراء الاستيعابية، الأمر الذي تركها في النهاية غير قوية بما فيه الكفاية، فلم توظف الكفاءات العالية، ولم تفسح المجال لتطوير أدائها وإمكاناتها.

ولا يكتمل الحديث عن هذه المرحلة، دون الإشارة إلى المجلات الرسمية والمؤسسية التي صدرت خلالها، ومن أبرزها مجلة رسالة الأردن (١٩٥٧-١٩٧٢م)، وصدرت عن دائرة المطبوعات والنشر. وكانت فصلية تهدف إلى تقديم المعلومات عن الأردن فيما يتعلق بتاريخه ونهضته، وتولى تحريرها فترة من الزمن سليمان الموسى وراضي صدوق وهدى صلاح. كما أصدرت وزارة التربية والتعليم مجلة رسالة المعلم (١٩٥٦م)، وأصدرت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية مجلة هدى الإسلام (١٩٥٦م)، وأصدرت القوات المسلحة مجلة الوثبة عام ١٩٤٩م، ثم تحولت إلى وثبة الجيش، ثم إلى المجلة العسكرية، وهنالك أيضاً مجلة الشرطة (١٩٦٦م)، ومجلة رسالة المكتبة (١٩٦٤م) التي أصدرتها جميعة المكتبات الأردنية: ومجلة الشباب التي صدرت عن مؤسسة رعاية الشباب ثم وزارة الشباب عام

(١٩٦٧م)، وتعاقب على تحريرها كل من كمال الكيلاني وعبد الرحيم عمر وعصام سليمان الموسى وغيرهم، وما تزال تصدر حتى الآن، ومجلة هواة الفنون (١٩٦٨م) التي صدرت عن نادي هواة الفنون ورئيس تحريرها نايف نعناعة، وجريدة الأقصى الأسبوعية التي صدرت عن دائرة التوجيه المعنوي منذ عام ١٩٦٩م وتحولت إلى مجلة أسبوعية عام ١٩٧٧م وما تزال تصدر إلى الآن. إضافة إلى عشرات المجلات الأخرى التي صدرت عن مؤسسات رسمية واجتماعية مختلفة.

وباللغة الإنجليزية، صدرت في القدس عام ١٩٦٦م، جريدة جروسالم ستار Jerusalem Star بالتعاون ما بين جريدة فلسطين وجريدة المنار، وكان رئيس تحريرها محمود الشريف. وقد توقفت عن الصدور بسبب قلة الإعلانات ولأنها أصبحت عبئًا ماليًا مكلفًا[١]. وبعد اندماج فلسطين والمنار معًا في شركة واحدة في «الشركة الأردنية للصحافة والنشر»، صدرت عن الشركة الجديدة جريدة الدستور من عمّان، وجريدة بالستاين نيوز Palestine News (آذار - حزيران ١٩٦٧م) في القدس، وكان رئيس تحريرها رجا العيسى.

قوانين المرحلة الثانية

بعد صدور الدستور الأردني عام ١٩٥٢م، صدرت في المرحلة الثانية عدة قوانين للمطبوعات والنشر في الأعوام التالية: ١٩٥٣م، ١٩٥٥م، ١٩٦٧م (والذي لم يصادق عليه مجلس الأمة رغم العمل به لمدة عام بشكل مؤقت)، وكان صدور هذه القوانين المتعاقبة إشارة واضحة إلى أهمية الدور الذي أخذت الصحافة تقوم به في المجتمع الأردني، كما يمكن اعتبار صدور هذه القوانين المتعددة في فترة قصيرة، مؤشراً على عدم الوصول لصياغة ثابته واضحة تحدد

(١) الشريف، مقابلة شخصية، ١٩٨٧م.

العلاقة بين الحكومة والصحافة. ويعزز هذا الرأي الدعوات المتكررة لتغيير وتعديل البنود ذات الطبيعة المتشددة.

الملامح العامة للقانون الأول (١٩٥٣م) : نص القانون في المادة الثانية منه على أن « الصحافة والمكتبة والمطبعة حرة ولكل شخص الحق في التعبير عن رأيه وفي إذاعة الآراء والأنباء بمختلف وسائل النشر، ولا تقيد هذه الحرية إلا في نطاق هذا القانون». واشترط القانون وجود محرر مسؤول جامعي أتم الثالثة والعشرين. ولإصدار المطبوعة اشترط الحصول على رخصة من وزير الداخلية تمنح في غضون « شهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب» بينما يصدر الرفض « بقرار معلل يخضع للطعن أمام محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا» (المادة ٨)، وإيداع ضمانه نقدية لدفع الغرامة. وخول القانون وزير الداخلية إيقاف المطبوعة « لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام» ثم إحالتها إلى القضاء (المادة ٤٣)، كما حدد العقوبات على المخالفات، والمحظورات على النشر. وتألف القانون من الأقسام التالية: مبادئ عامة، اصطلاحات الضمانة، طبع الجرائد ونشرها، الغاء الرخصة، إيداع نسخ المطبوعات، البيانات التي يجب أن تحويها الصحف، انتقال المطبوعات، منع المطبوعات الاجنبية، نشر البلاغات والرد والتصحيح، ما يحظر نشره، جرائم المطبوعات، أصول المحاكمات، بيع المطبوعات، المطابع، الكتب والمكاتب، أحكام ختامية.

الملامح العامة للقانون الثاني (١٩٥٥م) : نص القانون في المادة الثانية منه على أن الصحافة والمكتبة والمطبعة حرة ولكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه وفي إذاعة الآراء والأنباء الصحيحة في مختلف وسائل النشر، ولا تقيد هذه الحرية إلا في نطاق القانون. واشترط وجود محرر مسؤول جامعي أتم الثالثة والعشرين. ولإصدار المطبوعة اشترط التقدم بطلب إلى وزير الداخلية

ليرفعه إلى مجلس الوزراء الذي له الحق إما أن يمنح الرخصة وإما أن يرفض الطلب دون أن يكون قراره تابعـًا لأي طريق من طرق المراجعة (المادة ٨). وخول القانون مجلس الـوزراء صلاحية إلغاء رخصة المطبوعة أو تعطيلها للمدة التي يراها مناسبة إذا دعت المصلحة العامة لذلك، بقرار قطعي (المادة ٤٣). واشترط القانون إيداع ضمانة مصرفية لدفع الغرامة. وحدد العقوبات على المخالفات والمحظورات على النشر. وتألف القانون من الأقسام التالية: مبادئ عامة اصطلاحات، الشروط الواجب توفرها في أصحاب المطبوعات ومحرريها (شروط الصحف)، طبع الجرائد ونشرها، إلغاء الرخصة، ايداع نسخ المطبوعات، البيانات التي يجب أن تحويها الصحف، انتقال المطبوعات، المطبوعات، نشر البلاغات والرد، المطابع، الكتب والمكاتب، أحكام ختامية. والتصحيح، ما يحظر نشره، جرائم المطبوعات، أصول المحاكمات في نشر الأحكام، بيع المطبوعات، المطابع، الكتب والمكاتب، أحكام ختامية.

قانون المطبوعات الثالث لعام(١٩٦٧م): صدر القانون الثالث باسم «قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٦٧م» في ٧٣ مادة بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٦٧، ونص في مادته الثالثة على أن «الصحافة والمطبعة والمكتبة ودار النشر ودار التوزيع حرة، ولا تقيد هذه الحرية إلا في نطاق القوانين العامة وأحكام هذا القانون». وعرّف القانون الصحافة بأنها «مهنة إصدار المطبوعات الصحفية»، واشترط وجود محرر مسؤول أتم الحادية والعشرين من العمر وأن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية مع ممارسة العمل الصحفي مدة خمس سنوات، أو جامعيـًا: وأجاز لكل من عمل في جهاز إعلامي رسمي أو أهلي مدة خمس سنوات متتالية ممارسة العمل الصحفي، كما اشترط تفرغ الصحفي لمهنته. ولإصـدار الصحيفة، اشترط الحصول على رخصة رسمية وتوفر رأس مال

مناسب وعدد من المحررين والاشتراك بوكالتي أنباء عالميتين. وخول القانون مجلس الوزراء الحق «بمنح الرخصة أو عدم منحهـا، بقرار قطعي (المادة ١٩)؛ ولم يشترط إيداع ضمانة مالية لدفع الغرامة، وحدد المحظورات والعقوبات. وتألف القانون من الأقسام التالية: أحكام عامة، الشروط الواجب توافرها في الصحفي والمحرر المسؤول، شروط الترخيص بإصدار المطبوعة الصحفية والحالات التي تلغى فيها الرخصة، الشروط المترتبة على المطبوعة الصحفية عند صدورها وبعده، اسم المطبوعة وانتقال ملكيتها، المطبوعات الأجنبية، الـرد والتصحيح، جرائم المطبوعات، فيما يحظر نشره، الأخبار الكاذبة والقدح والـذم، التحريض على ارتكاب الجرائم، التهديد، المسؤولون عن جرائم المطبوعات، أصول المحاكمات، نشر الأحكام، المطابع، دور النشر والمكتبات وبيع المطبوعات، أحكام عامة.

خصائص الصحافة الأردنية في المرحلة الثانية

أن الاهتمام بالمضامين الإخبارية كان مرتفعـاً في صحف: المنار والجهاد وفلسطين، وأن الاهتمام بنشر الأدب استمر في ملحق فلسطين الأدبي، ومجلة الأفق الجديد حيث نشرت المساهمات الأدبية على صفحاتهما.

أن الدخل من الإعلانات في الصحف الثلاث كان متفاوتـاً، فأكثرها في الجهاد، وأقلها في فلسطين، لكن من المؤكد أنها غطت جزءاً كبيراً من النفقات - خاصة في الجهاد- وقد اهتمت فلسطين أكثر من غيرها بنشر المواد التحليلية.

ويمكن تلخيص سمات صحافة المرحلة الثانية بما يلي:

١- في هـذه المرحلة ترسخ اصـدار الصحف اليومية وتراجعت الصحف الاسبوعية.

٢- قامت الصحافة الفلسطينية التي انتقلت إلى الأردن بعد نكبة ١٩٤٨م بدور فاعل في تعزيز الصحافة اليومية في هذه المرحلة.

٣- لم يقتصر إصدار الصحف على العاصمة فقط، إذ أصبحت القدس مركزاً رئيسيًا لصدور الصحف أيضًا.

٤-لم تعمل الصحف على تغطية أخبار المناطق والمدن الأخرى بصورة كافية.

٥-خضعت الصحافة في الفترة الأولى لأحكام قانوني المطبوعات والنشر لعامي ١٩٥٣م و١٩٥٥م. وقد اتصفت مواد القانون الأول بالليبرالية النسبية، وبالتأكيد على حرية الصحافة.

٦-أتاحت الليبرالية الفرصة لإصدار صحف كثيرة عقائدية متعددة المشارب والميول والاتجاهات.

٧-تميزت هذه الفترة عمومًا بحرية في التعبير، خاصة في الخمسينيات، فاقت المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة.

٨- غير أن تعدد الصحف جر بعض الإشكالات، من أهمها، استمرار ضعف البنية الاقتصادية بسبب قلة الإعلانات وتوزعها على عدد من الصحف، ومحدودية الانتشار، إذ إن أكثر الصحف انتشاراً لم تكن تطبع أكثر من ١٨ ألف نسخة، في حين أن بعضها لم يكن يطبع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة. وتخرج عن هذه القاعدة جريدة الدستور التي خلا لها الجو في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧م، فصارت توزع حوالي ٣٥ ألف نسخة تقريبًا مباشرة بعد تلك الحرب بسبب ازدياد الطلب على الأخبار في تلك المرحلة الحاسمة.

٩- وبسبب تعدد اتجاهات الصحف، وبسبب ضعف بنيتها الاقتصادية، ونتيجة للضغوط الدعائية الخارجية، عمدت الحكومة إلى التدخل، فأقدمت أولاً

على إيقاف الصحف العقائدية بعد صدور قانون منع الأحزاب عام ١٩٥٧م، وأقدمت ثانياً على دمج الصحف اليومية الرئيسية في شركتين في محاولة لتنظيم هذه الصحف، ثم عززت هاتين الشركتين بالدخول شريكاً معهما، إلا أن الحكومة لم تلبث أن انسحبت من الشراكة عام ١٩٦٩م مبقية الصحافة في يد القطاع الخاص.

١٠- أصدرت الحكومة قانوناً مؤقتاً جديداً للمطبوعات والنشر عام ١٩٦٧م. وقد اتسم ذلك القانون بالتشدد بما حال دون المقاضاة أمام المحاكم واعتبر قرارات الحكومة قطعية وغير قابلة للطعن. غير أن مجلس الأمة لم يجز هذا القانون فأوقف العمل به عام ١٩٦٨م (أي بعد مرور عام كامل على تطبيقه) وأعيد العمل بقانون عام ١٩٥٥م.

١١- على العموم، تحسنت أوضاع بعض الصحف اليومية في هذه المرحلة فواصلت الصدور أعواماً طوالاً معتمدة على نفسها وعلى مداخيلها، وتطورت لذلك إمكاناتها، فصارت تصدر في ٤-٦ صفحات من القطع الكبير وعلى ثمانية أعمدة، وتهتم بالأخبار والقضايا العالمية إلى جانب المحلية، وتفرد لها التحليلات، وظهر لذلك عدد من كتاب الأعمدة البارزين، مثل يوسف حنا، وجمعة حماد، وصاحب الكوخ يحيى هواش، كما صارت منتظمة الصدور، وكانت فترات تعطيلها محدودة. ورغم هذا، فإن بعض الصحف الأخرى عانت من الضنك الشديد، وكادت أن تغلق أبوابها بسبب ذلك(١).

١٢- أصبحت الصحافة اليومية إخبارية في الدرجة الأولى، وأخذت تهتم بالفصل بين الخبر والتحليل.

---

(١) الشريف، مقابلة شخصية، ١٩٨٧م.

١٣- في الخمسينيات اقتصرت مصادر الصحف على وكالة الأنباء العربية (و.أ.ع)، والتقاط أخبار الإذاعات العربية والأجنبية، والجهات الرسمية، كدائرة المطبوعات والنشر، التي عملت على توزيع الأخبار الرسمية في نشرة تصدر عن قسم خاص فيها منذ عام ١٩٥٦م. وفي الستينيات تعددت مصادر الصحف واستعملت نشرات وكالات الأنباء العالمية، وصار لها مراسلون، ومكاتبون في الداخل والخارج، غير أن تغطيتها المحلية اقتصرت على المدن الرئيسية، وكذلك توزيعها. ويذكر أن وكالة الأنباء الأردنية تأسست عام ١٩٦٩م كدائرة مستقلة في وزارة الإعلام، وأخذت توافي الصحف بالأخبار المحلية.

١٤- ظهرت أولى الصحف الأردنية الصادرة باللغة الإنجليزية.

١٥- ظهرت أعداد كبيرة من المجلات الصادرة عن المؤسسات الرسمية والهيئات الاجتماعية المحلية.

١٦- ظهرت صحافة أدبية، كما اهتمت الصحف نفسها، اليومية والأسبوعية، بإصدار ملاحق أدبية واجتماعية.

وهكذا، وإبّان هذه المرحلة الانتقالية، أخذت تتشكل ملامح الصحافة الأردنية الحديثة، وتتوافر لها موارد مادية وبشرية قوية ومؤهلة. وأسهم في ذلك ارتفاع نسبة التعليم في الأردن، وتزايد الإقبال على قراءة الصحف. غير أن التفتت السياسي الذي عاشته المنطقة، دفع الحكومة للتدخل في صحافة القطاع الخاص، في محاولة لتعزيز قدراتها المالية والتحريرية وضبط توجهاتها غير المتسقة معها مقتدية بنظم الإعلام التي سادت في الدول العربية المجاورة كما في مصر وسوريا والعراق.

الفصل الرابع

المرحلة الثالثة

صحافة المؤسسات الكبيرة:

١٩٧١-١٩٨٩م

توطئة:

في مطلع السبعينيات بدأت المرحلة الثالثة، التي كانت قد أرسيت قواعدها في عام ١٩٦٧م، تتبلور بصورة جيدة. وتميزت هذه المرحلة عن سابقتيها بظهور صحافة مؤسسية قوية، لعبت الدولة دوراً في تطوير مستواها الفني وإمكاناتها المادية، دون أن يؤثر ذلك كثيراً على بقائها في يد القطاع الخاص حتى منتصف الثمانينيات.

والصحف اليومية الرئيسية باللغة العربية التي احتلت مكانة مهمة خلال هذه المرحلة ثلاث: الدستور والرأي وصوت الشعب، بالإضافة إلى صحيفة الأردن التي أوقفت عام ١٩٨٢م، وبعض الصحف الأخرى التي صدرت ثم أوقفت أو توقفت.

جريدة الدستور

واصلت الدستور صدورها من عمّان عن (الشركة الأردنية للصحافة والنشر)، وما تزال تصدر حتى الآن. وكانت هذه الصحيفة ـ كما سبق وذكرنا ـ قد صدرت في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٧م بموجب عملية دمج الصحف. وكان محمود الخيمي ممثل أسهم الحكومة في الشركة وقتئذٍ، كما كان المحرر المسؤول في الوقت نفسه.

وفي أواخر عام ١٩٧٨م، تحولت الدستور إلى شركة عامة محدودة وازداد عدد مساهميها. وفي الثمانينيات كانت الدستور توزع ما بين (٦٥ـ٧٠)

ألف نسخة يومياً (بنسبة مرتجع تعادل ١٥ـ٢٠٪). واعتمدت في دخلها على الإعلانات بالدرجة الأولى، والمبيعات، ولم تتلق دعماً مالياً من الحكومة أو من أي جهة أخرى[١]. وفي عام ١٩٨٤م صدر عن هذه المؤسسة جريدة أسبوعية باللغة الإنجليزية هي الجروسالم ستار The Jerusalem Star وهو الاسم ذاته الذي صدرت به جريدة أسبوعية باللغة الإنجليزية في الستينيات في القدس بالتعاون بين المنار وفلسطين، وبعد إغلاقها عام ١٩٨٨م، صدرت الستار The Star (وكان رئيس تحريرها أسامة الشريف) عام ١٩٨٩م.

وقد ارتفع رأسمال الشركة من عشرة آلاف دينار عند البداية، إلى ما يزيد على مليون دينار في أقل من عشرين عاماً. وقد أتاح ذلك للشركة الصغيرة، التي بدأت بالمنار، أن تتحول إلى مؤسسة ضخمة. هذا التحول، يصفه محمود الشريف أحد أصحاب الشركة ورئيس تحرير المنار والدستور في فترات متباينة، في مقابلة أجريت معه في مطلع عام ١٩٨٧م، بقوله:

«لقد صدرت المنار برأسمال لا يزيد على ألفين أو ثلاثة آلاف دينار، وكان يعمل فيها حوالي ١٥ شخصاً بين موظفين ومحررين، وكانت تستخدم نشرات وكالة الأنباء العربية فقط، بالإضافة إلى رصد الإذاعات التي كانت المصدر الرئيسي للأنباء آنئذٍ، وبعض المراسلين في مدن المملكة الرئيسية. أما الشركة الأردنية للصحافة والنشر فيبلغ رأسمالها الآن أكثر من مليون دينار، ويعمل فيها ما لا يقل عن ٢٧٠ عاملاً بين موظف ومحرر وفني، ولها مراسلون في واشنطن وباريس ولندن، ومكتب خاص في القاهرة، ومراسلون محليون في كافة مدن المملكة. ويشارك في الكتابة فيها، بالإضافة إلى المحررين، كتاب أجانب وعرب، وتستخدم عدداً كبيراً من الوكالات (رويترز، اليونايتدبرس، الفرنسية،

---

(١) الشريف، مقابلة شخصية، ١٩٨٧م.

شينخوا الصينية، القطرية، العراقية، الخليجية، بالإضافة إلى وكالة الأنباء الأردنية ـ بترا). ويختتم حديثه بالقول: لا توجد مقارنة بين صورة الماضي والحاضر».

في مطلع عام ١٩٨٦م تحولت الدستور إلى شركة مساهمة عامة، تملك الدولة ممثلة بصندوق التقاعد والمؤسسة الأردنية للاستثمار ما يعادل ٥٥٪ من رأسمالها، وأصبح لها ممثلون بالمجلس الإداري. وقد نجم ذلك عن قرار الحكومة الذي فرض على أصحاب الشركة أن يتنازلوا عن أكثر من نصف حصتهم إلى بنوك ومؤسسات خاصة ومساهمين من الجمهور، في محاولة منها لتوسيع الملكية بإشراك القطاع العام. كما فرضت على أصحاب الصحيفة أن يتنازلوا عن ٥٪ من رأسمال الشركة مجاناً لصالح صندوق الموظفين العاملين في الشركة من صحفيين وإداريين (وقد طبق المبدأ ذاته على جريدة الرأي).

وفي مقالة مطولة في الدستور (١/ ١/ ١٩٩٢م) نشر كامل الشريف، أحد مؤسسي المنار، وأحد أركان المؤسسة التي عملت على إصدار الدستور والأفق الجديد والستار، إيضاحات حول مسألة تحويل الشركة، من خاصة إلى عامة، وانعكاسات ذلك على أصحابها، ورد فيها:

«دخلت الحكومة ـ إذن ـ بأسلوب الوعيد والتهديد كالجمل الذي أقحم رأسه في الخيمة، بـ١٥٪ عام ١٩٨٦م لحساب صندوق التقاعد الذي أصبح فيما بعد المؤسسة الأردنية للاستثمار، ثم بـ ٣٥٪ في عام ١٩٨٩م لحساب مؤسسة الضمان الاجتماعي، وقد بدا لوزير عمل سابق بوصفه رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي أن يوافق على أن تقوم مؤسسته بتقليص القطاع الخاص، وشراء أسهم أخرى من السوق، ومعنى ذلك أن بوسع هذه المؤسسة أن تعيد القصة القديمة في أي وقت، حين يتضافر الضغط الحكومي من ناحية

وأموال الصندوق الهائلة من الناحية الأخرى، لإحراج القطاع الخاص ثم إخراجه جملة وتفصيلاً. وفي تلك المراحل استخدمت الحكومة قانون الأمن الاقتصادي الذي شُرّع لحماية الاقتصاد الوطني، فحلت مجالس الإدارة المنتخبة، وعينت لجنة إدارة عرفية ترأس اجتماعها الأول وزير الإعلام آنذاك في وزارة الإعلام لتعزل بعض مؤسسي الصحيفة القدامى وتفرض مكانهم غيرهم من رجال كرام لا مطعن في أحد منهم، ولكنهم وجدوا أنفسهم في موقف لا يملكون معه خياراً. وجاءت لجنة الإدارة العرفية وفيها من موظفي الحكومة الذين اعترف بعضهم أن التعليمات التي لديهم تقضي باضطهاد أصحاب المؤسسة وتشريدهم وإنهاء وجودهم، وكأنها تنفيذ لعقوبة مفروضة على نجاح الناجحين! جاءت لجنة الإدارة العرفية ـ بحكم تركيبها ـ باتجاهات مخالفة للاتجاهات الصحفية الحرفية، واتخذت بالأغلبية إجراءات ألحقت أضراراً بالمؤسسة والجريدة لا تزال تعاني منها حتى الآن، منها على سبيل المثال ـ لا الحصر ـ إغلاق جريدة الجروسالم ستار لأنها تجلب بعض الخسائر المالية التي تحمّلها المؤسسون القدامى فترة طويلة احتراماً لاسم القدس وحرصاً على خدمة قضيتها في المحيط الأجنبي. وعبثاً كانت كل المحاولات لتغليب هذا المنطق الوطني المهني على المنطق التجاري المحض الذي يزن كل شيء بميزان الدنانير والفلسات».

ومع الانفتاح الديمقراطي ومع ظهور مشروع قانون المطبوعات الجديد، استجابت الحكومة لجهود أصحاب الشركة التي رمت إلى تقليص الدور الرسمي في صحيفتهم، من منطلق ان هذا القطاع يجب أن يظل قطاعاً خاصاً. وفي هذا يواصل كامل الشريف:

«في هذا السياق اتخذ مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار بيع حصته في الصفقة الأولى من أسهم الدستور التي تمت في عام ١٩٨٦م وقدرها ١٥٪ وحدد سعراً مبالغاً فيه بكل المقاييس، وهو ثلاثة دنانير للسهم الواحد بينما فرضت حكومة ذلك الوقت ديناراً واحداً لنفس السهم، وحصّلت أرباح ذلك السهم لمدة خمس سنوات. ثم يأتي عرض البيع بهذا السعر الخيالي في وقت لم يتجاوز سعر السهم في السوق المالي (٢,٠٥٠) دينارين وخمسين فلساً حسب شهادة وزير المالية نفسه في مجلس الأمة. وبقيت الصفقة معروضة شهراً كاملاً لم يتقدم فيه أحد بالشراء لغلاء السعر، ثم أعيد عرضه في السوق المالي مرة أخرى ولم يتقدم أحد أيضاً، ولم يكن أمام أصحاب المؤسسة [القدامى] إلا شراء هذه الصفقة كخطوة أولى نحو تصحيح الخطأ ورفع الظلم والتجاوب مع الاتجاه العام للدولة والبرلمان لتأكيد الحرية الصحفية واحترام القطاع الخاص. وكان من الواضح أن إقدام المؤسسين على شراء الأسهم بهذا السعر الباهظ لا يتصل من قريب، أو بعيد بشهوة الكسب المادي وحسابات الربح والخسارة المعروفة، ولكن بالدوافع المعنوية التي ترغم الكريم على التصدي للظلم، وحماية حقه وشرفه وذكرياته.

إن الأمل معقود الآن على الحكومة الجليلة لإقرار قانون المطبوعات والنشر الجديد [١٩٩٣م] لأنه سيحسم الخطوة الأخيرة وهي إخراج مؤسسة الضمان الاجتماعي التي لا تزال تمتلك ٤٠٪ من أسهم الدستور كما أسلفنا، لأن بقاءها سيظل يعرقل العمل الصحفي ويُبقي سيف الحكومة - أي حكومة - معلقاً على الرؤوس».

في الثمانينيات والتسعينيات، أخذت الدستور تطبع ٦٤ صفحة بالألوان

«ووصل حجم توزيع الصحيفة إلى أرقام قياسية (٩٠ ألف نسخة يومياً)، «وازداد عد الموظفين إلى ٤٣٠ موظفاً»[1].

تعطيل الدستور

في أواخر الستينيات، كانت الصحيفة تغلق بأمر إداري حكومي نتيجة لوجود العمل الفدائي في الأردن وما رافق تلك السنوات من أحداث عجاف (راجع ترجمة جمعة حماد في الفصل الأخير).

وفي عام ١٩٧٨م أغلقت الجريدة لمدة ثلاثة أيام (٢٣ـ٢٦ أيار) بعد نشرها خبراً عن صدور عفو عام عن جميع السجناء وذلك بمناسبة عيد الاستقلال. فأمر الحاكم العسكري (رئيس الوزراء) آنذاك بإغلاق الصحيفة عقاباً لها.

وكانت الصحيفة تعاقب أحياناً، وفي السنوات اللاحقة، بتغريمها بمبلغ من المال يدفع لوزارة الإعلام، بموجب قانون المطبوعات.

على أن الصحيفة واصلت سيرها، رغم العقبات التي اعترضتها، وأخذت مكانة مرموقة في السبعينيات والثمانينيات عند شريحة واسعة من القراء، الذين اعتادوا على مطالعتها ومتابعة ما تنشر من موضوعات.

جريدة الرأي

أما الرأي فقد أصدرتها الحكومة عام ١٩٧١م في الثاني من حزيران عن (المؤسسة الصحفية الأردنية). ويبدو أن الهدف من الإقدام على هذه الخطوة (التي لم تحدث قبلاً إلا مرة واحدة عام ١٩٢٣م حين أصدرت الحكومة الشرق العربي) كان إصدار صحيفة شبه رسمية تنطق باسم الحكومة مثلما هو الحال

---

(١) الدستور، ٣٠ شمعة على طريق العطاء: ١٠.

في بعض الأقطار العربية المجاورة[1]. لقد صدرت الرأي في أعقاب مرحلة عدم الاستقرار التي عاشها الأردن بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وفي أعقاب حملات الدعاية الإعلامية التي تعرض لها الأردن قبل هذه الحرب وبعدها. وكانت هذه الحملات تشن من صحف شبه رسمية، وإذاعات رسمية، في بعض الدول العربية، الأمر الذي قد يكون وراء التفكير بإصدار جريدة على غرار هذه الجرائد التي تشرف على إصدارها حكومات الأقطار التي تصدر فيها. كما أن الأمر الذي ساعد في تنفيذ هذه الفكرة هو توافر آلات الطباعة الحديثة التي كان سليم الشريف قد اشتراها بكفالة الحكومة عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧م لاستئناف إصدار جريدة تحل محل جريدة الجهاد التي كان يصدرها في القدس. وبعد اختفاء هذا الصحفي في ظروف غامضة في عام ١٩٧٠م، عمدت الحكومة (بعد أن سوّت مسألة الديون واستملكت آلات الطباعة) إلى إنشاء المؤسسة الصحفية، وعينت أمين أبو الشعر مديراً عاماً لها. وصدرت أولى أعداد الرأي في ٢/ ٦/ ١٩٧١م - لتصبح بذلك ثاني جريدة شبه رسمية في تاريخ المملكة (بعد الشرق العربي التي صدرت عام ١٩٢٣م).

وعندما تأسس «الاتحاد الوطني» كحزب رسمي عام ١٩٧١م، أحالت الحكومة جريدة الرأي إليه لكي تكون لسان حال له في نشاطاته. وقد استمر هذا الوضع نحو سنة ونصف إلى أن تمّ حل الحزب. وبعد حلّه تبيّن أن الرأي أصبحت عبئاً مالياً مكلفاً[2]، فتقرر بيعها للقطاع الخاص عام ١٩٧٤م، وبالتحديد لعدد من الأشخاص ممن كانوا من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني، الذين أداروها من خلال (شركة المؤسسة الصحفية الأردنية). وهكذا اصبحت شركة مساهمة خاصة، واعتمدت الجريدة في دخلها على الإعلانات والمبيعات،

(١) سليمان الموسى، ١٩٨٠م: ٦٣.
(٢) الشريف، مقابلة، ١٩٨٧م.

وارتفع توزيعها في نهاية الثمانينيات إلى نحو ٨٠-٩٠ ألف نسخة، ونسبة مرتجعها حوالي ١٥٪[١]. ثم صدرت عن المؤسسة جريدة يومية باللغة الإنجليزية هي الجوردان تايمز The Jordan Times منذ عام ١٩٧٥م، وتعاقب على رئاسة تحريرها رامي خوري وجورج حواتمة وايمن الصفدي وغيرهم[٢].

وفي صيف عام ١٩٨٦م، أصدرت الحكومة قراراً (بأثر رجعي) بتوسيع ملكية شركة المؤسسة الصحيفة الأردنية (كما حصل في الدستور) اعتباراً من مطلع ذلك العام. وبموجب القرار، أصبحت شركة عامة مساهمة محدودة، برأسمال قدره مليون دينار، تم توزيعه على شكل أسهم بموجب التقسيمات التالية:

المالكون القدامى: ويملكون ٣٥٪ من رأسمال الشركة.

المساهمون بالاكتتاب العام، ويملكون ٢٥٪.

صناديق الدولة الاستثمارية، وتملك ١٥٪.

شركات ومؤسسات عامة، وتملك ٢٠٪.

العاملون في الصحيفة ويملكون ٥٪.

تعطيل الرأي

ومنذ صدور الرأي على يد القطاع الخاص، تم إيقافها في هذه المرحلة بقرارات من الحاكم العسكري، رئيس الوزراء، ست مرات:

---

(١) العيسى، مقابلة، ١٩٨٦م.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن صدور الرأي، والقرارات الرسمية المتعلقة بذلك، انظر: (المؤسسة الصحفية الأردنية ١٩٧١-١٩٩٥م، تحرير: حجازي، مبيضين، رفايعة، الرواشدة: ١١-١٢). وقد تم نقل ملكية المؤسسة من الحكومة إلى الاتحاد الوطني بموجب قانون مؤقت صدر عام ١٩٧٣ (الرأي ٥/ ١/ ٢٠١١ ص٥).

الأولى: في ١١/٦/١٩٧٦م، عطلت عشرة أيام لنشرها بياناً حول أحداث لبنان، أصدره بعض رؤساء النقابات والشخصيات المهنية الأردنية، وأيدوا فيه المساعي العربية لوقف الاقتتال في لبنان.

الثانية: في ٣١/٨/ ١٩٧٧م، عطلت لمدة ثلاثة أيام لنشرها خبراً يتعلق بتعديل قانون التقاعد العسكري.

الثالثة: في ٢٧/ ١١/ ١٩٧٨م، عطلت لمدة ثلاثة أيام لنشرها خبراً يتعلق بزيادة رواتب الموظفين والقوات المسلحة والأمن العام.

الرابعة: في ٥/٨/ ١٩٧٩م، عطلت لمدة أسبوعين (بقرار من مجلس الوزراء) لنشرها عرضاً لكتاب إسرائيلي عن رحلة السادات الأولى لإسرائيل.

الخامسة: في ٢٧/ ٥/ ١٩٨١م، عطلت لمدة ثلاثة أيام لنشرها خبراً حول اقتراحات كويتية وسعودية لحل جهاز مجلس الوحدة الاقتصادية.

والسادسة: في ١/ ٦/ ١٩٨١م عطلت، لمدة ثلاثة أيام (بقرار من مجلس الوزراء) إثر صدورها بعد التعطيل السابق، لأنها نشرت مقالاً لمحمود الكايد رئيس التحرير، اتهم فيه وزارة الإعلام «بالمزاجية وتصيد الأخطاء والاستعلائية». كما وتساءل طارق مصاروة في عموده اليومي (كل يوم) «هل تستحق الرأي الإغلاق ثلاثة أيام لخطأ في تقييم الخبر؟ ترى لو كنا سنطبق القاعدة على دوائرنا ومؤسساتنا فكم يوماً سنغلقها؟!» وأدى ذلك إلى تعطيل الجريدة عشرة أيام أخرى «لأنها نشرت تعليقات صحفية تعتبر ماسة بالمصلحة العامة»[١].

---

(١) المؤسسة الصحفية الأردنية: (١٩٧١-١٩٩٥م): ٨٦-٩٥م، ولمزيد من التفاصيل عن مقالتي محمود الكايد وطارق مصاروة، انظر ترجمتهما، في الفصل الأخير، وجريدة الرأي ٨/ ٧/ ١٩٨٢م.

وعلى الرغم من أن الرأي والدستور تعتبران من الصحف (الموالية) ـ بحسب رأي وليم روو (كما أشير لذلك في الفصل الأول) ـ فإن هذا لم يمنع الحاكم العسكري، ومجلس الوزراء، بتنسيب من وزير الإعلام ـ من تعطيلهما، مما يعطي فكرة واضحة عن سلطوية الأحكام العرفية وقانون المطبوعات الصادر عام ١٩٧٣م، وتمكينه الوزير من إيقاف الصحيفة لأوهى الأسباب.

الشعب وصوت الشعب

مثلت صوت الشعب، ثالثة الصحف اليومية التي صدرت عن (شركة دار الشعب) عام ١٩٨٣م، تجربة فريدة في تاريخ الصحافة الأردنية، باعتبارها كانت جريدة شعبية بإدارة رسمية. وقد ساهمت في رأسمالها، الذي بلغ مليوني دينار أردني، مجموعة مؤسسات رسمية ـ من خلال صناديق الاستثمار فيها ـ وعدد من الشركات والمواطنين المساهمين. (وتألفت المؤسسات المساهمة من صندوقي الاستثمار في جامعتي اليرموك والأردنية، وصندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم، وصندوق توفير البريد، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد المدني والعسكري)[1]. وأشرف على إدارة صوت الشعب مجلس إدارة عينته الحكومة، وكانت تطبع حوالي ٤٠ـ٤٥ ألف نسخة يومياً.

كانت صوت الشعب، جريدة شبه رسمية تعمل بتوجيه مجلس إدارتها الذي كان معظمه من القطاع العام. ولا أدل على ذلك مما قاله طارق مصاروة، أحد رؤساء التحرير فيها، إنه في عام ١٩٨٦م «قررت الحكومة صاحبة الصحيفة طردي وأنا في نيروبي ـ كينيا، على بعد ألفي كيلو متر، لأن أحدهم لم يكتب

---

(١) أبو ليل، صوت الشعب، ١٧/ ١٠/ ١٩٨٣م.

افتتاحية (تدين أحداث جامعة اليرموك»)[1]. إضافة إلى ذلك، فإن خسائر الصحيفة كانت كبيرة، فهي لم تحقق الانتشار الواسع، ولم تجتذب الإعلان التجاري.

وجاء صدور صوت الشعب بعد أن سحبت الحكومة في ١٩٧٧/٩/١٧م ترخيص جريدة الشعب (١٩٧٦-١٩٧٧م) التي صدرت عن (دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر) التي كان محررها المسؤول إبراهيم سكجها. يقول فهد الفانك، الذي كتب في الشعب زاوية اقتصادية يومية، وافتتاحيات سياسية، إن السبب وراء قرار الحكومة إغلاقها وسحب امتيازها يرجع لأنها نشرت «خبراً صحيحاً عن قضاء رئيس الوزراء آنئذٍ لإجازة العيد في رودس، الأمر الذي استغلته بعض الإذاعات والإشاعات المعادية، للإيحاء بأن الرئيس كان يتفاوض مع إسرائيل في رودس»[2]. وبعد ست سنوات على قرار وقف الشعب، أصدرت الحكومة صوت الشعب، إذ كانت ملكيتها، من خلال صناديق المؤسسات العامة، تصل إلى ثلثي الرأسمال العام.

بالإضافة إلى هذه الصحف اليومية، ظهرت في هذه المرحلة صحف يومية أخرى لم تستمر في الصدور، هي الصباح (١٩٧١ـ١٩٧٥م) لعرفات حجازي: والأخبار التي صدرت عن «الشركة العربية للصحافة»، وكان رئيس تحريرها المسؤول راكان المجالي، وصدرت أولاً في نهاية عام ١٩٧٥م ثم توقفت واستأنفت الصدور خلال الفترة بين ١٩٧٧ـ١٩٨١م عندما توقفت نهائياً. ويقول سعد النمري، رئيس مجلس إدارة الاخبار، إن إغلاقها كان «مرده إلى ضعف جهاز التحرير في الصحيفة».[3]

---

(١) المؤسسة الصحفية الأردنية: ١٩٧١ـ١٩٩٥م، مصدر سبق ذكره: ٥٨.

(٢) الفانك، ١٩٩٧م: ٢٤ـ٢٥، سكجها، ١٩٩٦م: ٥٥.

(٣) الرأي، ١٩٩٧/١/٨م.

ويذكر محمد داودية عن تجربته الصحفية في جريدة الأخبار ما يلي: «كان الرقيب الرسمي يداوم شخصياً وفيزيائيًا في الصحيفة في أواخر السبعينات.

كنا ندفع الي الرقيب المقالات والتحليلات والترجمات السياسية فيقرأها ويقوم بوضع اشاراته عليها: هذا يحذف. هذا تعاد صياغته لأن فيه كلمة ستفسر ألف تفسير. هذا يجاز. وبعد عناء طويل ووقت طويل يوقع الرقيب على إجازة المواد الصحافية، إذ لا يقوم منضدو الحروف العاملون في الصحيفة بطباعتها، إلا اذا كانت مجازة وموقعة من الرقيب». (الدستور:٢١/ ٤/ ٢٠٢١)

وفي عام ١٩٨٢م أوقفت صحيفة الأردن إثر وفاة صاحبها حنا خليل نصر، بعد أن استمرت في الصدور من عمّان لمدة ٥٥ عاماً. وجاء في قرار إلغاء امتيازها مخالفتها «أحكام قانون المطبوعات والنشر فيما يتعلق بشكل صدورها وعدم انتظامها»[١]. وواضح أن هذه الصحيفة لم تتطور بصورة موازية لتطور الصحافة الأردنية، ولم تلحق بصحافة المرحلة الحديثة. لكن هذا لا يمنع من الإشادة بالدور الذي قامت به في تاريخ الأردن الصحفي. فإلى جانب أنها كانت من أقدم الصحف الأردنية وأطولها عمراً، فقد كانت الصحيفة الوحيدة التي واكبت مختلف الحقب منذ البدايات الأولى للإمارة. لكن عدم قدرتها على التطور والتوسع في مرحلة انطلقت فيها صحافة الأردن الحديثة محققة قفزات واسعة في مختلف المجالات ـ كانت من جملة العوامل التي أدت إلى إيقافها.

(١) الرأي، ٨/ ٧/ ١٩٨٢م. وذكر طارق مصاروة في مقابلة شخصية، أن هناك أسباباً شخصية عند وزير الإعلام حالت آنئذٍ دون السماح لزوجة نصر من معاودة إصدار الجريدة.

إجراءات حكومية

عمدت الحكومة، في النصف الثاني من الثمانينيات إلى القيام بمجموعة إجراءات كان لها أثر على العمل الصحفي الأردني. كانت المرة الأولى، عام ١٩٨٥م، حين أصدرت تعليمات تم بموجبها تحديد نشر إعلانات النعي والتهنئة في الصحف اليومية. وبموجب هذه التعليمات قصر نشر النعي على ذوي المتوفى، كما تم منع نشر «جميع أشكال التهاني للجهات المسؤولة والأشخاص المسؤولين» على الصفحة الأولى «إلاّ ما اتصل منها بمناسبة قومية ودينية ووطنية»[١]. وقد عملت هذه التعليمات على الحد من نشر هذا النوع من الإعلانات الاجتماعية، وخاصة النعي.

وفي المرة الثانية، أصدرت الحكومة قراراً عام ١٩٨٦م، عملت بموجبه على تحويل المؤسسة الصحفية الأردنية والشركة الأردنية للصحافة وللنشر إلى مؤسستين عامتين ـ ربما بهدف الحد من استقلاليتهما كمؤسسات خاصة وناجحة اقتصادياً.

وقد أكدت هذه العملية ضخامة المؤسسات الصحفية الأردنية، ومتانة قاعدتها الاقتصادية، واستقلالها المالي، واعتمادها الكلي على الإعلانات والمبيعات[٢]. إضافة إلى ذلك، فإن الدراسات الإحصائية أشارت إلى أن عدد قارئي الصحف اليومية في الأردن في الثمانينيات قُدِّر بستمائة وخمسين ألف شخص يومياً[٣].

وبسبب ارتفاع الأسعار العالمية للورق ومواد الطباعة، وافقت الحكومة في مطلع شهر شباط ١٩٨٧م على رفع أسعار الصحف اليومية، فأصبحت

(١) الرأي، ٧/ ٥/ ١٩٨٥م.
(٢) المر، المجلة، ١٩٨٦م.
(٣) الدستور، ١٣/ ٥/ ١٩٨٦م.

٧٥ فلساً للنسخة الواحدة، بدلاً من ٥٠ فلساً في السابق. والجدير بالملاحظة أن صفحات الجرائد الأردنية لم تكن تقل في تلك الأيام عن عشرين صفحة، ووصلت أحياناً إلى الثلاثين. أما توزيعها فاقترب بمجمله من مئتي ألف نسخة تطبع يومياً. كانت الرأي أوسع الجرائد اليومية انتشاراً، تليها الدستور، ثم صوت الشعب.

أخيراً، وبعد طول انتظار، وفي سلسلة تلك الإجراءات، وافق مجلس الأمة عام ١٩٨٨م على إضافة تعديل على المادة ١٦من قانون المطبوعات والنشر المؤقت (رقم ٢ لسنة ١٩٧٨م) نص على رفع الحصانة عن قرار مجلس الوزراء المتعلق بإلغاء امتياز المطبوعة الصحفية أو سحبه، الأمر الذي أتاح مقاضاة الحكومة إذا ما أقدمت على هذين الإجراءين[1].

ولكن في أواخر ذلك العام، أقدمت الحكومة، من خلال لجنة الأمن الاقتصادي ـ المنبثقة عن الأحكام العرفية المعمول بها منذ عام ١٩٦٧م والتي تخول رئيس الوزراء صلاحية الحاكم العسكري ـ على توجيه ضربة قوية للملكية الخاصة للصحف. ففي ٢٤/ ٨/ ١٩٨٨م عملت اللجنة على حل مجالس إدارة الشركات الصحفية الثلاث (صوت الشعب والرأي والدستور)، وعينت لجان إدارة مؤقتة لمدة سنتين لإدارة هذه الصحف (منير الدرة رئيساً لمجلس إدارة صوت الشعب، والدكتور خليل السالم للرأي، وكامل الشريف للدستور).

---

(١) وافق مجلس الأعيان على تعديل المادة ١٦ من قانون المطبوعات، بحيث أصبح نصها كالتالي: لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير منح الرخصة بإصدار المطبوعة الصحفية أو بإعادة ترخيصها أو برفض منحها أو بسحبها أو بإلغائها على أن يقترن قرار المجلس بإصدار الرخصة أو بإعادة الترخيص بالإرادة الملكية السامية.
(باستثناء حالات السحب والإلغاء، يكون قرار مجلس الوزراء قطعياً وغير قابل للطعن أمام أية جهة إدارية أو قضائية، ويقوم الوزير بتبليغ القرار لطالب الرخصة أو لمالك المطبوعة الصحفية حسب مقتضى الحال (الدستور، ٢٩/ ٢/ ١٩٨٨م: ١٢).

كما اتخذت اللجنة قراراً بتعيين مدراء عامين للصحف ورؤساء تحرير لها[1]. وعملت اللجنة أيضًا على تقليص ملكية أصحاب الصحف الأصليين إلى ٥٪ من الرأسمال الكلي، إذ تم الضغط على المالكين الأصليين لبيع أسهمهم لشركات استثمارية رسمية، وبذلك أصبح القطاع العام يملك نسبة عالية من الأسهم في هذه الصحف.

وفي كتاب التكليف الملكي للحكومة التي جاءت للحكم إثر ذلك، كانت هناك إشارة واضحة إلى ضرورة «احترام الحرية المسؤولة في التعبير عن الرأي ودعم حرية الصحافة وفق الأسس الوطنية المتعارف عليها عالميًا والقائمة على مفهوم وحدة الانتماء والهدف للشعب وتعدد الاجتهادات للأفراد، فلا انفلات ولا اختناق»[2].

ومع مجيء حكومة جديدة، عدلت لجنة الأمن الاقتصادي في ١١/ ١٢/ ١٩٨٩م عن قراراتها السابقة. وأعادت مجالس الإدارة السابقة للمؤسسات الثلاث. لكن الملكية الصحفية لم تتأثر بهذا الإجراء. وكانت هذه الخطوة نتيجة للأجواء الديمقراطية التي أخذت تسُود البلاد في أعقاب أحداث الجنوب وما تلاها من تفاعلات أدت إلى إجراء الانتخابات النيابية في أواخر ذلك العام، وما صاحب ذلك من توجه لإلغاء الأحكام العرفية[3].

صحف ومجلات

بالإضافة إلى الصحف اليومية الثلاث ـ الرأي والدستور وصوت الشعب ـ كانت تصدر في الأردن خلال المرحلة الثالثة الصحف الأسبوعية التالية:

(١) الرأي، ٢٦/ ٨/ ١٩٨٨م: ١.
(٢) الدستور، ٢٨/ ٣/ ١٩٨٩م: ٧.
(٣) الرأي، ١٢/ ١٢/ ١٩٨٩م.

اسم الصحيفة	صاحبها	تاريخ الصدور
أخبار الأسبوع	عبد الحفيظ محمد	١٩٥٩
الصحفي	ضيف الله الحمود	١٩٦٤
اللواء	حسن التل	١٩٧٢
فارس	فخري أبو حمدة	١٩٧٣
صحافة اليرموك	قسم الصحافة والإعلام (جامعة اليرموك)	١٩٨٢
شيحان	الدكتور رياض الحروب	١٩٨٤

وتميزت الصحفي عن غيرها من الصحف الأسبوعية بأسلوبها الذي يعتمد الطرفة والأدب والنقد. كما أن الصحيفة تقوم على جهود صاحبها الذي يحرر معظم موادها. أما صحافة اليرموك فكانت تختلف عن بقية الصحف الأخرى باعتبارها صحيفة مجتمع لمحافظة إربد يتولى تحريرها طلبة قسم الصحافة والإعلام بجامعة اليرموك، ولذلك فهي تصدر في أوقات الدراسة على مدار العام. وجريدة فارس كانت موجهة إلى الجيل الصاعد. وكانت أيضاً قد صدرت صحيفة شيحان الأسبوعية الشعبية للفترة بين ١٩٨٤م ومطلع ١٩٨٦م، وكان رئيس تحريرها الدكتور رياض حروب (انظر ترجمته). وبعد إيقافها أخذت تصدر من خارج الأردن.

ومن المجلات الأسبوعية والشهرية التي صدرت عن القطاع الخاص في الأردن في هذه المرحلة، مجلة الاثنين ومجلة الفجر الاقتصادي. ولكن لا بد من القول إن الصحافة الأسبوعية لم تتطور بشكل موازٍ لتطور الصحافة اليومية[١]. إضافة إلى محدودية توزيعها. ويمكن أن يستثنى من ذلك مجلة الأفق الاقتصادي (لمريود التل وطارق مصاروة) التي ظهرت عام ١٩٨٢م لفترة ثم أوقفت.

---

(١) غنيم، ١٩٨٤م: ٥٥.

وكانت مجلة الأفق الاقتصادي قد صدرت بالتعاون ما بين التل ومصاروة من جهة، وبين فهد الفانك وشركة المؤسسة الصحفية الأردنية (التي تصدر الرأي والجوردان تايمز) من جهة ثانية. وصدر من الأفق عشرون عدداً قبل أن تقرر الحكومة إقفالها وسحب امتيازها لأنها تكتب في السياسة، وليس الاقتصاد، كما تمَّ الترخيص لها على أساسه.

ويذكر الدكتور فهد الفانك أن بعض الشركات والبنوك قررت عدم الإعلان والاشتراك فيها «بسبب صريح هو عدم رضاها عن بعض افتتاحياتها ومعالجتها الاقتصادية».[1]

وواصلت الصدور عن المؤسسات الرسمية والحكومية مجلات ودوريات مختلفة من أبرزها الأجنحة عن الخطوط الجوية الأردنية عالية، والتنمية عن وزارة الإعلام، وأفكار عن وزارة الثقافة، والشباب عن وزارة الشباب، وهذه كلها شهرية. وعن جامعة اليرموك صدرت مجلة اليرموك، وعن الجامعة الأردنية صدرت المجلة الثقافية، وهما مجلتان ثقافيتان صدرتا فصلياً. وندر أن خلت دائرة أو مؤسسة أو وزارة من مجلة تصدر عنها.

وصدرت عن الجامعات الأردنية مجلات علمية متخصصة مُحكمة. فعن الجامعة الأردنية صدرت مجلة دراسات، وعن جامعة اليرموك أبحاث اليرموك، وعن جامعة مؤتة مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، وعن مجمع اللغة العربية الأردني مجلة علمية تحمل اسم المجمع.

صحافة مستقرة

يتضح مما سبق أن الصحافة اليومية أينعت في هذه المرحلة ووصلت مستوى متقدماً، ضاهت به أحسن الصحف اليومية العربية. لقد تميزت هذه الصحافة

(١) ١٩٩٧م.

باستقرارها المالي، وتقدمها الفني، وازدياد صفحاتها، وتنوع معالجاتها، وما نجم عن ذلك من اتساع في الخدمات التي تقدمها لتلبية حاجات القراء في مختلف القطاعات والمجالات (فهي تفرد ملاحق رياضية وأدبية وللأسرة والأطفال، وتقدم صفحة من الخدمات الضرورية تشمل أرقام الهواتف المهمة، والأطباء والصيادلة المناوبين، والنشرة الجوية، وأسعار الفواكه والخضروات، وأخبار السوق المالية، وبرامج الإذاعة والتلفاز، الخ.). وبرز فيها عدد من الصحفيين البارعين، أصحاب الأعمدة اليومية، الذين يكتبون في كافة المجالات التي تهم القارئ. كما أن الإعلان أخذ يشغل حيزاً معتبراً في بعضها يصل إلى حوالي ثلث المساحة الكلية، أو يزيد. وكتب فيها كتاب من خارج جهازها، من الأردن، أو الدول العربية، كانوا يناقشون بعض القضايا المهمة. وبهذا أصبحت الصحف أحياناً ساحة للحوار وتبادل الرأي في القضايا المختلفة المسموح بها ضمن حدود قانون المطبوعات والنشر. لهذه الأسباب كلها، ارتفع توزيع الصحف، وغدت مطلوبة جماهيرياً. ومن الأمور الأخرى التي ساهمت في نمو الصحف، تقدم المجتمع الأردني، والهجرة إلى المدن التي اتسعت كثيراً، وارتفاع نسبة التعليم، وتقدم المواصلات، ورخص أسعار الصحف الأردنية (بالمقارنة مع بعض الصحف العربية)، والطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد بين عامي ١٩٧٨-١٩٨٢م.

ومن الأسباب الرئيسية في نجاح الرأي والدستور، على وجه الخصوص، وارتفاع نسبة توزيعهما، أنهما قديمتان اعتاد الناس على الإقبال عليهما، خاصة وأن الإعلان فيهما فاق كثيراً الإعلان في صوت الشعب. ويلعب الإعلان دوراً مهماً في تنشيط الحياة الاقتصادية والتجارية، ويفضل القطاع التجاري الصحف التي تحتوي على الإعلان عن غيرها. ومن ناحية ثانية، فإن تشابه المضامين الإخبارية في هذه الصحف، بسبب اعتمادها على مصادر واحدة تقريباً (وكالات

الأنباء العالمية والعربية والمحلية ـ والمراسلون المحليون) يجعل القارئ يُقبل على الصحيفة التي تعنى بتقديم مواد تحليلية أقوى من غيرها، سواء في مجال الكتّاب من خارج الجريدة، أو من داخلها، كالمحللين أو المعلقين الصحفيين. فإذا ما توافر هذا العامل، وعززه إعلان وفير، فإن الإقبال سيتضاعف حتماً على صحيفة ما دون الأخرى، ويزداد توزيعها تبعاً لذلك.

ولا يكتمل الحديث عن هذه المرحلة دون الإشارة إلى قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٧٣م. إن التقدم الذي أحرزته الصحافة الأردنية ظل يعاني في ظل عدم تطوير هذا القانون، ولو بصورة تقربه من القانون الأول الذي صدر عام ١٩٥٣م، والذي جعل للقضاء الكلمة الفاصلة في أمور الصحافة. وفي هذا المجال، فإن الندوات الإعلامية التي عقدت، والكتاب والمفكرين الذين ناقشوا هذه المسألة، طالبوا جميعاً بإجراء تعديل ملائم عليه.

إن مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، الإجراءات التي تمت في الستينيات وأدت إلى دمج الصحف، فكانت الدستور حصيلتها، والتي تمت في السبعينيات وأدت إلى إصدار الرأي شبه رسمية (قبل بيعها للقطاع الخاص) فنجحت واتسع انتشارها، والتي تمت في الثمانينيات وأدت إلى إصدار صوت الشعب بإدارة رسمية، إضافة إلى قرارات الحد من نشر الإعلانات الاجتماعية، وتوسيع قاعدة الملكية ـ هذه الإجراءات مثّل بعضها قرارات هادفة ساعدت في وصول الصحافة إلى أن تصبح مؤسسية ضخمة، توظف المئات بدل العشرات، وتستخدم المصادر المحلية والعالمية للأخبار على حد سواء بدل الاعتماد على طاقات محررين معدودين، وتنتشر لتصل إلى كل قرية ومدينة، وتفتح صفحاتها لأفكار الجميع؛ بينما مثل بعضها الآخر تدخلاً صريحاً في ملكية الصحافة الخاصة بما يشكل خروجاً عن القاعدة التي طبقت منذ عام ١٩٢٧م.

على أية حال، فإن هذه الإنجازات لم تكن لتكتمل، كما أشار النقاد، دون الدفع باتجاه المزيد من حرية التعبير، وذلك في إطار النص الدستوري للمادة (١٥) التي تكفل حرية الرأي، مما يمكن الصحافة من أن تقوم بدورها الحقيقي كسلطة رابعة رقيبة على السلطات الأخرى، وكساحة مفتوحة لتبادل الرأي والحوار البناء في كل ما يسهم برفعة المجتمع وتقدمه.

اللجوء للرمز

حفلت كتابات هذه المرحلة بمشاعر معاناة الصحفيين، مما نجده منشوراً على صفحات الصحف بأقلام محرريها أنفسهم، وها هو بدر عبد الحق، المحرر وكاتب المقالة في جريدة الرأي اليومية، ومدير تحرير مجلة أفكار ذات يوم، يكتب مقالة بعنوان (عقول الحالمين وقلوب العاشقين) يبين فيها كيف أنه يضطر طيلة الأسبوع لطرد «أفكار شيطانية» لا لسبب إلا لأنها:

«تجنح دائمـاً إلى الاقتراب من المحظورات والمحارم، وتلح على البحث عن المخفي، الذي لا بد أن يكون أعظم دائمـاً. ومع استمرار هذه الأزمة نشأت لدي عادة قبيحة، تتلخص في الابتعاد ما أمكن عن الموضوعات الحساسة، تجنبـاً للمشاكسة وإثارة الضجيج. أي إني باختصار، آثرت أن أكون من الذين يغلقون أبوابهم في وجه الريح، أو من الذين (يمشون الحيط الحيط ويقولون يا رب الستر). وكان من نتائج هذه العادة، أنني وجدت نفسي أركب المركب السهل»[١].

كذلك كتب إبراهيم أبو ناب أن «جزءاً لا بأس به من جهدي أنصب على محاولة الاحتيال على الرقيب»، الأمر الذي دفعه للجوء إلى «أسلوب التلغيز حينـاً أو أسلوب ما بين الهزل والجد حينـاً آخر»[٢].

(١) الرأي، ١١/ ٥/ ١٩٨٥م.
(٢) الرأي، ٢٠/ ٥/ ١٩٨٩م.

إن ركوب المركب السهل حوّل الصحافة في النصف الثاني من الثمانينيات إلى صحافة موالية شبه رسمية لا روح فيها لولا المقالات والأعمدة والكتابات المتفرقة، الناقدة حيناً بأسلوب صريح، أو بأسلوب غير صريح. وكان قانون المطبوعات سيفاً مسلطاً على الصحف، يغلقها أو يوقفها بقرار الحاكم العسكري لأوهى خبر لا يناسب الحكومة.

وتطرق الدكتور نبيل الشريف رئيس تحرير الدستور لاحقاً، إلى عدد من خصائص الصحافة الأردنية في مرحلة الأحكام العرفية، أوجزها على النحو التالي[(١)]:

- الطرح الأحادي: فقد كان رأي الحكومة فقط هو الرأي المسموح بنشره، ولم يكن يسمح بالاقتراب مما يمكن اعتباره «تشويشاً» على الموقف الرسمي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وحتى الأدبية.
- اعتبار الرأي الآخر مهما كان نوعه مؤذياً للدولة وليس للحكومة، صادراً عن نوايا خيانية تدميرية خبيثة معبراً عن آراء جهات داخلية أو خارجية لا تضمر خيراً للبلد.
- اعتبار الصحافة بوقاً للحكومة تزين قراراتها، وتبرر سقطاتها.

وكان طبيعياً في هذه المرحلة أن يقوم كل الوزراء -خصوصاً وزير الإعلام- بتحديد طريقة تناول الصحيفة لأحداث ذلك اليوم، وكيفية إبراز بعض الأخبار وتقزيم بعضها الآخر.».

وفي دراسة تحليلية لخصائص الصحافة الأردنية في نهاية هذه المرحلة، ممثلة بصحيفة الرأي اليومية، أظهرت النتائج «عدم قدرة الصحيفة على إقامة التوازن

---

(١) (المعارضة في الإعلام المقروء) في: دور الإعلام في الديمقراطية، تحرير حواتمة، ١٩٩٥م: ١٢-١٣.

بصورة كافية على الصعيد المحلي في تغطية المدن والريف، وفي تغطية الشؤون الرسمية مع غير الرسمية». فالصحيفة أبدت اهتماماً عالياً بالمضامين التي تغطي شؤون القطر الأردني (٦٥ , ١٨٪) فاق ما كرّسته لتغطية شؤون العاصمة والمدن والقرى معاً (٥ , ١٥٪). وينطبق هذا على تخصيصها لنشاط العاصمة وأخبارها حيزاً واضحاً (٨ , ٦٪) يقل قليلاً عما خصصته لبقية مدن المملكة (٩ , ٧٪)، في حين خصصت للريف حيزاً ضئيلاً جداً (١٥ , ١٪). إضافة إلى هذا، شغلت تغطية الشؤون الرسمية مساحة كبيرة نسبياً (٦ , ١٩٪) أكبر بقليل من المساحة التي شغلها نشاط القطاع الخاص غير الرسمي (٩ , ١٤٪). وقد اعتمدت الصحيفة في تغطية الأخبار المحلية على مصادرها الخاصة بها (٢٥ , ١٠٪) من المراسلين والمحررين، واعتمدت على وكالة الأنباء الأردنية (بترا) في تغطية ما نسبته (٢٩ , ٥٪) مما زود «الجريدة بنصف المساحة المخصصة للأخبار». وقد شكلت الأخبار المستقاة من (بترا) سُبع الأخبار التي نشرتها الجريدة، كان ثلاثة أرباعها معنياً بتغطية الشؤون المحلية، والباقي مجتمعاً (٤ , ١٪) استخدم لتغطية الأنباء العربية والعالمية وشؤون الوطن المحتل كما بثتها الوكالة. هذا الأمر أظهر بصورة واضحة الاعتماد شبه الكلي على الوكالة المحلية في تغطية الشؤون الرسمية، إذ ظهرت النتائج أيضاً أن ما نشرته الجريدة من وكالة بترا توزع في غالبيته باتجاه تغطية الأخبار الرسمية (٨٧ , ٢٪)، والباقي (٠٢ , ١٪) للأخبار غير الرسمية[١].

قوانين المرحلة الثالثة

الملامح العامة لقانون (١٩٦٧م) : في هذه المرحلة خضعت الصحافة لأحكام قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٧٣م، الذي يتشابه في بنوده مع

(١) عصام الموسى، ١٩٨٨م: ١٠٠-١٠٩.

قانون المطبوعات لعام ١٩٦٧م، عدا أنه اشترط توافر عشرة آلاف دينار كرأسمال لإصدار الصحيفة اليومية، وثلاثة آلاف دينار للصحيفة الأسبوعية. كما أنه حدد المحظورات التي لا يجوز للصحافة تجاوزها، وبيّن العقوبات المترتبة على المخالفات، فقد نصت المادة (٧٥) من هذا القانون على أن «كل من يرتكب مخالفة للقانون أو أي نظام صادر بموجبه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بكلتا العقوبتين». كما أنه أعطى لمجلس الوزراء - بتنسيب من وزير الإعلام - الصلاحية لإلغاء رخصة المطبوعة، أو تعطيلها مدة لا تقل عن أسبوع أو بغرامة «لا تقل عن ١٥٠ ديناراً ولا تزيد على ٥٠٠ دينار»(المادة ٢٣).

نص القانون في مادته الثالثة على أن «الصحافة والمطبعة والمكتبة ودار النشر ودار التوزيع حرة، ولا تقيد هذه الحرية إلا في نطاق القوانين العامة وأحكام هذا القانون» وعرّف القانون الصحافة بأنها «مهنة إصدار المطبوعات الصحفية»، واشترط وجود محرر مسؤول أتم الحادية والعشرين من العمر وأن يكون حائزاً على شهادة الدارسة الثانوية مع ممارسة العمل الصحفي مدة خمس سنوات، أو جامعياً: وأجاز لكل من عمل في جهاز إعلامي رسمي أو أهلي مدة خمس سنوات متتالية ممارسة العمل الصحفي، كما اشترط تفرغ الصحفي لمهنته. ولإصدار الصحيفة، اشترط الحصول على رخصة رسمية وتوفر رأس مال مناسب وعدد من المحررين والاشتراك بوكالتي أنباء عالميتين. وخول القانون مجلس الوزراء الحق « بمنح الرخصة أو عدم منحها» بقرار قطعي (المادة ١٩)، ولم يشترط إيداع ضمانه مالية لدفع الغرامة، وحدد المحظورات والعقوبات. وتألف القانون من الأقسام التالية: أحكام عامة، الشروط الواجب توافرها في الصحفي والمحرر المسؤول، شروط الترخيص بإصدار المطبوعة الصحفية

والحالات التى تلغي فيها الرخصة، الشروط المترتبة على المطبوعة الصحفية عند صدورها وبعده، اسم المطبوعة وانتقال ملكيتها، المطبوعات الأجنبية، الرد والتصحيح، جرائم المطبوعات، فيما يحظر نشره، الأخبار الكاذبة والقدح والذم، التحريض على ارتكاب الجرائم، التهديد، المسؤولون عن جرائم المطبوعات، أصول المحاكمات، نشر الأحكام، المطابع، دور النشر والمكتبات وبيع المطبوعات، أحكام عامة.

الملامح العامة لقانون (١٩٧٣م): وعرّف القانون الصحفي بأنه «من اتخذ الصحافة مهنة أو مورد رزق لأحكام هذا القانون». وعرف الصحافة بأنها « مهنة إصدار المطبوعات الصحفية». واشترط في الصحفي أو المحرر المسؤول أن يكون قد أتم الثالثة والعشرين، حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية مع ممارسة العمل الصحفي مدة خمس سنوات، أو جامعياً متخصصاً في الصحافة (بدون خبرة)، أو جامعياً مع خبرة سنة واحدة. كما اشترط على الصحفي التفرغ لمهنته، وأجاز ممارسة المهنة لكل من عمل في جهاز إعلام رسمي أو خاص مدة ثلاث سنوات متتالية. ولإصدار الصحف، اشترط الحصول على رخصة رسمية، وتوفر رأسمال مناسب، وعدد من المحررين، والاشتراك بوكالتي أنباء عالميتين، وتقديم ضمانة مالية لدفع الغرامة. وخول القانون مجلس الوزراء صلاحية منح الرخص أو عدمها أو سحبها» بقرار قطعي (المادة١٦) وحدد المحظورات والعقوبات.

خصائص صحافة المرحلة الثالثة

من يمعن النظر في مضامين الصحف اليومية الرئيسية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، يلاحظ الاهتمام الذي أولته هذه الصحف للأخبار

أولاً. لقد شكلت الأخبار المادة الرئيسة في مضامين هذه الصحف، بصورة أظهرت الاعتماد المتزايد على وكالات الأنباء المختلفة: المحلية والعربية والعالمية. وجاءت الإعلانات لتحتل المرتبة الثانية في حجم المساحة التي شغلتها، مما يعني توفير دخل متزايد لهذه الصحف يكفل لها النهوض بمستواها، دون ضغوط مادية. وشغلت التحليلات والتعليقات حيزاً معتبراً، جاء في المرتبة الثالثة بعد الأخبار والإعلانات. وقد برزت في هذه الحقب أقلام رائدة عبرت عن هموم الناس الوطنية والقومية والحياتية. إضافة إلى هذا، حفلت الصحف بمواد متنوعة أخرى: كالأدب، والصور، والرسوم، والمواد الترفيهية، والخدمات الثابتة، مما يعنى ازدياد الاهتمام بجذب القارئ إليها وتلبية احتياجاته المختلفة.

أما التنوع في مصادر الأخبار من الوكالات المختلفة، فيعني أيضـًا نقلة نوعية باتجاه تقديم أخبار مختلفة الأصول. هذا الاعتماد بشكل رئيسي على ثلاثة مصادر: الوكالة الأردنية (بترا لاحقـًا)، ورويترز، والفرنسية. رغم هذا، فإننا نجد الصحف تعتمد اعتماداً بينـًا على مصادرها الخاصة في الحصول على المضامين التي تنشرها. ويمكن تلخيص خصائص الصحافة في المرحلة الثالثة بما يلي:

١- تميزت الصحافة اليومية بتنامي القاعدة الاقتصادية، بحيث أصبح رأسمال الصحف الرئيسية يزيد على المليون دينار.

٢- خضعت لأحكام قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٧٣م (والذي هو امتداد لقانون ١٩٦٧م ـ الذي أوقفه مجلس الأمة بعد العمل فيه بشكل استثنائي لمدة عام).

٣- حققت الصحافة اليومية انتشاراً واسعـًا، إذ ناهز ما طبعته الصحف اليومية الثلاث الرئيسية، نحو مئتي ألف نسخة. وقد ازدادت قاعدة القراء، وزادت

الإعلانات في بعض السنوات على ٤٥٪ من المساحة الكلية، مما حقق لها استقلالاً مادياً.

٤- ازداد عدد الصفحات حتى وصل إلى ٢٠-٣٠ صفحة وأحياناً أكثر.

٥- اعتمدت الصف الضوئي والأوفست ـ وصارت لمطابعها القدرة على طبع ٣٥ ألف نسخة في الساعة (بالمقارنة مع المراحل السابقة حين كان صف الأحرف يدوياً، أو على آلات اللينوتايب).

٦- لم يقتصر توزيعها على الداخل، بل تعداه إلى خارج الأردن أيضاً.

٧- اشتركت الصحف بوكالات أنباء محلية وعربية وعالمية متعددة، ووظفت المراسلين، وأرسلت بعضهم إلى مواقع الأحداث المهمة.

٨- نجحت الصحف اليومية في الوصول إلى المدن والقرى المختلفة، وعينت مراسلين محليين يوافونها بأهم الأخبار فيها، رغم ضآلة التغطية النسبية لهذا القطاع الهام.

٩- أخذت الصحف تبدي اهتماماً بالقضايا المحلية، فقامت من خلال كتابها، أو المساهمين فيها من القراء والكتاب، بتسليط الضوء على الكثير من القضايا التي تهم المواطنين.

١٠- اهتمت الصحف بإفراد ملاحق خاصة للأدب والرياضة والشباب والأطفال والعلوم والتكنولوجيا والدراسات.

١١- وقد نشطت الصحف الأسبوعية أيضاً وظهرت بعض الصحف المنافسة منها وواسعة الانتشار ـ خاصة جريدة شيحان الشعبية.

١٢- وفي كافة الصحف، اليومية والأسبوعية، برز عدد من كتاب الأعمدة اليومية أو الأسبوعية الذين استقطبوا بكتاباتهم اهتمام القراء وحازوا على إعجابهم.

١٣- عملت هذه الصحف على إفراد صفحات تكون بمثابة مراجع يومية للخدمات اللازمة للقراء: كالهواتف الضرورية، ومواعيد إقلاع الطائرات ووصولها، وحركة البواخر في ميناء العقبة، وهواتف مكاتب سيارات الأجرة، والأطباء والصيدليات المناوبة، وأخبار الطقس، وأسعار العملة والخضار والفواكه والأسهم المالية، وبرامج الإذاعة والتلفاز، ومواعيد الصلاة، إلخ.

١٤- صدرت صحف أردنية باللغة الإنجليزية بشكل منتظم، يومي وأسبوعي.

١٥- عملت الحكومة على إصدار صحيفة شبه رسمية (الرأي)، وكان ذلك لفترة قصيرة بين الأعوام ١٩٧١-١٩٧٤م، ثم باعتها إلى القطاع الخاص، فبقيت الصحافة منذ عام ١٩٢٧م ثمرة جهد هذا القطاع، رغم ما اعتور مسيرتها من تدخلات حكومية في نهاية هذه المرحلة صبت في محصلتها النهائية في تحويل العمل الصحفي، إلى عمل مؤسسي ضخم مملوك من قطاعين: خاص وعام.

١٦- تعرض الصحفيون خلال هذه المرحلة لضغوط رقابية حدت من حرية التعبير بشكل واضح، ونجم عن ذلك اضطرار الصحفي للعمل في جو متشدد من الرقابة الذاتية والخارجية.

١٧- ظهر انحياز في نشر الأخبار التي بثتها وكالة الأنباء المحلية، بترا، خاصة في المجال الرسمي، كما ظهر انحياز بإزاء نشر أخبار العاصمة على حساب أخبار المناطق الأخرى في المملكة. وهكذا، ورغم النجاح المادي، والتقنية الرفيعة التي بلغتها الصحافة الأردنية، فإن سقف حرية التعبير المتاح قد تقلص في أواخر هذه المرحلة تحديداً، فصارت الصحف ناقلاً جيداً لوجهة النظر الرسمية، عملت على موازنته بنشر آراء ومقالات متباينة قدر الإمكان.

١٨- مثلت الرأي والدستور الخط الصحفي الذي أثبت نجاحه في تجربة الصحافة الأردنية منذ فجر تاريخها. وأصبح المستوى الذي بلغته هاتان الصحيفتان يشكل المعيار المقبول للإنجاز الصحفي. ولهذا، فإن الحفاظ على هذا المستوى ـ المعيار ـ استدعى توقف الصحف التي لم تستطع مماشاته والتقيد بقوانينه. بل إن شخصية الرأي قد قويت إلى الحد الذي أباح لها في أوائل الثمانينيات مهاجمة وزارة الإعلام نفسها. ورغم هذا، فإن إيقاف الرأي والدستور مرات عديدة، رغم موالاتهما للدولة، كشف سلطوية قانون المطبوعات والنشر، وصار من الضروري إما تغيير القانون نفسه، أو العمل على تحجيم الاستقلالية المتنامية للصحافة اليومية.

١٩- نجحت الحكومة في نهاية هذه المرحلة في تحويل الصحيفتين اليوميتين الخاصتين، الرأي والدستور، إلى مؤسستين عامتين، فتحققت بذلك أهداف الدمج (١٩٦٧م) السابقة. بل إن تحول الصحف إلى مؤسسات بهذه الصورة كان عامل ضغط عليها، لما للمؤسسات من واجبات والتزامات تعمل على التقيد بها بما يضمن سيرها دون توقف.

وبكل هذا نجحت الصحف في أن تصبح مطلباً جماهيرياً، محققة دورها كوسيلة اتصال جماهيري، يتعرف القارئ من خلالها على أهم مجريات الأحداث اليومية والاقتصادية، المحلية والعربية والعالمية، وشؤون الوطن المحتل.

الفصل الخامس

المرحلة الرابعة

الصحافة في ظل الديمقراطية

صحافة تعددية متنوعة

١٩٨٩ـ١٩٩٩

توطئة:

يظل الثامن من تشرين الثاني ١٩٨٩م حياً في ذاكرة الأردنيين، إذ في ذلك اليوم جرت الانتخابات النيابية لمجلس النواب الحادي عشر الذي شاركت فيه الأحزاب الأردنية، معلنة بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية الأردنية، بالعودة لنهج حرية التعبير، وبعد توقف زاد على عشرين عاماً من الأوضاع العرفية. وتعززت هذه المرحلة الجديدة بإقرار (الميثاق الوطني) في حزيران ١٩٩١م.

كان ولوج الأردن مرحلة الديمقراطية في أعقاب هبة نيسان[١] عام ١٩٨٩م إيذاناً بفتح صفحة جديدة من حرية التعبير قريبة الشبه بمرحلة الخمسينيات وإن كانت تتفوق عليها بالنضج والمرجعية الراسخة في التشريعات التي صدرت خلالها. وقد كفل الميثاق الوطني الأردني، حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع «واعتبرها حقاً للمواطن» كما هي حق «للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال الوطنية»، شريطة «أن تقوم رسالة الإعلام الأردني على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية، واحترام الحقيقة وقيم الأمة العربية والإسلامية». وتأكد هذا التوجه وتعمق بصدور قانون المطبوعات والنشر الخامس (رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣م) الذي جاء في أعقاب الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩م. وفي منتصف

(١) (هبة نيسان) حققت نجاحاً في الأردن أثرَّ على الحياة السياسية والفكرية. ويمكن قراءة تفاصيل هذه الحركة في كتاب المؤرخ سليمان الموسى (تاريخ الأردن في القرن العشرين – الجزء الثاني). ويرى مؤلف هذا الكتاب ان هبة نيسان كانت بداية الربيع العربي، وفي حين حقق نجاحاً في الأردن، فان الربيع العربي في معظم البلدان العربية لم يحقق أهدافه.

أيار من ذلك العام، أصدر رئيس الوزراء تعليمات لوزارة الإعلام لتسوية مشاكل الصحفيين الذين تم إيقافهم عن الكتابة في الصحف. وأكد رئيس الوزراء على رغبة الحكومة في الحفاظ على حرية الصحافة كي تمارس عملها في إطار الحرية المسؤولة[١]. وكان هذا استجابة لكتاب التكليف الملكي الذي أكد «الصالح العام»[٢] وبهذا، بدأت مرحلة جديدة، هي مرحلة التعددية وحرية التعبير.

الصحافة الأردنية والديمقراطية

وفي ظل الانفتاح الديمقراطي، شهدت الساحة الأردنية فيضاً من الصحف الجديدة، اليومية والأسبوعية بين مستقلة وحزبية، التي صدرت في ظل قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٣م. وتعتبر الصحافة في الحياة الديمقراطية سلطة رابعة رقيبة على السلطات الأخرى، وأداة فاعلة لتقويم مسيرة الديمقراطية كلما خرجت عن طريقها القويم، من خلال تسليط الضوء على المثالب والعيوب، والغوص فيما وراء الأحداث بما يعريها ويكشف جذورها، وينافح عن المصلحة العامة للأمة. كما تسمح السوق الحرة لتبادل الأفكار ببلورة الرأي وإنضاجه، بما يعد مشاركة فعالة من جانب جميع الأطراف ذات الصلة في عملية اتخاذ القرار. وتسمح الديمقراطية بظهور صحف جديدة دون قيود تذكر، مما يشكل تحدياً للصحافة القائمة، ودعوة لتطوير العمل الصحفي، لأن البقاء في هذه الحالة يكون للصحيفة التي تلبي احتياجات الرأي العام للمعرفة بصورة أفضل.

وفي هذه الأجواء حافظت الرأي والدستور على مكانتيهما، وحققتا انتشاراً واسعاً وأرباحاً مادية جيدة للمساهمين. في المقابل، تعثرت (صوت الشعب) وبلغت خسائرها مع مطلع عام ١٩٩٥م أكثر من خمسة ملايين دينار أردني[٣]

(1) The Jordan Times, May 16, 1989.

(٢) الرأي، ٢٠/ ٥/ ١٩٨٩م.

(٣) حسن، الرأي، ١/ ٣/ ١٩٩٥م.

الأمر الذي حدا بوزير الإعلام إلى إصدار قرار بإيقافها في ١٢/ ٢/ ١٩٩٥م، وتم بيعها بالمزاد، فاشترتها (شركة الاستثمار الإعلامي) ـ صاحبة جريدة الأسواق بمبلغ ٢,٨ مليون دينار، شريطة الاحتفاظ بموظفيها والعاملين فيها من صحفيين وفنيين.

وكانت صوت الشعب قد صدرت عام ١٩٨٣م عن شركة دار الشعب، ممثلة منحى جديداً في تاريخ الصحافة الأردنية، فهي جريدة تدار بإدارة رسمية؛ وقد ساهمت في رأسمالها مجموعة مؤسسات رسمية بما يعادل ٦٠٪ من الرأسمال العام، وأشرف على إدارتها مجلس إدارة تألف من أحد عشر عضواً، سبعة من القطاع العام، وأربعة من القطاع الخاص. هذا الوضع أدى في النهاية إلى عرقلة مسيرة هذه الجريدة، إذ تم تعيين «اثنين وعشرين [مسؤولاً] من رئيس مجلس إدارة ومدير عام ورئيس تحرير لها خلال اثني عشر عاماً مما جلب التعثر والخسائر الفادحة للجريدة»[١]، مبرهناً « أن الصحافة الحكومية غير ناجحة».[٢]

وكانت الأسواق قد صدرت أسبوعية في مطلع عام ١٩٩٢م متخصصة في شؤون المال والاقتصاد برأسمال يناهز المليون دينار تقريباً. وفي نهاية عام ١٩٩٣م تحولت إلى يومية، اقتصادية سياسية، وتميزت عن غيرها بلونها البرتقالي، وبملاحقها اليومية.

كذلك استأنفت مجلة الأفق (رئيس تحريرها طارق مصاروة) صدورها في نيسان ١٩٩٢م كمجلة سياسية هذه المرة. غير أنها توقفت عام ١٩٩٥م لأسباب مالية.

---

(١) ذبيان، الرأي، ٢٠/ ٢/ ١٩٩٥م: كذلك انظر شيحان (١٥/ ١٠/ ١٩٩٤م) وتصريحات رئيس التحرير المسؤول عبد السلام الطراونة حول علاقته بالمدير العام لصوت الشعب ورئيس مجلس الإدارة عبد الحي المجالي آنذاك، الذي أقاله من منصبه لأنه رفض نشر مقالة افتتاحية تتضمن بأن الحكومة باقية، إضافة إلى مقالات أخرى ضد شخصيات أردنية.

(٢) الريماوي، الرأي، ١٨/ ٢/ ١٩٩٥م.

كما أصدر باسم سكجها جريدة (آخر خبر) في مطلع عام ١٩٩٠م ـ إحياء لذكرى جريدة والده إبراهيم التي صدرت عام ١٩٥٠م ـ أسبوعية في بادئ الأمر (من خارج الأردن)، ثم تحولت بعد إجازتها من دائرة المطبوعات في مطلع عام ١٩٩٣م إلى يومية. وقد صدرت عن شركة مساهمة برأسمال يزيد على مليون ونصف مليون دينار. وكانت تصدر عند الظهر كل يوم، لكن نتيجة لاختلاف مجلس الإدارة مع هيئة التحرير حول سياسة الصحيفة، تم إيقافها مع نهاية عام ١٩٩٤م.

ومن الصحف الأسبوعية التي باشرت الصدور من داخل الأردن بعد حصولها على ترخيص من دائرة المطبوعات جريدتا (شيحان والبلاد). وقد صدرت كلتاهما قبل ذلك من خارج الأردن أو من المنطقة الحرة. وحققت شيحان لرياض الحروب نجاحاً فصارت «الأكثر شعبية وانتشاراً، ونجحت في تقديم المادة البرلمانية بصورة جذابة، إضافة إلى جو السخرية الذي كان من وجهة نظر البعض (سوقياً)»[(١)].

في عام ١٩٨٤م بدأت رحلة د. الحروب مع الصحافة حين قرر مع مجموعة من الشباب المثقف إصدار جريدة شيحان الأسبوعية في مطلع ذلك العام، ونال امتياز إصدارها كصحيفة اجتماعية، فصدرت نصفية برأسمال مقداره خمسة آلاف دينار. ومع الأيام اتسعت دائرة توزيعها مع ازدياد نقدها الساخر وطابعها الشعبي. وكانت الصحيفة توزع في بداياتها عشرة آلاف نسخة[(٢)].

بعد عام ونيف أوقفت الحكومة الصحيفة لخروجها عن حدود امتيازها، فأصدرها الحروب، رئيس مجلس الإدارة، من اليونان، وصارت ترسل بالطائرة للأردن، عبر بوابة الرقابة «كأية صحيفة خارجية». وبعد عامين، عادت شيحان

(١) جميل النمري (في اقتباس لنضال منصور)، الحدث، ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧م.
(٢) الرواجفة، دراسة غير منشورة عن شيحان.

إلى عمّان وصارت تخضع موادها لمراقبة مسبقة قبل الطباعة. وأوقفت مرة ثانية لنشرها كاريكاتيراً يمس إحدى الدول الشقيقة، فخرجت إلى مصر تطبع فيها، وترسل من هناك إلى الأردن.

مع عودة الديمقراطية، عادت شيحان عام ١٩٩٠م تصدر من عمّان، ولكن بامتياز سياسي اجتماعي هذه المرة.

وحين كانت تعد العدة لنشر مقابلة مع أحمد الجلبي (مدير بنك البتراء) الذي كان هارباً من الأردن، داهمت قوات الأمن مكاتب الصحيفة، وصادرت المواد، وأودع رياض الحروب السجن لمدة ثلاثة أيام بتهمة نشر معلومات تسيء لسمعة الأردن[1].

في هذا المناخ أثارت شيحان قضايا ساخنة (الغذاء والدواء، والنفير الإسلامي)، مما أدى إلى ازدياد انتشارها حتى جاوز المئة ألف، توزع داخل الأردن وخارجه (بنسبة ٢٠٪ على الأقل). وفي هذا يقول الحروب إن نجاح جريدته مبعثه قربها من الناس، فهي تعكس تفكير المواطن البسيط، وتطرح قضايا جدلية، وتدافع بشدة في وجه وزارة الإعلام، عن إغلاق الصحف، البلاد وحوادث الساعة، كما أنها تنشر الأمور التي لا تنشرها الصحف الأخرى.

هذا النجاح، قاد (دار الفريد للنشر)، التي يرأس إدارتها الدكتور الحروب، إلى إصدار صحف ومجلات أخرى هي، الميدان الرياضي (١٩٩٣م)، وحوادث الساعة (١٩٩٤م)، ولونا (١٩٩٤م) وأخيراً عبد ربه الساخرة (١٩٩٦م).

أما (البلاد) فقد صدرت أول الأمر من المنطقة الحرة في منتصف عام ١٩٩١م، وبعد الترخيص لها أخذت تصدر في تموز ١٩٩٣م من عمّان، وقامت سياستها كما جاء في الجريدة على «الإثارة الملتزمة».

(١) مقابلة شخصية، كانون الأول، ١٩٩٦م.

وصـدرت صحيفة (السبيل) في تشرين الأول ١٩٩٣م، معبرة عن وجهة نظر التيار الإسلامي. كما صدرت (المجد) في آذار ١٩٩٤م (رئيس التحرير فهد الريماوي) كجريدة سياسية معارضة معبرة عن وجهة نظر التيار القومي. هذه الصحف الأسبوعية الجديدة، جاءت إضافة إلى جريدتين عريقتين هما (اللواء)، وهي إسلامية معتدلة، لصاحبها ورئيس تحريرها حسن التل، (وأخبار الأسبوع)، التي سبقت الإشارة إليها.

وفي ظل العهد الديمقراطي، وصدور قانون الأحزاب السياسية عام ١٩٩٢م، صدرت صحف حزبية ناطقة باسم أحزابها. ومن الصحف الحزبية التي واصلت الصدور: صحيفة العهد (الناطقة باسم حزب العهد) منذ أواخر عام ١٩٩٢م، (من المنطقة الحرة)، وصحيفة البعث (الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني) منذ مطلع ١٩٩٣م، وصحيفة الوطن (الناطقة باسم حزب التقدم والعدالة) منذ عام ١٩٩٣م، والجماهير (الناطقة باسم الحزب الشيوعي الأردني التي بدأت تصدر منذ عام ١٩٥٧م، أحياناً علنية وأحياناً أخرى سرية، وبشكل غير منتظم).

ومن الصحف الحزبية التي صدرت ردحاً من الزمن أو بشكل متقطع: صحيفة النداء (الناطقة باسم حزب الوطن)، والمسيرة (حزب التقدم الديمقراطي الأردني)، ونداء الوطن (حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني)، والفجر الجديد (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)، والعصر الجديد (حزب الحركة الإسلامية الديمقراطية)، واليقظة (حزب اليقظة)، والأحرار (حزب الأحرار)، والمستقبل (حزب المستقبل). إضافة إلى كل هذا، حصلت أحزاب أخرى على امتيازات لإصدار صحف خاصة بها، ولكنها لم تصل إلى مرحلة الإصدار الفعلي. ويعتبر التمويل العامل الرئيسي في استمرار صدور الصحف الحزبية،

لأن قانون الأحزاب نفسه حدد حجم التبرع الذي يستطيع أن يقدمه عضو الحزب للجريدة بمبلغ خمسة آلاف دينار أردني سنوياً. يضاف إلى هذا الأمر، أن الإقبال على الأحزاب الأردنية بقي محدوداً ـ ولا يتجاوز نسبة ثلاثة لكل ألف شخص. ومما زاد من تفاقم الوضع أمام الصحف الحزبية ـ في رأي صحفي متمرس هو سلطان الحطاب ـ هو «حيرة الأحزاب في تحديد هوية صحفها» إذ إن بعضها «اعتمد الإثارة أسلوباً» لجذب القراء، وبعضها «اعتمد طرح رؤيته وكرر تلك الرؤية دون أن يطورها»، وجميع هذه الصحف «لم يعمد للذهاب إلى الشارع ومحاورة قضايا الجمهور بل اكتفى بصناعة الكتابة من وراء الطاولة ووقع في الإشاعة والتعميم والموقف الموروث»[١]. ربما يكون هذا الرأي مغرقاً في التعميم، لكن تظل الحقيقة، في أن تطور هذه الصحف ارتبط بتوافر كوادر مهنية مدربة، وإمكانات مادية مناسبة، إضافة إلى رؤية واضحة. ومما لا شك فيه أن استمرار الصحف الحزبية مفيد للمسيرة الديمقراطية بما يوفره وجودها من وجهات نظر متنوعة وطروحات متباينة تساعد في تحرير الفكر من سيطرة وجهة النظر الواحدة السلطوية، ويساعد في نمو الفكر الديمقراطي عند المواطن الأردني.

جريدة العرب اليوم

وكانت من أبرز الصحف التي صدرت في المرحلة الرابعة، أصدرها د. رياض الحروب بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٩٧م، وبرزت بشكل خاص في المرحلة الخامسة حيث سيتم مناقشة وضعها في تلك المرحلة.

وصدرت جريدة The Arab Daily عن «شركة العرب اليوم للصحافة» لتكون الصحيفة الثانية باللغة الانجليزية بعد الجوردان تايمز، وجاء في العدد

(١) الحطاب، الرأي، ٢٧/ ٣/ ١٩٩٣م.

٢٣٩ الصادر في ١١/ ١١/ ١٩٩٩م لرئيس التحرير رمزي خوري ان هذا العدد هو الأخير وأن مالك الصحيفة رياض الحروب هو الذي اتخذ القرار بسبب إعادة هيكلة واسعة؛ كما صدرت جريدة اخرى في هذه الفترة هي المسائية عن الشركة الوطنية للصحافة والإعلام برأسمال قدره مليون ونصف دينار بتاريخ ٢٩ / ١٢/ ١٩٩٨م كصحيفة مسائية تصدر ظهراً بحجم التابوليد، وهي بذلك تكون الصحيفة الثالثة التي يصدرها القطاع الخاص.

مشكلات الصحافة في العهد الديمقراطي

مارست الصحافة حقها في حرية التعبير منذ نهاية عام ١٩٨٩م، وكان ذلك قبل صدور قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣م بما يزيد قليلاً على ثلاث سنوات. وقد خاضت الصحف، وخاصة الأسبوعية، في مواضيع مختلفة في هذه الفترة، لم تكن مطروحة من قبل. غير أنه اعتور هذه المسيرة بعض المشكلات، منها:

أ- حرب الخليج:

كانت حرب الخليج التي وقعت في مطلع عام ١٩٩١م المحك الحقيقي الأول للصحافة الأردنية. وقد أظهرت الكتابات التي نشرتها الصحف، إبّان الأزمة وفي أعقابها، أن وسائل الإعلام الأردنية اتخذت موقفاً (قومياً) من هذه الحرب. وقد لقي هذا النهج قبولاً لدى الجمهور الأردني، كما بينت الكتابات والمقالات التي نشرت في الصحف.

كما أن الانفتاح الديمقراطي الذي شهده الأردن في مطلع التسعينيات، كان له أكبر الأثر في إتاحة حرية التعبير للصحفيين من الأردن وخارجه. هذا الواقع جعل من العاصمة الأردنية، عمّان، مركز جذب توافد إليه الإعلاميون من مختلف

الأصقاع لتغطية أنباء أزمة الخليج وتفاعلاتها. وقد بلغ مجموع الإعلاميين الذين توافدوا إلى الأردن منذ بداية الأزمة ألفاً وأربعماية وستين (كان من بينهم عدد من الأسماء المشهورة، من أمثال: بيتر أرنت مراسل ألـCNN، ودان راذر، وبيتر جننغ، وباربرا والترز). وقد ساعد في اجتذاب هذا العدد أيضاً توافر تقنية الاتصالات الحديثة التي مكنتهم من إرسال تقاريرهم بسهولة وسرعة[1].

تباينت الآراء التي ناقشت أداء وسائل الإعـلام على صفحات الجرائد الأردنية، إبّان الأزمة وبعدها، فمنها من أشاد بهذا الأداء، ومنها من انتقد خاصة موقف الصحافة نفسها[2]. فهناك من رأى أنها «المرة الأولى في تاريخ إعلامنا العربي الذي تنقلب فيه المعايير والموازين، وتغدو فيه الوسائل الإعلامية المحلية موضع الثقة والاهتمام»[3]، منحازة «إلى الموقف القومي المبدئي»[4]، فعملت على «نقل أخبار الجهة الأخـرى بشيء من التوازن والاختيار دون انصياع واضح للهيمنة الإعلامية العربية» [5].

وهناك من رأى أن الصحافة الأردنية إبان الأزمة صارت «أسيرة رغبات الجماهير»[6]. وقال الدكتور مروان خير إن الصحافة حمّلت «العراق ما لا يحتمله»، وزادت الإحباطات عند القرّاء بعد مرحلة تزايد الطموحات والآمال «دون الشعور بالمسؤولية» وبدون تقدير «للظروف الصعبة التي عاشها العراق في صموده الملحمي»[7]. وانتقد الدكتور فايز زريقات الكتاب الصحفيين الذين«حاربوا من مكاتبهم وانهزموا في مكاتبهم» كما انتقد المعلومات التي

(1) Addasi, the Jordan Times, April, 1991.

(٢) عصام الموسى، ١٩٩٢م: ١٨٧-١٩٠: حيث يمكن مراجعة هذه الآراء والكتابات.

(٣) محمد أنيس المحتسب، صوت الشعب، ٢/ ٢/ ١٩٩١م.

(٤) ذيبان، صوت الشعب، ٣/ ٣/ ١٩٩١م.

(٥) عبد المجيد نصير، صوت الشعب، ٥/ ٣/ ١٩٩١م.

(٦) طلعت شناعة، الدستور، ١٧/ ٣/ ١٩٩١م.

(٧) الدستور، ٣/ ٣/ ١٩٩١م.

نشروها «ما دام التحقق من صحتها» لم يقم «على أساس موضوعي بل على أساس الانتقاء والمزاج والخيال الشخصي»[(١)]. وبلغت الأزمة حدتها حين اتهم هاني السعودي صحيفة الرأي بأنها أهملت الالتفات إلى الرأي الآخر، وأعرب عن قناعته بأن الصحافة الأردنية قد «تبنت. موقف القيادة العراقية جملة وتفصيلا ودافعت عن هذا الموقف بكل حماس حتى أكثر من الصحف العراقية الرسمية»[(٢)].

وجاءت اتهامات السعودي هذه رداً على مقالة رئيس تحرير الرأي، محمود الكايد، الذي وجه سهام «لأدعياء الحكمة والعقل وعدم التهور» الذين أخذوا على «الصحافة والصحفيين أنهم كانوا مغالين في وقوفهم إلى جانب العراق وأنهم كانوا من الأسباب التي أوصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن، فهذا هراء وظلم وتجن». ويضيف أن «صحافتنا التزمت الخط الذي تمليه عليها المصلحة الوطنية القومية دونما نظر إلى حساب الربح أو الخسارة»[(٣)].

وإذا كانت هذه إشارة واضحة تؤكد طغيان العاطفة على الموضوعية التي يجب أن تتحلى بها الصحافة في كافة الأوقات، خاصة في أوقات الشدة، فإن رأي صحفي آخر قبل ذلك بيومين، وصف فيه منتقدي الصحافة «ودورها التخريبي» إبان الأزمة، «بالمتندرين الشامتين» هو أيضـاً مدعاة للنقد لخروجه عن التقاليد الصحفية، حين قال مسوغـاً موقف زملائه: «إذا كان بعض الزملاء يكتبون بعواطفهم القومية بصورة أرادوا إلغاء عقولهم أحيانـاً فليس ذلك من العيب»[(٤)].

من الجائز اعتبار هذه الفترة مرحلة مشحونة بالعواطف لكن من غير الجائز للصحفي أن يخرج عن حدود التبصر والموضوعية. ولا يتأتى هذا إلا باعتماد

(١) صوت الشعب، ٣/ ٤/ ١٩٩١م.
(٢) الرأي، ١٥/ ٤/ ١٩٩١م.
(٣) الرأي، ١٤/ ٤/ ١٩٩١م.
(٤) سلامة، الرأي، ١٣/ ٤/ ١٩٩١.

المنهج العلمي في التفكير، الذي يجب أن يتحلى به الصحفي باعتباره من قادة الرأي العام وصانعيه. وقد دل مسح ميداني أجري على أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك إبان أزمة الخليج، بأن أكثر من نصف العينة (٧, ٥٣٪) اعتبر أداء الإذاعة والتلفزيون أكثر تميزاً من أداء الصحافة، في حين اعتبر ثلث العينة (٦, ٣٦٪) فقط أداء الصحافة ممتازاً[1].

ب - الصحافة الأسبوعية والإثارة

تعود المشكلة الرئيسية التي عانت منها صوت الشعب ودفعت بوزارة الإعلام إلى تصفيتها - إضافة إلى ما سبق ذكره من تعيين مجالس إدارة متعددة لتلك الصحيفة، «لا علاقة لها بالعمل الصحفي»[2]- إلى أن غالبية أسهمها كانت ملكاً للقطاع العام. وإذا كانت خاتمة هذه الصحيفة اليومية على النحو المأساوي الذي انتهت إليه، يعد مؤشراً قوياً على عدم نجاح الصحافة التي يديرها القطاع العام في العهد الديمقراطي، فإن صدور قرار في ذات الوقت عن دائرة المطبوعات والنشر بإيقاف جريدتي البلاد وحوادث الساعة الأسبوعيتين - لعدم استكمال رئيس التحرير في كل منهما لأوراقه الثبوتية[3]- يمثل هو الآخر مؤشراً لأزمة جديدة واجهتها الصحافة الأردنية في بدء مسيرتها الديمقراطية، تجلت في المنافسة بين الصحف القائمة والصحف الجديدة التي ظهرت مؤخراً على الساحة.

لقد استأثرت الصحف اليومية الرئيسية بسوق القرّاء طيلة الفترة السابقة، وطورت لنفسها نهجاً محافظاً، اعتاد عليه القارئ الأردني، وارتضى به على مضض في معظم الأحيان، لأن تلك الصحف لم تخرج في خطابها عن النهج

(١) عصام الموسى، ١٩٩٣م: ٢٠٢.
(٢) حسن، الرأي، ١/ ٣/ ١٩٩٥م.
(٣) الجهماني، شيحان، ٢٩/ ٤/ ١٩٩٥م.

الرسمي الذي تتبناه وكالة الأنباء الأردنية ـ بترا، ومن هنا أصبحت الصحف اليومية متشابهة المضمون في الأخبار المحلية التي تهم المواطن. بالمقابل فإن الصحف الجديدة، وخاصة الأسبوعية، في محاولتها لجذب القراء، عملت على أن تكسر هذا الطوق، وأن تتبع نهجاً جديداً في مخاطبة القارئ، خاصة وأن معظمها عمد إلى معالجة الشؤون المحلية والعربية بعيداً عن تأثير وكالات الأنباء.

ومن الطبيعي، في مرحلة الديمقراطية هذه، أن يعمد القارئ إلى تغيير نمط قراءته، فيلبي احتياجاته للمعرفة الآنية بمطالعة الصحف اليومية التي رسخت أقدامها في الميدان، ويعمد للاستزادة في الجو الجديد بقراءة صحيفة أسبوعية واحدة على الأقل من الصحف الجديدة، ليتعمق في معرفة ما يجري حوله من أحداث لا تغطيها الصحف اليومية: كأنباء المجتمع، ومجلس النواب، وأخبار الحياة التجارية والاقتصادية، وأنباء الفساد، والرشوة، التي يسمع عنها الكثير. ولامتلاء السوق بصحف أسبوعية، كان من الطبيعي أن يؤدي وضع المنافسة هذا ببعض الصحف إلى المغالاة في طبيعة المادة المقدمة، بدل أن تحافظ على مكانتها كصحف حرة ملتزمة بقضايا المجتمع وقيمه، منشطة للفكر، بتقديم وجهات نظر جديدة. من هذا المنطلق، أخذت بعض الصحف الأسبوعية تميل إلى تقديم مواد حافلة بالإثارة، بشتى صنوفها، الحسية والاجتماعية، وتلجأ لاستخدام تعابير لغوية غير مألوفة. وكتب أحد الصحفيين أن هذه الصحف لجأت إلى نشر «الفضائح والجرائم والمشاكل لا لتجاوزها وتخطيها، وإنما للتعاطي معها بعقلية انتفاعية سالبة، وتوظيفها، وبعد إجراءات التضخيم والتأليف والتبهير، لتكون مادة قابلة لترويج السلعة الصحفية»[1].

(١) برهومة، الرأي، ١٨/ ١/ ١٩٩٥م.

وقد أشار الدكتور فهد الفانك في مقالته اليومية إلى تفاقم الوضع حين قال إن «الإثارة» غدت «محاولة اجتذاب القارئ ذي المستوى الثقافي المتدني عن طريق نشر قصص شاذة» الأمر الذي حدا بالصحفيين ـ لدى اجتماع الملك الحسين بهم ـ «للشكوى مما سمي بالانفلات وتجاوز السقوف». وحدثت المفارقة حينما هاجم بعض الصحفيين صحف الإثارة مطالبين بوضعها عند حدها بما في ذلك إغلاق [هذه] الصحف ومعاقبة محرريها، وذلك بدل المطالبة «بالمزيد من الحرية»[1]. ولم يقف القراء متفرجين، بل أدلوا بدلائهم في المعركة الدائرة، فكتب الدكتور فراس شاهر المومني يقول: «أنا قارئ اهتم أن يكون كل ما أقرأه خالياً من التفاهات، ويحق لي عند إدخال صحيفة إلى منزلي أن لا أشعر بالإحراج، وأن لا أتفاجأ من مواضيع أقل ما يقال عنها أنها غير محتشمة»؛ ولأن هذا ما أخذت تنشره «الصحافة الصفراء» التي أخذت «في الانتشار في الأردن بشكل غير طبيعي وأخذت تحتل مساحة واسعة من القراء والمتابعين»، خلص بالنتيجة إلى القول إنه لا بد من تفعيل «دور الرقابة في مجال المحافظة على الذوق العام والمواضيع التي تمس أخلاق المواطن في صميمه»[2].

بل إن بعض الصحفيين، ذهب في هجومه على الصحف الأسبوعية التي «تسعى إلى هدم هيبتنا كوطن، وأفراد، ومؤسسات» لأن بعضها لم تفهم من «الحرية الصحفية سوى أنها حرية المانشيت الجنسي الفاقع»، إلى حد المطالبة بتفعيل «دور الرقابة وتشديدها، فالحرية لا تمنح لمن لا يستحقها»[3].

وارتفع صوت الصحفيات مطالباً بوقف حد للصحف الأسبوعية التي «افترست براءة مجتمعنا وحولت المرأة إلى سلعة بشرية». وجاء في مقالة أمان

(١) الرأي، ١٨/ ١/ ١٩٩٥م؛ منشورة أيضاً في الفانك، الصحافة والحرية المسؤولة، ١٩٩٧م.
(٢) الرأي، ١٨/ ١/ ١٩٩٥م.
(٣) إبراهيم، الدستور، ٢٢/ ١/ ١٩٩٧م.

السائح أن هذه الصحف «انتهكت قدسية المرأة الأم والزوجة والطفلة، ومربية الأجيال»[1].

واعتبر صالح القلاب أن ما تنشره بعض الصحف الأسبوعية يشكل «إساءة للوطن والمجتمع» وتشويهاً لصورة الوطن الخارجية «تنعكس على السياحة والمشاريع الاقتصادية»[2].

في وجه هذا النقد، الذي جاء بأقلام كتاب الصحف اليومية، رد نضال منصور، رئيس تحرير صحيفة الحدث الأسبوعية موضحاً موقف الصحف الأسبوعية، فصنفها أولاً إلى ثلاثة أنواع: الصحف التي انحنت أمام رغبة الجمهور «فتحولت إلى صحف جريمة وجنس». والصحف الحزبية التي «تبنت خطاً أيدولوجياً واضحاً»؛ والصحف التي «سعت للتوازن وتقديم صحيفة شاملة». إلا أن النقاد لم يلاحظوا هذه الفروق، فلحق «الظلم والتشويه» بكل الصحف الأسبوعية دون تمييز. ويستشهد بمقولة رياض الحروب، صاحب جريدة شيحان، بأن «الصحافة الأسبوعية هي التي أعطت للتجربة الديمقراطية معناها، ولو لم تكن هذه الصحف في الأردن لما شعر الناس بالتغيير الديمقراطي. فساهمت بخلق القضايا الخلافية والتفاعل في أوساط الرأي»، ووصلت قضايا أثارتها للمحاكم، كما سجن من صفوفها صحفيون «بسبب كتاباتهم»[3].

أزمة الثقة هذه بين القراء والصحفيين من جهة، وبين الصحف اليومية والأسبوعية الجديدة من جهة ثانية، كانت من العوامل التي أدت إلى ازدياد عدد القضايا الصحفية في المحاكم.

(١) الدستور، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٦م.
(٢) الدستور، ٤/ ١٢/ ١٩٩٦م.
(٣) الحدث، ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧م.

ج- الصحافة والقضاء

يعتبر تزايد القضايا الصحفية التي نظرت فيها المحاكم منذ صدور قانون المطبوعات عام ١٩٩٣م، مؤشراً جيداً على ممارسة حرية الرأي على نطاق واسع، إذ أصبح القضاء هو المرجع الأخير للفصل في الأمور المتنازع عليها. غير أن قرار محكمة العدل العليا (في أيار ١٩٩٥م) بإلغاء قرار دائرة المطبوعات بشأن إيقاف صحيفتي البلاد وحوداث الساعة، كشف عن أمرين، أولاً: خلو قانون المطبوعات لعام١٩٩٣م من نص تحديد الجهة المختصة بإيقاف المطبوعة الصحفية في حال مخالفة شروط استمرارها؛ وثانياً أن مجلس الوزراء مخول ـ دون غيره ـ بالتأكد من توافر الشروط اللازمة لإصدار الصحيفة. وهذا يؤكد أن وزارة الإعلام مخولة فقط بإحالة الصحيفة المخالفة للقضاء إذا ما نشرت مواد تعتبرها منافية للأخلاق العامة، أو أخلت بشروط الصدور.

بل إن محكمة العدل العليا أصدرت قراراً في ١٥/ ٢/ ١٩٩٧م أبطلت فيه قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٩٦م والذي يرفض طلب الترخيص لصحيفة الميثاق الأسبوعية الذي تقدمت به شركة دار الوحدة للصحافة. ومما جاء في قرار المحكمة «أنه من غير الجائز لجهة الإدارة أن تستحدث أحكاماً جديدة أو تضيف قواعد تنظيمية خلافاً لما جاء في القانون أو زيادة على أحكامه». كما أن القرار أشار إلى تأخر صدور قرار مجلس الوزراء مدة شهر تقريباً عن موعده المحدد، مما شكل «عيباً آخر». ولا مشاحة من الاعتراف بأن هذا القرار القضائي يمثل تأكيداً واضحاً على حرية إصدار الصحف في الأردن. والجدير بالذكر، أن هذا القرار رفض البحث في «مضمون كتاب وزير الإعلام حول كتابات ناهض حتر [صاحب الميثاق] وما وصفها به من أنها تشكل خطورة على سلامة الوحدة الوطنية»[1].

(١) النداء، ١٩ شباط ١٩٩٧م، العدد ١: ٢٠ـ٢.

وانتقد الدكتور فهد الفانك إحالة الحكومة للصحافيين «إلى القضاء استجابة لطلب النواب». وقال إن «بعض النواب طالب بقمع الصحافيين بحجة الانتصار للوحدة الوطنية. فهل هم [النواب] مقدسون وغير مسؤولين وفوق النقد؟»[1].

د- تحرك نقابة الصحفيين

أمام هذه الضغوط الداعية إلى مواجهة الصحف الأسبوعية، التي اتهمت بأنها أساءت استغلال هامش الحرية الذي أتاحه قانون المطبوعات الخامس في ظل الانفتاح الديمقراطي، تحركت نقابة الصحفيين ـ وربما بتشجيع من الحكومة. ففي أواخر عام ١٩٩٦م اجتمع مجلس النقابة مع رؤساء تحرير الصحف الأسبوعية ونبههم «لخطورة الوضع»، وأبلغهم «استهجان الكثيرين لما يقدم في كثير من مواضيعها». وحذر نقيب الصحفيين سيف الشريف من أن النقابة ستقدم «أي مسؤول صحفي ترسل ضده شكوى من أي مواطن» إلى المجلس التأديبي في النقابة[2].

وفي مطلع عام ١٩٩٧م أصدر مجلس النقابة بيانـًا جاء فيه أن بعض الصحف الأسبوعية قد «أساء» استغلال «هامش الحريات الصحفية بموجب القوانين والدستور الأردني» ضاربة بعرض الحائط «القيم والأخلاق» و «ميثاق الشرف الصحفي الذي أقرته الهيئة العامة لنقابة الصحفيين في نيسان من ١٩٩٦، مما حدا ببعض السادة النواب للمناداة بوضع حد لتجاوزات هذه الصحف وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات». وعبرت النقابة عن خشيتها من «سن قوانين أو تشريعات تؤدي إلى المس بحرية الصحافة» تدفع بالسلطة التنفيذية «إلى مراقبة الصحف أو إغلاقها أو الحد من ترخيصها أو منعها من الصدور».

---

(١) الفانك، ١٩/ ١٠/ ١٩٩٦م.
(٢) السائح، الدستور، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٦م.

وأهاب البيان برؤساء التحرير أن يمارسوا «دورهم الحقيقي في قيادة الجانب الصحفي والمهني لصحفهم متمسكين بأخلاقيات المهنة ومسئوليتها الكبيرة». ومضى البيان إلى التأكيد بأن رؤساء التحرير سيتحملون «دون غيرهم كافة تبعات ما ينشر في صحفهم من الناحية الجزائية والقضائية. لذا يجب ألا تلبى طلبات الناشرين إذا كانت مخلة بشرف المهنة وتهدف إلى تسويق الصحيفة على حساب أعراض الناس وذوقهم ومشاعرهم وتقاليد المجتمع الذي نعيش فيه». وحذّر البيان من أن النقابة «ستقف بالمرصاد ـ من الآن فصاعداً ـ لكل تجاوز على آداب المهنة، وسيتم ملاحقة كل مخالفة أخلاقية بكل الحزم والشدة بما في ذلك تحويل المخالفين إلى المجالس التأديبية التي قد تقرر شطب اسم الزميل من سجلات النقابة نهائيًا ويصبح غير مؤهل لممارسة المهنة». واختتم البيان بالتحذير «من أية محاولة لتعديل قانون المطبوعات والنشر إلا بما يضمن ويعزز ويؤكد المكتسبات الصحفية ويوسع هامش الحريات الصحفية المنضبطة والمسؤولة»[1].

لم تكد تنقضي فترة قصيرة على صدور هذا البيان، حتى قرن المجلس التأديبي لنقابة الصحفيين القول بالفعل، فأوقف رئيس تحرير جريدة الأردن الأسبوعية، الدكتور موسى الكيلاني، عن ممارسة المهنة لمدة أربعة شهور وذلك لنشره خبراً خالف مضمونه ما ورد في المادة (٥٠) من قانون النقابة المؤقت لسنة ١٩٨٣م. وصادق مجلس النقابة في ٢/ ٣/ ١٩٩٧م على القرار، وقام مدير النقابة بالاتصال بدائرة المطبوعات والنشر لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لوضع القرار موضع التنفيذ، وتعيين رئيس تحرير بديل لجريدة الأردن[2]. لكن محكمة العدل العليا ألغت قرار مجلس النقابة (بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٩٧م).

(١) النداء، ٢٩/ ١/ ١٩٩٧م.
(٢) الرأي، الجوردان تايمز، ٣/ ٣/ ١٩٩٧م.

إن تحرك النقابة على هذه الصورة كان يعني تفعيل دورها وقانونها وميثاقها، وهو يحمل دلالات كثيرة، من أهمها، أن يتصدى الصحفي المنتخب من الجسم الصحفي لمواجهة الصحفي الذي قد يخرج عن المسار الصحيح، بقصد أو بغير قصد، فيصوب مسيرته، ويحول بالتالي دون تراجع الحريات والمكتسبات الصحفية. كما أنه يعني من ناحية ثانية، تخفيف الضغط على الحكومة والقضاء، ذلك أن الصحفي النقابي لا بد وأن يلتزم بقوانين نقابته التي ينتمي إليها، والا تعرض للعقوبة. لكن، من ناحية ثالثة، فإن هذا التحرك قد يؤدي، إذا أسرف في ممارسته، إلى تحجيم دور العمل الصحفي وحرية التعبير من خلال الرقابة الذاتية والخارجية، مما يحد من فعالية أداء الصحافة كسلطة رابعة رقيبة على السلطات الأخرى. وهذا يدعو في النهاية إلى إيجاد صيغة شاملة يطور بموجبها قانون النقابة نفسه. وفي الحقيقة، فإن تحرك النقابة سبقه تحرك من وزارة العدل، حين ذكر الوزير أن النائب العام وبناء على سياسة جديدة للوزارة سيتحرك مباشرة لجمع المعلومات بهدف التحقيق، إذا ما أثيرت موضوعات ذات صلة بالفساد والاختلاس «دون أن ينتظر شكوى من أحد»[1]. لكن هذا الأمر لم يطبق عمليـاً.

محاولة لرأب الصدع

مع اتساع الفجوة بين الأطراف المشتبكة ـ الحكومة والشعب والصحافة والنواب ـ حول حرية التعبير، ارتفعت أصوات منادية بتحكيم العقل، فكتب محمد كعوش:

«أمام هذا الواقع، نرى أن وجود الصحف الأسبوعية ضرورة في الحياة الديمقراطية كما نرى ضرورة عدم تدخل الحكومة في هذه القضية، واللجوء

(١) الرأي، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٤م.

إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية»، واقترح حل المشكلة «داخل جدران نقابة الصحافيين» بما يدفع إلى أن تتخلى هذه الصحف عن نشر العناوين السياسية، والأخبار التي تفتقد إلى المصداقية وسد كل الأبواب التي يأتي منها الريح، وبالتالي كي لا تكون الصحف الأسبوعية ضحية حسابات سياسية وشخصية»[1].

قوانين المرحلة الرابعة

قانون المطبوعات لعام (١٩٩٣م): صدر القانون الخامس باسم (قانون المطبوعات والنشر رقم١٠ لسنة ١٩٩٣م) في ٥٤ مادة بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٩٣م. وقد جاء هذا القانون في أعقاب الانتخابات النيابية والعودة إلى الديمقراطية عام ١٩٨٩م، وفي أعقاب صدور الميثاق الوطني، وما صاحب ذلك من تعددية حزبية، وحرية في التعبير عن الرأي شهدت صدور عدد كبير من الصحف.

الملامح العامة للقانون الخامس (١٩٩٣م): نص القانون في المادة الثالثة منه على أن «الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل أردني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم في وسائل التعبير والإعلام». وعرّف القانون الصحافة بأنها مهنة تحرير المطبوعات الصحفية وإصدارها». واشترط القانون ممارسة الصحافة حريتها بتقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات والإسهام في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها». أما حرية الصحافة فتشتمل على: اطلاع المواطن على الأفكار والاتجاهات والمعلومات، وإفساح المجال للمواطنين لنشر آرائهم، «وحق الحصول على المعلومات من مصادرها

(١) الدستور، ٢٧/ ١/ ١٩٩٧م.

وتحليلها في حدود القانون»، وحق إبقاء مصادر المعلومات سرية «إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقا للعدالة». ومنح القانون «الحق للأحزاب السياسية في التعبير عن الرأي والفكر والإنجاز في مجالات نشاطاتها». وللوصول للحقائق والمعلومات، تعمل الجهات الرسمية على «تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها». وشدد القانون على الصحفي التقيد التام بأخلاق المهنة وآدابها، سواء في مجال احترام حقوق الأفراد وحرمة حياتهم الخاصة، أو تقديم المادة بموضوعية وتوازن، وتوخي الدقة والنزاهة في التعليق على الأخبار. والامتناع عن نشر ما من شأنه إذكاء العنف والتعصب والبغضاء والعنصرية والطائفية.

كما شدد القانون على عدم نشر «ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان وقيم الأمة العربية والإسلامية».

واشترط القانون أن يكون رئيس التحرير صحفياً ومتفرغاً، ومسؤولاً عما ينشر في مطبوعته، (إضافة إلى مالك المطبوعة وكاتب المادة الصحفية)، وأن «يكون حاصلاً على مؤهل علمي ذي علاقة بالموضوع الذي تتخصص فيه المطبوعة، أو لديه خبرات كافية».

وأقر القانون مشاركة الحكومة أو المؤسسات العامة بما لا يزيد على ٣٠٪ من رأس المال الذي حدد بما لا يقل عن خمسين ألف دينار لليومية وخمسة عشر ألف دينار لغير اليومية.

وفي مجال الترخيص، نص القانون على أن يصدر مجلس الوزراء (بتنسيب من وزير الإعلام) قراره بشأن الطلب خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، على أن يكون قرار المجلس برفض الطلب معللاً وأن يكون خاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا. أما محكمة البداية فتختص «بالنظر

في جميع جرائم المطبوعات وفقاً للصلاحيات والإجراءات المنصوص عليها في كل من قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات المعمول بهما، إضافة لبنود قانون المطبوعات نفسه. وحدد القانون عقوبات وغرامات مالية تصل في بعض الحالات إلى ستة آلاف دينار، كما حدد محظورات لا يجوز تجاوزها.

وعرّف القانون الصحفي بأنه من «تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به واتخذ الصحافة مهنة له وفقا لأحكامه». ومن هذا المدخل، أقام قانون المطبوعات والنشر علاقة واضحة مع نقابة الصحفيين وقانونها. على أن القانون – بخلاف سابقيه – لم يحدد سن رئيس التحرير المسؤول، واكتفي بمواصفات متعددة، منها أن يكون صحفيا، وألا يمارس مهنة أو وظيفة أخرى، وأن يتمتع بخبرات كافية وذات صلة بالعمل الصحفي.

ويتميز القانون عن سابقيه بوضع تعريفات جديدة – لم تكن موجودة في السابق– تواكب التقدم الذي أصاب الحياة الحديثة – كتعريفات لدور الدراسات والبحوث وقياس الرأي العام. كما أنه فرق بين المطبوعة الصحفية المتخصصة والمطبوعة الصحفية، وركز على حقوق الإنسان، ووضع حدا أعلى لمساهمات الحكومة المالية لتقليص هيمنتها على سياسة التحرير، وحظر الإعلانات التي تروج للأدوية والمستحضرات الطبية إلا إذا أجازتها وزارة الصحة وذلك لحماية المواطن من تجار الأدوية، كما استثني القانون المطبوعات الخاصة بالجامعات الأردنية من الرقابة.

وعلى العموم، يمكن اعتبار هذا القانون ليبرالياً ومتقدماً بالقياس للقوانين السابقة، وربما لعدد كبير من قوانين الصحافة في الدول العربية، ودول العالم

الثالث. وفي الحقيقة، فإن القانون قريب في روحه ونصوصه من القانون الأول للمطبوعات الصادر عام ١٩٥٣م.

لكن بالمقارنة مع القوانين التي تفصل بينهما، نراه يتجاوز شؤون التنظيم التي انشغلت القوانين السابقة بها، كأنما يعترف، بصورة أو بأخرى، بأن الصحافة الأردنية قد شبت عن الطوق، وغدت صحافة مؤسسية قادرة على تنظيم شؤونها بنفسها، مفسحة المجال أمام مؤسسات أخرى، كنقابة الصحفيين على وجه التحديد، القيام بدور فاعل ومؤثر، وليس كما في السابق، حين كانت النقابة شكلية الدور والأداء.

قانون المطبوعات وقانون العقوبات وانتهاك حرمة المحاكم

لقد عمدت دائرة المطبوعات والنشر إلى تفعيل قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) السنة ١٩٦٠م، وبعض مواد قانون انتهاك حرية المحاكم رقم (٩) لسنة ١٩٥٩م، في القضايا الصحفية التي أحالتها الدائرة للقضاء (في التسعينيات). وجاءت إحالة هذه القضايا بناء على طلب من الجهات المتضررة (مثل: محافظ البنك المركزي، وزير العدل، محافظ العاصمة، وزارة الخارجية، السفارة اللبنانية، السفارة العراقية، وزير التموين، محكمة أمن الدولة، الخ). وكانت التهم توجه بكتاب رسمي صادر عن دائرة المطبوعات، فتصبح الدائرة نتيجة لذلك صاحبة الادعاء[١].

نقد قانون ١٩٩٣

إن امتلاء السوق بصحف جديدة، حزبية وأسبوعية ويومية، متعددة الميول والمشارب، تسعى جميعها لاجتذاب القارئ، أوجد حالة من التنافس بينها،

---

(١) العمد، الرأي، ١٩٩٧م.

دفع ببعضها إلى المغالاة في طبيعة المادة المنشورة، مستفيدة بذلك من هامش الحرية العريض الذي اقامه القانون الجديد. لذا، أخذت العديد من الصحف الأسبوعية تميل لتقديم مواد حافلة بعدم الدقة، تعتمد الإشاعات، وأحيانا النقد الحاد، إضافة إلى مواد وعناوين حافلة بالإثارة بشتى صنوفها، الحسية والاجتماعية، وباستخدام تعابير لغوية غير مألوفة يمجها الذوق العام. هذا الوضع خلق إشكالية لم تكن في حسبان المشرع عندما وضع القانون الخامس.

ولا شك بأن تفاعلات نهاية الثمانينيات التي أدت إلى إلغاء الأحكام العرفية، ثم نشوب حرب الخليج الثانية، وهجرة الأردنيين المعاكسة، كلها أسهمت في إيجاد مناخ غير مألوف.

وتمثلت الإشكالية في محاولة الحد من ظاهرة التمدد الذي أصاب الصحافة الأسبوعية في ظل الانفتاح الديمقراطي الأمر الذي دفع بوزارة الإعلام، ممثلة بدائرة المطبوعات والنشر، إلى تعطيل عدد من الصحف، وتغريم البعض، أو تقديم شكاوى نتج عنها اعتقال ومحاكمة آخرين. وأحالت دائرة المطبوعات والنشر (٤٨) جريمة نشر بين ١٩٩٣و١٩٩٥م[١]، لممارسات بدت وكأنها لا تنسجم وروح قانون المطبوعات الجديد الذي نصت مبادؤه على احترام الحرية الصحفية. كما أن قرار محكمة العدل العليا (في أيار ١٩٩٥م) بإلغاء قرار دائرة المطبوعات بشأن صحيفتي البلاد و حوادث الساعة كشف عن أمرين: أولا خلو القانون من نص يحدد الجهة المختصة بإيقاف المطبوعة الصحفية في حال مخالفة شروط استمرارها؛ والثاني، أن مجلس الوزراء مخول – دون غيره – بالتأكد من توافر الشروط اللازمة لإصدار الصحيفة. وهذا يعني أن وزارة الإعلام مخولة فقط بإحالة الصحيفة إلى القضاء بموجب القانون[٢].

---

(١) العمد، الرأي، ٢٦/ ٤/ ١٩٩٧م.
(٢) الجهماني، شيحان، ٢٩/ ٤/ ١٩٩٥م.

خصائص المرحلة الرابعة

كانت هذه المرحلة غنية بطروحاتها، غير أنه لا يمكن تجاهل بعض الأمور المهمة منها: أن الصحافة اليومية لم تستفد من هامش الحرية المتاح فبقيت محافظة الأداء، على عكس الصحافة الأسبوعية الجديدة التي لم يكن بعضها يرى حدوداً لحرية التعبير يجب أن يتوقف عندها. وقاد هذا إلى شرخ في الجسم الصحفي دفع بالصحفيين (التقليديين) لتوجيه النقد إلى زملائهم الجدد، وذهب بعضهم حد المطالبة بإغلاق هذه الصحف. ومما أسهم في بروز هذا الوضع، أن بعض مواد قانون المطبوعات الخامس (١٩٩٣م) كان ضبابياً.

وقد لخص جورج حواتمة دور الصحافة ـ كما بدا له ـ في هذه المرحلة بقوله: «وهذا الدور ما يزال يخضع للتمحيص، ففي الوقت الذي يقول فيه النقاد إن العملية الديمقراطية، قد فشلت في تحقيق إعلام حر وحازم بما يكفي لتغيير التوازن لصالح القوى والممارسات الديمقراطية، فإن النظام وبعض أنصاره يعتقدون أن الصحافة قد تجاوزت حدود ما هو مسموح به في بلد يحاول أن يحمي وجوده ومصالحه»[1].

من الواضح أن الضغوط التي عملت خلالها الصحافة طيلة الفترة العرفية، والتي توجت بتدخل الحكومة علانية بالملكية الخاصة وفرض مجالس إدارة ورؤساء تحرير للصحف اليومية لفترة قصيرة، ثم ولوج مرحلة حرية التعبير وصدور الصحف الأسبوعية الجديدة، والانتخابات النيابية وما أعقبها من إقرار قانون للمطبوعات ليبرالي السمات، هذه الأمور شكلت في مجملها مناخاً تسارعت أحداثه بما لم يتح الفرصة الكافية للصحفي كي يلتقط أنفاسه

---

(١) «الدور المتغير للصحافة: التجربة الأردنية في الحقبة الديمقراطية» في: دور الإعلام في الديمقراطية: حالة الأردن، تحرير جورج حواتمة، ١٩٩٥م: ٣.

ويتأقلم مع متغيراتها المتلاحقة. ذلك أن الانتقال إلى الأسلوب الديمقراطي، من أسلوب سلطوي تقليدي ساد لفترة طويلة، لا يمكن أن يحدث بجرة قلم، أو بين ليلة وضحاها.

بل إن إعلامياً مخضرماً هو إبراهيم عز الدين، رأى بأن القضايا التي عانت منها الصحافة حينئذٍ تعود في جوهرها إلى إرث الماضي «حين حددت الحكومة، منذ تأسيس الإمارة سقف الحرية الصحفية دون تمكين الجهات المتضررة من ممارسة حقها الدستوري في التقاضي، وذلك من خلال تحصين القرارات الإدارية، ودون تمكن الناس أيضاً من ممارسة حقهم في التمتع بهذه الحرية والتي لا يمكن أن تستقر كلياً في المجتمع دون تجربة طويلة، تشجع الصواب وتنهى عن الخطأ»[١].

وللخروج من هذه الإشكالية، فإن الجسم الصحفي، بالتنسيق مع الهيئات التشريعية، مدعو للوصول إلى حالة وفاق بشأن حدود الملكية الصحفية، وحرية التعبير، حتى لا تبقى هذه القضايا مثاراً للجدل، أو مدعاة للشد والجذب. لكن على جميع الأطراف أن تعترف بأن حرية الصحافة المسؤولة هو الطريق الآمن للمستقبل.

---

(١) المشرق الإعلامي، العدد ٥، ١٩٩٨م: ١٥.

الفصل السادس

المرحلة الخامسة

مرحلة الرقمنة، ١٩٩٩م - الزمن الحاضر

توطئة

مع بداية القرن الحادي والعشرين الحالي جاءت الرقمنة(Digitalism) كمرحلة من مراحل تطور الاتصال. وكنا ذكرنا ان المراحل التي تطور فيها الاتصال أربع، وهي: اختراع الأبجدية وما صاحبها من قدرة على القراءة والكتابة، وثورة المطبعة التي جاءت بمواد مطبوعة ومؤلفات متاحة أمام الجميع ورخيصة، والثورة الثالثة الالكترونية التي جاءت بالمذياع والتلفاز؛ واخيراً الرقمنة، التي ربطت الأجهزة والوسائل سابقة الذكر بعضها ببعض، (وخير مثال على ذلك الهاتف الذكي The Smart Phone).

وفي هذا المجال يعرّف الباحثان اورتون وبريور في كتابهما (علم الاجتماع الرقمي) حالة الانسان الحديث المرتبط بالأجهزة الرقمية على النحو التالي: «ان التفسيرات السوسيولوجية للعصر الرقمي تبين ان التكنولوجيات الرقمية الجديدة (وهي الكاميرات الرقمية والانترنت والشبكة العالمية والتلفزيون وأجهزة الحاسب الآلي الشخصية وأجهزة الآي بود والهواتف الخلوية) تشكل حياتنا اليومية، وتربط فضاءات المنزل/ اماكن العمل، وتتيح إمكان العمل العاطفي، وتنفيذ الواجبات المنزلية عن بُعد، وتعمل على إعادة تجميع النشاط الاجتماعي والتواصل»[1]. ولا أظن انه غاب عن بال الباحثين اورتون وبريور ان الهاتف الذكي الخلوي يجمع هذه الأجهزة بعضها أو كلها فيه. لذلك نتحدث

(١) اورتون وبريور، ٢٠٢١م، ص ٥٣.

عن الهاتف الذكي كجهاز شامل يضم الإذاعة والتلفاز والجريدة وجميع الموارد الأخرى في جسمه الصغير ممثلا لعبقرية الإنسان في تطوير أجهزة الاتصال والتواصل في الثورة الرقمية.

كان قدوم الرقمنة مفاجئـًا للأنظمة العربية التي لم تتهيأ لقدومه فأصيبت بحالة من عدم الاستقرار. وبدأت المرحلة بقدوم الصحافة الالكترونية التي أقبل عليها الجمهور إقبالاً كبيراً، وقاد هذا الى تراجع الصحافة الورقية المطبوعة لمرتبة ثانية، وقلَّ الاقبال على شرائها وصارت تعاني من مشاكل السيولة المالية درجة ان بعضها لم يعد قادراً على دفع رواتب الصحفيين بانتظام. وتميزت المرحلة بإجراءات رسمية كان أبرزها تعديل الدستور، ومن جملة ذلك المادة (١٥) ذات الصلة بالشؤون الإعلامية.

ولدعم الصحف أعلنت وزارة العدل عن ضرورة نشر إعلانات القضاء في هذه الصحف. وأعلن وزير العدل د. بسام التلهوني أنه نتيجة دراسة أجرتها وزارته توصلت إلى أن نشر الإعلانات سيقتصر على ثلاث صحف الأوسع انتشاراً وهي: الغد، والرأي، والدستور[١].

وذكر الوزير ان هذا القرار يجري انسجامـًا مع احكام أصول المحاكمات المدنية التي أوجبت أن يكون النشر في صحيفتين يوميتين من الصحف الثلاث الأكثر انتشاراً.

وانشغلت الأجهزة الرسمية، كهيئة الإعـلام، بمحاولة تنظيم الصحافة الالكترونية، فطلبت أن تسجل لديها المواقع الالكترونية أولاً، ثم وضعت القوانين اللازمة، وكل هذا تم في ظلال قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ المعمول به حاليـًا، وتعديلاته.

---

(١) بترا، ٣١/ ١/ ٢٠٢١م.

يتألف المشهد الإعلامي في الأردن لنهاية شهر آب ٢٠٢١ من تسع صحف يومية وتسع اسبوعية وثلاث شهرية؛ وبلغ عدد المحطات الفضائية المرخصة من هيئة الإعلام ٣٥، والاذاعية ٤٢؛ وعدد المواقع الإخبارية الالكترونية المرخصة ١٢٢ موقعا. كما وبلغ عدد شركات ومؤسسات الانتاج والتوزيع المرخصة ٢١٦ شركة؛ وعدد المؤسسات الإعلامية والصحفية العربية والأجنبية المعتمدة في المملكة ١١٥ مؤسسة؛ وعدد المراسلين الصحفيين المعتمدين ٣٩٨.

الصحف اليومية

بـرزت في مرحلة الرقمنة صحف: العرب اليوم والغد والرأي والدستور،والأنباط. وبعض هذه الصحف تعاني من انخفاض مواردها المالية في زمن الخصخصة الحالي، وتحدثنا سابقًا بالتفصيل عن الرأي والدستور، وسنقدم في ما يلي لمحة موجزة عن العرب اليوم والغد.

العرب اليوم

صدرالعدد الأول من العرب اليوم في١٧/ ٥/ ١٩٩٧ عن (شركة العرب اليوم للصحافة)، ومع أنها تاريخيا تنتمي للمرحلة السابقة الرابعة، إلا أن حضورها كان قويا في مرحلة الرقمنة. والعرب اليوم جريدة أطلقها القطاع الخاص. كانت البداية مع د. رياض الحروب الذي أسس الجريدة، ونتيجة للضغوطات باعها فامتلكها البنك الأهلي ومؤسسات خاصة أخرى، وعُهد برئاسة تحرير الجريدة الى طاهر العدوان، وهو بالمناسبة روائي، وبحسب أسامة الرنتيسي –الذي كان آخر رئيس تحرير لها (وهو اليوم رئيس تحرير موقع الأوئل نيوز)[(١)]. فان طاهر

(١) مقابلة مع السيد أسامة الرنتيسي بتاريخ ١٥ أيار ٢٠٢١.

عكس موقفا قومياً - وطنياً ملتزماً، ورفع سقف الحرية، فتصدت الصحيفة لملفات ساخنه كتلوث مياه الشرب وقضية خالد مشعل ومحاولة الموساد اغتياله على أرض الأردن فكان موقف الملك الحسين غير المهادن والحر.

في عام ٢٠١٢م بيعت الجريدة لتاجر هو السيد إلياس جريسات، ولم يكن لديه أي خبرة في الصحافة، فقاد ذلك الى إفلاسه وإغلاق الجريدة.

الغد

صحيفة يومية صدرت عن القطاع الخاص في آب عام ٢٠٠٤ في عمان عن الشركة الأردنية المتحدة للصناعة والنشر. وصاحب الشركة محمد خالد عليان، وعين عماد الحمود أول رئيس تحرير لها. وحققت الجريدة خلال فترة قصيرة نجاحات متتالية من خلال نسب التوزيع وسوق الإعلان. وبرزت الكاتبة جمانة غنيمات كرئيس تحرير فأصبحت وزير دولة لشؤون الإعلام ثم سفيراً في المغرب. وتعتبر الغد الصحيفة الثالثة التي تصدر عن القطاع الخاص بعد الأسواق والعرب اليوم. ومؤخرًا صدر عن الشركة صحيفة باللغة الانجليزية هي Jordan News. وهذا دليل أن الوضع المادي للصحيفة مريح إجمالاً بالمقارنة مع بقية بعض اليوميات.(١)

الصحف اليومية وتحديات ثلاثة

حققت الصحافة اليومية في المرحلة الرقمية، بفضل أجواء الحرية النسبية، رسوخاً مكنها من مواجهة تحديات ثلاثة،(٢) هي: تحدي الصحافة الأسبوعية،

(١) مقابلة مع السيد مكرم الطراونة رئيس التحرير بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٢١.
(٢) مقابلة مع السيد نضال منصور، حزيران ٢٠٢٠م.

وتحدي الصحافة الالكترونية، وأخيراً تحدي وسائل التواصل الاجتماعي (السوشال ميديا). وإذا كان هناك من تراجع في الصحافة والعمل الصحفي فان مرده ضعف الأداء الإداري في بعض الصحف.

أولاً: الصحافة الأسبوعية

واجهت الصحافة اليومية أولا خطر الصحافة الأسبوعية حيث ارتفع الإقبال بين القراء على الأخيرة في الثمانينيات والتسعينيات. ويرى الصحفي نضال منصور ان «الصحافة الأسبوعية هي التي أعطت للتجربة الديمقراطية معناها»، وبين أن الصحف الأسبوعية كانت من ثلاثة أنواع: صحف جريمة وجنس، وصحف حزبية، وصحف سعت للتوازن.

وعلل صحفي مخضرم، هو الأستاذ محمود الشريف، بقاء الصحف اليومية محافظة «قريبـاً من أدائها السابق» مقابل قيام الصحافة الأسبوعية «باقتحام كل الميادين» وكان ذلك «أمراً طبيعيـاً»، فحين كان الاستثمار مكلفا في الصحف اليومية بين آلات ومطابع ومصاريف ورواتـب، كان الاستثمار في الصحف الأسبوعية صغيراً، ولا يحول دون نشر «الأخبار المثيرة»، علاوة على ان الصحف الأسبوعية لجأت إلى «انتقاد السلطة التنفيذية بجرأة لم يألفها قارىء الصحيفة الأردنيـة». ويخلص الشريف إلى القول ان الصحافة الأسبوعية «استثمرت الحرية الصحفية التي منحها لها القانون أكثر من الصحف اليومية، رغم أن بعضها تجاوز الحدود وربما أساء لحرية الصحافة من خلال نشر العناوين المثيرة التي تفتقر للصدقية في بعض الحالات ونشر جرائم أخلاقية تقشعر لها الأبدان كلها وقعت في بلاد الغرب»[1].

---

(١) مقابلة مع الشريف.

أزمة الثقة هذه بين القراء والصحف كانت من العوامل التي فرضت نفسها خاصة في ضوء ازدياد الدعاوى القضائية في المحاكم. وعمدت السلطة التنفيذية يساندها النواب الى إصدار قوانين للمطبوعات كان أحدها قانون ١٩٩٧ الذي حكمت المحكمة بعدم دستوريته فنقض، وصدر مكانه قانون ١٩٩٨ المعمول به حالياً.

مع قدوم الالفية الجديدة واصلت الصحف اليومية الصدور وبدأت تظهر مشاكل جديدة كنقص السيولة المالية مما انعكس على دفع الرواتب، وكانت تمر أحياناً شهور عديدة على صحفيي بعض الصحف دون قبض الرواتب، ويصاحب ذلك اعتصامات واضرابات.

ونتيجة استمرار هذا الوضع عمدت الحكومة للتدخل لتوفير دخل للصحف فأقر وزير العدل «الاعلان القضائي»، وقد سبقت الإشارة إليه، والذي يرغم صاحب كل قضية أن ينشر إعلان التبليغ في صحيفتين يوميتين. ولأن القضايا في الأردن كثيرة، شغلت الإعلانات صفحات عدة في كل صحيفة، وتحسن وضع الصحف المادي، لكن صار هناك سباق محموم للوصول إلى ذلك الإعلان- بل قيل إن بعض الصحف أُنشئت خصيصاً للحصول على ذلك الإعلان. وتدخل وزير العدل مرة ثانية، فقرر نهاية عام ٢٠١٧ أن الإعلان يجب أن ينشر في الصحف الثلاث الأكثر توزيعاً، وكانت الرأي والدستور والغد. ورفع مالك صحيفة الأنباط، الذي اعتبر أن القرار غير عادل، دعوى قضائية على وزارة العدل في المحكمة الإدارية.

غير أن الأمر تغير ثانية مع إجراء دراسة جديدة عام ٢٠٢١عين لها وزير العدل بسام التلهوني لجنة موسعة توصلت إلى أن الصحف الثلاث التي ينشر بها الإعلان هي الغد أولاً ثم الرأي ثم الدستور. وهذا يبين المكانة التي حققتها

الغد كجريدة تصدر عن القطاع الخاص. وهذا يكشف للعيان أن دعم الصحف الثلاث يأتي من الجمهور صاحب القضايا في المحاكم.

كما أعلنت نقابة الصحفيين انها نجحت في رفع سعر الكلمة للإعلان الحكومي من ٢٥ قرشاً إلى ٥٥ قرشاً.

ثانياً: المواقع الالكترونية

مع مطلع الألفية الجديدة ظهرت المواقع الالكترونية واحتلت مكانتها في سوق المعلومات وعند القراء، فتعرضت الصحافة اليومية لمواجهة ثانية معها. كانت البداية في نهاية التسعينيات حين ظهرت المواقع الالكترونية، لكنها لم تكن تفاعلية، وهذا يعني أنها لم تكن تخضع لتحديث مستمر، وكانت عبارة عن النسخة المطبوعة من الصحيفة لأن تقنيات البرمجة كانت محدودة. هذه المواقع عمليا لم تكن منافسة للصحافة لا من ناحية الخبر ولا من ناحية الإعلان، وبالتالي لم تكن تشكل أي تحد، لكنها أثرت جزئياً على مبيعات الصحف.

في عام ٢٠٠٨ بدأ ظهور المواقع الالكترونية التفاعلية التي لم يكن لديها صحف ورقية مثل (عمون وسرايا وعمان – نت). وكانت اهم قيمة أدخلتها هذه المواقع هو موضوع التفاعل – بمعنى أن القارئ يستطيع ان يعلق ويشارك في ذات اللحظة، درجة أن بعضها استقطب حوالي ٦٠٠ تعليق على بعض القضايا، مما اضطر المواقع الالكترونية لتوظيف شخوص للرد على ما يرد إلى هذه المواقع، وهنا اصبحت المواقع الالكترونية تنشر الأخبار درجة أن الصحافة اليومية لم تعد قادرة على منافستها، وانعكس ذلك على بيع الصحف فانخفض بشكل ملحوظ.[١]

(١) مقابلة مع نضال منصور.

وهكذا فرضت الصحافة الالكترونية وجودها على المجتمع الأردني الأمر الذي دعا المشرع عام ٢٠١٢م إلى الطلب من أصحابها التسجيل في الدوائر الرسمية.

ثالثاً: وسائل التواصل الاجتماعي

المواجهة الثالثة والقوية كانت ولا تزال مع وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الوقت الذي اعترف به البعض بأهميتها، وقف آخرون موقفاً محافظاً.

كتب الصحفي فتحي الأغوات في ٥/ ٣/ ٢٠١٩ في صحيفة الرأي ان ما تقوم به أدوات التواصل الاجتماعي من دور رقابي في رصدها للعديد من القضايا والأحداث يعتبر مؤشراً واضحاً «على شرعيتها وحجم الثقة التي تحظى بها في تشكيل الرأي العام وكشف للحقائق لممارسات وتجاوزات حكومية». وبين أن عدد مستخدمي الانترنت في الأردن يبلغ نحو ٨ ملايين مستخدم.

هذه الشهادة من صحفي ممارس تبين أن أدوات التواصل الاجتماعي صارت فاعلة في التأثير على الرأي العام، فهي قناة خلفية منفتحة على الجميع، وتضغط على صاحب القرار. وأفضل مثال على ذلك: قضية أسعار الدواء التي كانت بدايتها على صفحات تلك المواقع حيث تمت مقارنة بين أسعار الدواء في الأردن وبين تركيا والفرق الشاسع في السعر، وتفاعلت القضية حتى تدخل الملك عبد الله الثاني وأمر بخفض سعر الأدوية.

وهكذا أسهم انتشار الانترنت على نطاق واسع في إضعاف الصحف الورقية، إذ تزداد الثقة بقنوات التواصل الاجتماعي، وينتج عن ذلك تراجع متزايد في أعداد قراء، وفي توزيع، الصحافة الورقية.

بالمقابل، فان القوى المحافظة تبدي استيائها من وسائل التواصل الاجتماعي وتطالب بفرض رقابة صارمة عليها. في هذا المجال كتب عمر عبندة (٨ آب ٢٠١٩، الرأي) داعيـاً «لضبط الفلتان الذي تشهده الساحة الإعلامية من إسفاف في نشر الأخبار، لتخليصها من جيش الأميين الذين لا يفقهون قولاً ولا يقدرون مسؤولية». وقد دعا الكاتب «لإعادة النظر بالتشريعات الناظمة للمهنة»، كما دعا نقابة الصحفيين لملاحقة من «يدعون أنهم صحفيون وهم ليسوا من أعضاء النقابة».

المشاكل الصحفية

رغم الإنجازات الكثيرة التي حققتها الصحافة الأردنية في تاريخيها الطويل منذ عام ١٩٢٣م، إلا أن الحديث عنها لا ينتهي دون الإشـارة إلى عدد من المشاكل التي تستحق الوقوف عندها، من أهمها مؤخرًا، تراجع نسبة القراء لصالح المواقع الالكترونية، وهذه سنة كونية ومواجهتها قد تستدعي خيالات مبدعة وحلولاً صعبة. ولمنافسة الصحافة الالكترونية ذات الأخبار القصيرة، عمدت الصحف لاجتذاب القراء باستخدام تكنيك الانفوغراف (الذي يختزل المضمون بعناوين وأرقام سريعة). وهناك أيضا مشكلة الإعلانات القضائية التي حُدد نشرها بثلاث صحف فتأثرت بقية الصحف ممن لم يطالها دخل من هذه الإعلانات مما اضطر صحيفة الأنباط لرفع دعوى ضد القرار؛ كما أن صحيفة واحدة، هي السبيل، تحولت من ورقية إلى الكترونية. هناك أيضًا مشكلة الرواتب التي لا تدفع للعاملين دلالة واضحة لخطر إفلاس مؤسستهم المالية.

ومن المشاكل التي تواجهها بعض المؤسسات الصحفية الترهل الوظيفي مما يحول دون تطوير كوادرها وإمداده بدم جديد هي بأشد الحاجة له. ويلاحظ عدم وجود أقلام صحفية بقوة الأقلام الكارزمية التي فقدتها بعض الصحف

نتيجة وفاة أصحابها مؤخراً (كفهد الفانك وطارق مصاروه)، مما يعني أن الصحف لم تستطع خلال السنوات أن «تربي» أقلامـاً ذات كفاءة عالية. وهذه النقطة قد تكون على صلة بما تخرّجه كليات الإعـلام التي تدنى مستواها العلمي مع الزمن. ويلاحظ ازدياد الكتابة الساخرة على حساب الكتابة الجادة، واستشراء تضمين الأخبار مضامين علاقات عامة.

القضية الأخيرة والخطيرة التي لا بد من الالتفات اليها ومعالجتها بعناية إدارية : فمع أن الصحافة الأردنية كان يفترض ان تنتقل من مرحلة «الموالاة المطلقة» إلى مرحلة «التعددية الفكرية»، لكننا نجد اليوم أن بعض الصحف والأقلام تختبئ وراء «الموالاة المطلقة» دلالة ضعف الإدارة ولأنها لا تستطيع أن تقدم تنوعـاً عقلياً مطلوبـاً بشدة من مفهوم حرية «سقفها السماء» والتي يفهم منها أيضـاً أن الوطن وصانع القرار ينظر للصحافة بأنها مشارك فاعل في صنع الحدث وإضفاء الألوان عليه بما يضيء الدرب وينيرها، لا أن تصبح الصحافة عبئاً بحاجة مستمرة للمساعدة.

هيئة الإعلام المرئي والمسموع

حلت الهيئة محل الأجهزة القديمة التي كانت تنظم عمل الصحافة مثل دائرة المطبوعات والنشر. وتعمل الهيئة على تنظيم القطاع الإعلامي. ومن مسؤولياتها ترخيص الصحافة الإلكترونية ومراقبة محلات التداول وبيع المصنفات (التي تبيع الأقراص المدمجة والألعاب الالكترونية).

المشهد الصحفي بعيون الصحفيين

في ندوة نظمتها كلية الإعلام في جامعة اليرموك يرى المتخصص بالتشريعات الإعلامية خالد خليفات «إن كثرة التشريعات والقوانين الصارمة المتعلقة

بالعمل الإعلامي أدت إلى إضعاف المشهد الإعلامي في الأردن، كما أضعفت من شخصية الإعلامي وحدت من إبداعه لأنه بات يفكر بالجزاء قبل الثناء، واعتبر أن أكثر ما يؤرق العمل القانوني هو كثرة القوانين المتناثرة التي تشكل قيداً على حرية الرأي والتعبير وتشكل رقابة مسبقة من قبل الصحفيين على أنفسهم».

واستعرض خليفات القوانين ذات الصلة التي تخضع لها الحريات الصحفية ومنها قانون العقوبات، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون حماية وثائق واسرار الدولة، وقانون حق المؤلف، وقانون حق الحصول على المعلومات (الدستور، ٩/ ٥/ ٢٠٢١ م).

أما عمر عبنده، مدير وكالة الأنباء الأردنية بترا الأسبق، فقد بين « عدم وجود حرية مطلقة في شتى وسائل الاعلام في دول العالم بأكمله، وان عالم اليوم بدأ يتخلى عن فكرة الحرية المطلقة إلى المقيدة وحتى إلى التقييد المبرر انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الاجتماعية، ورأى أيضاً أن الصحافة الأردنية تواجه خصماً شرساً وجديداً هو وسائل التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت مصدراً أساسياً تعتمد عليه الصحافة الالكترونية في نشر الأخبار دون التأكد منها في كثير من الأحيان مما ساهم في انتشار الشائعات» (المصدر السابق).

ويصف طلعت شناعة ان وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك هي بمثابة «هايد بارك الكتروني»، مبيناً ان الفيسبوك «يعد الآن سيد الموقف، فإذا أراد أي شخص ان (يحرّض) أحد على أحد فعليه بالفيسبوك وبقدر ما هو وسيلة الكترونية اجتماعية، بقدر ما هو مصطبة للردح وتأليب الناس على بعضهم البعض بطرق شرعية وغير شرعية» (الدستور، ٢٧/ ٥/ ٢٠٢١).

ويرى إسماعيل الشريف ان ما يقدمه الاعلام الأردني هو «مزيج من الأخبار السلبية والإثارة، وأن الأردنيين يتابعونها، بل وان هذه الوصفة الإعلامية تفضلها كل شعوب العالم». ويقول: « علينا أن نعترف أولاً بأن هؤلاء الحكواتية يعطوننا القصص التي نريد سماعها وأن الإثارة والسلبية التي يسمعوننا إياها هي الأخبار التي نريد سماعها، وانه لولا متابعتنا إياهم والتفاعل معهم لما حققوا نسب مشاهدة عالية (الدستور، ٣٠/ ٥/ ٢٠٢١م).

وزير الدولة لشؤون الإعلام صخر دودين وعد «بحل أزمة الصحف الورقية» قريباً لتمكين هذه الصحف بما يسهم في زيادة دخلها المالي، واستدامة عملها، وانشاء صندوق لدعم المحتوى الإعلامي الذي سيكون همه الأساسي تدريب الصحفيين»، وأضاف «إن توحيد المرجعيات الإعلامية وتنظيم الرسالة الإعلامية ساهم بشكل كبير في استقرار المشهد الإعلامي بالفترة الأخيرة، موضحاً أن الإعلام بحاجة إلى قوانين رادعة لمنع اغتيال الشخصيات من خلال اجترار كلام» (الدستور،٣٠/ ٥/ ٢٠٢١).

ويقول فارس الحباشنة ان انتخابات ١٩٨٩م «لربما هي عالقة في الذاكرة لأنها أول وآخر الديمقراطية الأردنية» (الدستور، ١٠/ ٦/ ٢٠٢١). ويتفق معه د.مهند مبيضين الذي يقول: «لقد جاءت اللحظة الليبرالية الديمقراطية الوطنية الأردنية ١٩٨٩ مع تحول ديمقراطي عالمي» لكن تلك اللحظة الأردنية خبت بعد قانون الصوت الواحد، الذي هو معضلة التمثيل والإصلاح لما بعده من قوانين ومجالس نيابية. أما عن علاقة ملف الاعلام مع الحكومة فقد صدر عن الحكومة «تصريحات عديدة ومتناقضة من أكثر من حكومة واختلاف بالطرح بين الدمج للإعلام الرسمي تارة وإعادة هيكلته وتطويره تارة أخرى فكل حكومة تأتي تتحدث بطريقة مختلفة عن سابقتها».

ورحبت نقابة الصحفيين بتعديل قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الـذي شطب الـمـادة الـتي تـجـرم نشر الأخـبـار الـكـاذبـة في قضايا الفساد (الدستور،١٠/ ٦/ ٢٠٢١).

وكتب صحفي عريق، حسين الرواشدة، مقالاً يفيض أسى ومرارة بعنوان صرخات الصحفيين لا يسمعها أحد تساءل عن «أي موقف سيسجله التاريخ لهؤلاء الذين تركوا الصحافة تتقلب على جمر الصبر والخيبة والأسى ولم يكلفوا خواطرهم بالسؤال عن محنة مئات الصحفيين والعاملين في بلاطها النبيل، وأي لعنة ستلاحق الشامتين العابرين لصحافة لم تكذب أهلها. ولم تكن في أي يوم إلا صوتـاً للحق وسيفاً للدولة يذب عنها الأعداء ويذود عن حياضها العاديات» (الدستور، ١٥/ ٦/ ٢٠٢١).

واعـترف وزير الدولة لشؤون الاعـلام الناطق الرسمي باسم الحكومة صخر دودين اثناء لقائه مدير هيئة الإعلام طارق أبو الراغب أن «الإعلام الجديد أصبح جزءاً لا يتجزأ من منظومة الإعلام بوسائله المرئية والمسموعة والمقروءة» مبيناً أن نسبة انتشار الإشاعة والأخبار غير الصحيحة يفوق بمقدار ستة أضعاف نسبة تداول المعلومات الصحيحة. وأشار الوزير إلى «أهمية دور هيئة الإعلام كأداة رقابية على وسائل الإعلام بالأردن» بمعنى «ضبط المخالفات وليس تقييد الحريات». وأشار إلى تكليف الجامعة العربية لجنة برئاسته لوضع الإطار التنظيمي والاستراتيجي للإعلام الالكتروني. وأخيراً أكد الوزير على «أهمية تحديث التشريعات الناظمة لعمل المؤسسات الإعلامية، وتوفير المعلومات لوسائل الإعلام بما يمنع انتشار الاشاعات» (الدستور، ٥/ ٧/ ٢٠٢١).

وفي رأي لبسام أبو النصر بعنوان (وسائل التناحر الاجتماعي) يقول إن «وسائل التواصل الاجتماعي تستحوذ على اهتمام المتصفحين لدرجة أن الأمن والأنشطة الاجتماعية والرياضية تستحوذ على اهتمام المتصفحين من كافة الأعمار والجنسيات بعيداً عن سيطرة المؤسسات الحكومية والشركات العملاقة»، ويضيف بأن «المحتويات المعرفية تأثرت بمنتجات أصحاب أجندات خاصة كمؤشر في تشويه التراث وسمعة الأفراد» وتعمل على «تشويه الحقائق» (الدستور، ١٨/ ٧/ ٢٠٢١).

ويرى رمزي الغزوي أن وسائل التواصل الاجتماعي قد يسميها البعض «وسائل التفاشل الاجتماعي فهي بدل أن توفر لنا بيئة للرفعة والتقدم صارت محرقة ستفشل ريحنا»، ويضيف أن «حروبنا الجديدة على مواقع التواصل الاجتماعي حامية الوطيس وتكاد تقترب في غالبها من مناطق كسر العظم وسحقه» ويرى الكاتب ان هذه الحروب «ستجعلنا غير متسامحين، انتقاميين لا نرحم بعضنا، لا نغفر، ولا نتصالح حتى مع أنفسنا، متأهبين دومـًا للانقضاض على شيءٍ ما». وعن نتائج هذه الرسائل علينا يتساءل: لماذا غابت وتغيب لغة الحوار والاحترام «والسجال الحقيقي» (الدستور، ٢٥/ ٧/ ٢٠٢١).

الملامح العامة لقانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨

يعرّف القانون الصحفي بأنه «عضو النقابة المسجل في سجلها واتخذ الصحافة مهنة له وفق أحكام قانونها»، وتشمل حرية الصحافة، حق الوصول إلى المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها، ويشترط القانون التوازن والموضوعية والنزاهة في عرض المادة الصحفية، وأن تنشأ في كل محكمة بداية

غرفة قضائية متخصصة بقضايا المطبوعات والنشر كما ينشأ في كل محكمة استئناف غرفة قضائية متخصصة للنظر في الطعون. ويعتبر هذا القانون ليبراليـًا لأنه يسمح بالتقاضي في النزاعات الصحفية. ويشتمل القانون على محظورات.

ونص القانون على عدم توقيف الصحفي نتيجة إبداء الرأي بالقول أو الكتابة.

وميز القانون بين أربعة أنـواع من الصحف، هي : المطبوعات اليومية، المطبوعات غير اليومية، المطبوعات الالكترونية، والمطبوعات المتخصصة. واشترط القانون على الصحيفة الالكترونية أنها ملزمة بالتسجيل والترخيص.

هذه العجالة لا تغُني عن قراءة القانون ومناقشه بنوده، فهو شامل يغطي كافة جوانب الحياة الصحفية. وقد صدر للقانون تعديلات في الأعـوام (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٥).

تعديل المادة ١٥ في الدستور

جاءت التعديلات التي أجريت على الدستور عام٢٠١١ بناء على توصية اللجنة الملكية المكلفة بتعديل الدستور، وأصبح نص المادة (١٥) بعد إقرارها على النحو التالي:

١- تكفل الدولة حرية الرأي ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.

٢- تكفل الدولة حرية البحث العلمي والابداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب.

٣- تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون.

٤- لا تعطيل للصحف ووسائل الإعلام ولا الغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون.

٥- يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات ووسائل الإعلام والاتصال رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.

٦- ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف (الجريدة الرسمية، العدد ٥١١٧، ٢٠١١).

خصائص الصحافة في المرحلة الرابعة

من السابق لأوانه إصدار أحكام عن الصحافة في المرحلة الرابعة الرقمية، لكن من الواضح ان الصحافة الالكترونية صارت في اهتمام غالبية الجمهور الأردني مدعومة بوسائل التواصل الاجتماعي، وأن الصحافة الورقية تجاهد للاحتفاظ بوجودها، بل ويجد بعضها في زمن الخصخصة صعوبة في دفع رواتب العاملين فيها.

ولتحسين أوضاع الصحافة، عليها ان تخرج من تقليديتها، ولا بد من إجراء دراسات مسحية لمعرفة الجمهور الذي ما زال يقرأ الصحافة الورقية، ومحاولة التواصل معه ليظل مواظبا على الاشتراكات. وإذا كان المتقدمون بالسن يفضلون قراءة الصحف الورقية، فلا بد من استهداف هذه الفئة، وتلبية احتياجاتها، خاصة في مجال حجم الحرف المستخدم، ذلك أن من أسباب فشل بعض الصحف استخدام حرف صغير جداً تصعب قراءته.

وهناك مشكلة أخرى تتجلى في أعداد الخريجين من كليات الصحافة دون تمكنهم من لغة ثانية وحتى من لغتهم الأم. أن عدد المنتسبين لنقابة الصحفيين يفوق الألف صحفي، وهناك آخرون لا يعملون، ويطالبون أن يحصلوا على عمل.

لذا فإن المطلوب في عصر الرقمنة الحالي أن تطور كليات الصحافة من برامجها العلمية، وترفع سوية المنتسبين لها، أساتذة وطلبة، ليصبح الخريجون بمستوى متقدم يسهم في رفعة الوطن في هذه المرحلة الحرجة.

الفصل السابع

رواد الصحافة الأردنية وأعلامها

توطئة

قامت الصحافة في الأردن، ونشأت وتطورت، على أكتاف أفراد أصحاب رسالة بذلوا في إعلاء شأنها الكثير، وأحياناً كل ما يملكون. لذلك فإن التراجم التي تتلو لرواد الصحافة وأعلامها قد لا تبين بوضوح الإنجازات التي قاموا بها كأفراد، لأن المحصلة النهائية التي وصلتها الصحافة الأردنية، هي انجاز الجسم الصحفي بمجمله بقدر ما هي إنجاز أفراد رواد بذلوا وضحوا في سبيل إعلاء شأن السلطة الرابعة.

إنني –وفاءً لذكرى أولئك الرواد، وتكريماً للأحياء منهم– أقدم فيما يلي سير حياة موجزة لأولئك الذين كان لهم دور كبير في مسيرة الصحافة الأردنية.

محمد الأنسي

ولد عام (١٨٨٠م) في طرابلس (لبنان) ودرس فيها. خدم في الجيش العثماني في أثناء الحرب العالمية الأولى. لاحقه الفرنسيون فالتجأ إلى الأردن، وكلفه الأمير عبد الله بن الحسين في أواخر عام ١٩٢٠ (هو وعبد اللطيف شاكر) بإصدار جريدة الحق يعلو التي كان شعارها «جريدة عربية ثوروية تصدر مرة في الأسبوع مؤقتاً»، واهتمت بنشر الأخبار العربية والسياسية وتحركات الأمير عبد الله ونشاطاته. وكانت الحق يعلو تكتب بخط اليد وتطبع على الجيلاتين، وقد صدر منها أربعة أعداد في معان وعددان في عمان، وكانت توزع مجاناً في شرقي الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين[١]. وفي العدد الرابع الصادر بتاريخ

(١) عبيدات، ١٩٨٣، ص٢٥.

٢٦/ ٢/ ١٩٢١ كتب الأنسي على الصفحة الأولى تحت عنوان (موقف فرنسا) تحليلاً قال فيه:

«وليس موقف سوريا بالموقف السهل، فهي لا تزال ثائرة ولا يمكن أن تخرج عدوة ثورة العرب ما لم يأخذون حقهم ويبلغون حريتهم. وليس باستطاعة فرنسا في الوقت الحاضر أن تتحمل عبء حرب جديدة ولا سيما في بلاد العرب، ولا ندري فيما اذا كانت سياسة الدول تظهر استعداداً للتسامح والتساهل للحصول على اتفاق تام وسلم عام. وعلى كل فإن موقف الوزارة الفرنسية من أحرج المواقف وهي مضطرة لأن تراعي السياسة العامة والأحوال الواقعة من جهة، وشعور شعبها والضائقة المالية من جهة أخرى والليالي من الزمان حبالى».

وبعد تأسيس الامارة الأردنية عمل الأنسي بمنصب كاتب خاص للأمير عبد الله ثم رئيساً للديوان الأميري، وعضواً في المجلس التشريعي الأول، ومنح لقب باشا، وعمل وزيراً (١٩٤٣-١٩٤٤) للداخلية والمعارف والعدلية، وتوفي في عمان.

عبد اللطيف شاكر (١٨٩٨-١٩٦٧)

ولد في دمشق ودرس فيها وحصل على شهادة دار المعلمين، ثم عمل ضابطاً في الجيش العثماني أثناء الحرب الأولى. وأثناء العهد الفيصلي أصدر (مع شقيقه عمر) جريدة الفلاح العربي. وبعد سقوط الدولة العربية حكم الفرنسيون عليه بالاعدام، ففر إلى الأردن والتحق بالأمير عبد الله في معان، وشارك مع الأنسي في تحرير الحق يعلو. وبعد تأسيس الدولة الأردنية، عمل قائداً للحرس الأميري، وفي عام ١٩٢٥ التحق بوزارة التربية والتعليم، وتوفي عام ١٩٦٧. ومثله، مثل الأنسي، لم يواصل عمله في الصحافة.

محمد الشريقي (١٩٩٨-١٩٧٠)

ولد في اللاذقية (سوريا) وتعلم فيها وأكمل دراسته الثانوية في بيروت وإستانبول، وتعلم الفرنسية في لبنان، ودرس الآداب في جامعة القاهرة، وحصل في وقت لاحق على إجازة الحقوق من دمشق (١٩٤١). اتصل في بواكير حياته بالحركة القومية العربية (١٩١١)، وحاكمه جمال باشا (السفاح) مع رفاقه في النضال عام ١٩١٥، ووجهت له تهمة الاشتراك في الجمعيات العربية الساعية لقلب نظام الحكم العثماني. وبسبب صغر سنه، حكم عليه بالسجن ١٢ عاماً، قضى منها ثلاثة أعوام في سجون بيروت ودمشق. وفي العهد الفيصلي عمل في ديوان المعارف، ومثّل اللاذقية في المؤتمر السوري العام. ومن على شرفة بلدية دمشق، ألقى الشريقي بيان الثامن من آذار ١٩٢٠ الذي أعلن سوريا دولة موحدة ومستقلة. وإثر سقوط سوريا للانتداب الفرنسي، لجأ عام ١٩٢٢ للأردن الذي كان يومذاك ملاذاً لأحرار سوريا والمناضلين العرب، وعين أميناً لمجلس الوزراء (المستشارين) الذي كان يرأسه علي رضا الركابي. وفي العام التالي أوكلت اليه مهمة إصدار جريدة الشرق العربي، وصدر عددها الأول بعد ثلاثة أيام من اعتراف بريطانيا باستقلال الإمارة الأردنية (٢٥ أيار ١٩٢٣).

كانت الشرق العربي أول صحيفة مطبوعة تصدر في شرقي الأردن، وصدرت أسبوعية، وأحياناً نصف شهرية، ونشرت إلى جانب القرارات والأنظمة والقوانين، المقالات السياسية والأدبية والعلمية والتنموية والقصائد والقصص في السنوات الثلاث الأولى من عمرها. ولم يرق الخط القومي الذي سلكته هذه الصحيفة بإدارة الشريقي للمعتمد البريطاني، فرغب إلى الحكومة أن تقتصر الجريدة على نشر البيانات والقوانين الرسمية اعتباراً من حزيران ١٩٢٦.

وتحفل الشرق العربي بكتابات الشريقي خلال هذه الأعوام الثلاثة، وفيها يتجلى نفسه القومي العروبي، وتطلعاته للارتقاء بأمته، وتحقيق أمانيها في الوحدة والنهوض والحرية والاستقلال.

وتقدم المقالات التي خطها يراع هذا الكاتب المبدع صورة حية لأحداث الامارة الناشئة، وكثيراً ما كان يستثير التراث مذكراً بعظمة العرب حافزاً القراء على نبذ الماضي والانطلاق نحو المستقبل.

كتب في العدد الأول من الشرق العربي (٢٨/ ٥/ ١٩٢٣):

«أيتها الحرية أطلي أطلي على هذا الوطن العربي الجديد، وحيي حيي هذه الجبال والسهول والأنهار والصحاري المبتهجة بجمال الطبيعة وثرائها، هذه الأمة العربية الشرقية المتعطشة إلى الحرية ورفع لواء السلام والمدنية، المنتشرة من شواطئ البحر الأبيض حتى خليج العجم ومن جبال طوروس وبلاد الكرد حتى البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب».

وقد حفلت الافتتاحيات التي كتبها الشريقي بروح قومية صافية تدعو لاستنهاض همة الأمة العربية. وفتح الشريقي صفحات الشرق العربي لنشر مقالات كتبها نفر من المتخصصين في مجالات الصحة والتنمية الزراعية بهدف توعية القراء. وكجريدة شبه رسمية، عملت الشرق العربي على الرد على الحملات الدعائية التي تعرض لها الأردن في تلك الفترة المبكرة.

نُشر آخر مقال كتبه الشريقي في العدد ١٢٣ بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٢٦ بعنوان (معرفة الأمة نفسها)، وبعد ذلك اقتصرت الجريدة على نشر البلاغات الرسمية.

وبالإضافة إلى الشرق العربي، عمل الشريقي مديراً للمطبوعات ومديراً للمطبعة وفي عام ١٩٢٨ تحول إلى مديرية المعارف، وحينما أقيل من عمله

عام ١٩٣٩، التحق بجامعة دمشق لدراسة الحقوق، وعاد إلى عمان وعمل في المحاماة ثم عين مديراً للمعارف، ووزيراً (١٩٤٥) للخارجية والمعارف والاقتصاد والعدلية. ومنحه الملك عبد الله لقب باشا، وتولى رئاسة الديوان الملكي، وعين وزيراً للبلاط، وعضواً في مجلس الأعيان، ومثّل الأردن وزيراً مفوضاً في بلاد الأفغان وباكستان والهند (١٩٤٧-١٩٥٠) والقاهرة، وأحيل على التقاعد عندما بلغ الثانية والستين من العمر. وصفه المؤرخ سليمان الموسى بأنه «من صفوة العاملين في الحركة العربية القومية، وعلم من أعلام الوطنية والبيان ابن العروبة البار ورفيق المجاهدين والأحرار»[١]. وقال محمد أديب العامري فيه: «لم يكن الشريقي تقليدياً، ولكنه كان مبدعاً مسايراً لروح العصر محيطاً بالتطورات السياسية الحديثة. وكان انساناً كبيراً متواضعاً وقد شاهدته يخسر الوظيفة الكبيرة دفاعاً عن مبدئه وكرامته»[٢].

من آثار الشريقي المطبوعة:

- أغاني الصبا: مجموعة شعر صدرت في دمشق عام ١٩٢١، وأعادت وزارة الثقافة الأردنية طباعتها.

- الكتاب الأبيض الأردني (سوريا الكبرى)- عمان، ١٩٤٧.

محمود الكرمي (١٨٨٩-١٩٣٩)

ولد في طولكرم، وتلقى علومه في الأزهر، وعلّم في مصر والصومال. وبعد الحرب العالمية الأولى، عاد إلى دمشق وخدم في سلك التربية. وبعد مجيء الفرنسيين إلى سوريا، التحق بوالده الشيخ سعيد الكرمي في عمان، فعين مديراً لثانوية السلط ثم انتقل إلى عمان.

---

(١) سليمان الموسى، ١٩٨٠، ج١، ص٦٩.

(٢) مقتبس من سليمان الموسى، المصدر السابق، ص٨٠، عن الأديب (بيروت) آب، ١٩٧٠.

وفي عام ١٩٢٦ فتح حانوتـاً (وصيدلية) ثم أسس مع كمال عباس جريدة الشريعة الأسبوعية التي صدر عددها الأول في ١٩٢٧/٦/٢٥، فهو إذن من رواد الصحافة الأردنية التي صدرت عن القطاع الخاص في حقبة العشرينات.

بعد إصـداره الصحيفة «زجـت به السلطات البريطانية في السجن بتهمة الاشـتراك في جمعية الكف الأسـود»[١]. وصـدر آخر أعـداد الجريدة، وكان العاشر، «بتاريخ ١ أيلول ١٩٢٧، إذ قرر المجلس التنفيذي إثر صدوره توقيفها مدة ستة أشهر. ولم تعاود صدورها بعد ذلـك»[٢]. وكان الكرمي قد استقل بإصدار الأعداد الأخيرة من هذه الجريدة.

بعد أن ترك عمان، توجه إلى فلسطين، وعمل في التعليم، لكن سلطات الانتداب البريطانية اتهمته بتلقين الطلاب الأناشيد الحماسية، ونظمها. وقد وقف موقفاً معارضاً حين رأى ثـورة عام ١٩٣٦ قد «انحرفت عن هدفها الأساسي» فغادر إلى بيروت، وهناك اغتاله خصومه السياسيون[٣].

صالح الصمادي (١٨٩٣-١٩٣٣)

ولد في نابلس ونال شهادة الحقوق من الأستانة، وفيها انضم إلى (المنتدى الأدبي). وجاهر بتأييد الحركة العربية. وعين ضابط احتياط في الجيش العثماني، لكنه سرعان ما فرّ مع نفر من الشباب العرب والتحق بجيش الأمير فيصل. وفي دمشق، عاصمة المملكة العربية، عين سكرتيراً لوزير العدلية. وبعد سقوط سوريا بيد الفرنسيين، توجه إلى عمان، وعين قاضي صلح، فرئيساً لمحكمة بداية السلط، فعضواً في محكمة الاستئناف، ثم استقال من الخدمة وزاول

(١) العودات، ١٩٧٦، ص٥٤٢.
(٢) سليمان الموسى، ١٩٥٩، ص٣.
(٣) العودات، ١٩٧٦، ن ص٥٤٢.

المحاماة. وانتسب إلى (جمعية أم القرى) السرية في عمان عام ١٩٢٣.

أصدر صحيفته صدى العرب في ١٣/ ١٠/ ١٩٢٧، فكانت من أولى الصحف الخاصة التي صدرت في الأردن في العشرينات، وكتب فيها المعارضون ومناهضو المعاهدة الأردنية-البريطانية. وبعد عام من صدورها أوقفت الجريدة، «لنشرها مقالاً لاذعاً» انتقد فيه الصمادي مشروع المعاهدة. وأقامت النيابة العامة دعوى ضده، فحكم عليه بالسجن مدة شهر ونصف. لكن الأمير عبد الله عفا عنه، فتوقفت ملاحقته[1].

وفي شتاء عام ١٩٣٣، وبينما كان خارجاً من (مقهى حمدان) في عمان، تعرض لحادث مؤلم، إذ ضربه أحدهم بهراوة على رأسه لم يلبث أن فارق الحياة على إثرها.

الشيخ نديم الملاح (١٨٩٢-١٩٧٣)

ولد في مدينة طرابلس (لبنان) عام ١٨٩٢ وتلقى تعليمه أولاً في لبنان وبعدها في مدرسة القضاء في استنبول وفي جامعة الأزهر في القاهرة. في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) عمل إماماً دينياً لعدد من الوحدات العسكرية في فلسطين. وفي أثناء حكم الدولة العربية السورية (١٩١٨-١٩٢٠) شارك في الحياة السياسية والأدبية في دمشق. وبعد أن قضى الفرنسيون على دولة الملك فيصل الأول، انتقل الملاح إلى القدس حيث درّس الأدب العربي والدين في كلية روضة المعارف (١٩٢٠-١٩٢٥). وفي تلك الأثناء التحق بمعهد الحقوق في القدس وأحرز إجازة لممارسة المحاماة. بعد ذلك اتخذ الملاح من الأردن موطناً له، حيث عمل في سلك التعليم في اربد وعمان والسلط ومارس المحاماة

(١) المصدر السابق، ص٣٦٢.

الشرعية والنظامية، وكان عضواً في مجلس الأوقاف والهيئة العلمية الإسلامية، ثم عين عضواً في مجلس الأعيان لعدة دورات. وخلال أعوام ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨ عين أكثر من مرة عضواً في هيئة النيابة عن العرش، في فترات سفر الملك الحسين إلى الخارج.

عرّف الشيخ الملاح بتضلعه في علوم الدين والفقه واللغة العربية، وله عدد من المؤلفات المطبوعة، منها: نموذج الفضائل الاسلامية، والعقائد الاسلامية، وحقوق المرأة المسلمة. وكان ينظم الشعر. وبعد وفاته نشرت وزارة الثقافة ديوان شعر له (١٩٨٤) ومختارات من أبحاث في اللغة والأدب (١٩٩٠).

أنشأ الشيخ الملاح أول مجلة في الأردن هي الحكمة وصدرت من عمان. وقد صدر منها عشرة أعداد (تموز ١٩٣٢-نيسان ١٩٣٣) وهي مجلة إسلامية علمية أدبية اجتماعية، وكانت تعالج موضوعات في الفقه والتفسير والعقائد الاسلامية والنقد الأدبي والفلسفة والتاريخ. ومن جملة الكتاب والأساتذة الذين أسهموا في الكتابة لها: سليمان النابلسي، عبدالمنعم الرفاعي، حسني فريز، عبدالحليم عباس، سعيد الدرة ونجيب الشريدة[1].

صبحي زيد الكيلاني (١٩٠٨-١٩٦١)

ولد في مدينة السلط عام ١٩٠٨ وتعلم في مدارسها ثم التحق بالأزهر ونال شهادة العالمية عام ١٩٢٨. عمل في سلك التعليم، وشغل منصب مساعد رئيس الديوان الملكي (١٩٤٧-١٩٥٠) ومديراً للمطبوعات للفترتين (١٩٥٦-١٩٥٧) و (١٩٦٠-١٩٦١)[2].

(١) سليمان الموسى، ١٩٥٩، ص٥.
(٢) دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عاماً، ١٩٧٧، ص١٥٦.

ترجع صلته بالصحافة إلى عام ١٩٣٨ حين أصدر الوفاء الأسبوعية، وهي جريدة سياسية اجتماعية استمرت في الصدور زهاء عشر سنوات، حتى عام ١٩٤٧. نشر في ١٨/ ٦/ ١٩٤٠ (العدد ٩٨) افتتاحية بتوقيع (صبحي) أزجى فيها التحية لمدير الصحة في عمان، جاء فيها:

«لا نظن أننا نغلو في الحكم، أو نتجاوز الصواب إذا نحن قلنا أن الرأي العام في شرق الأردن أخذ يشعر في الأيام الأخيرة شعوراً قوياً بالعناية المستمرة التي تبذلها دائرة الصحة في مختلف أنحاء البلاد، لتخفيف آلام المرضى، وتقديم الاسعافات الممكنة للمصابين، ونحس احساساً عميقاً بالاهتمام المتواصل الذي يبذله الأطباء لحفظ الصحة العامة مما يبعثنا أن نسجل هذه المجهودات الجليلة التي تبذلها دائرة الصحة منذ أسند أمرها إلى الرجل الإنساني النبيل الدكتور جميل باشا التوتونجي كظاهرة إصلاحية كريمة جديرة بالتقدير والاعجاب وازجاء آيات الثناء والشكران».

«ولعل هذه المساعي الكريمة التي يبذلها عطوفته لتحقيق مشروع تأسيس (مصح) في عمان أصدق برهان على صحة ما نتحدث به وأكرم دليل على ما تمتاز به نفس هذا الرجل من صفات إنسانية وعواطف سامية».

في عام ١٩٥٠ أصدر مجلة حول العالم الاسبوعية السياسية الناقدة والإخبارية، وعاشت هي الأخرى عشر سنوات حتى عام ١٩٦٠ (مع توقف أثناء عام ١٩٥٦). وفي عام ١٩٥٩ أصدر جريدة الوطن[1] (يومية سياسية مصورة) لفترة قصيرة.

(١) الصحافة الأردنية: نشأتها وتطورها، بدون تاريخ، ص٢٤ وص٣٠.

محمد تيسير ظبيان (١٩٠١-١٩٧٨)

ولد في مصياف في سوريا، ودرس في النبك والقدس ودمشق وتخرج عام ١٩١٩ من المدرسة الحربية وعمل ضابطاً ومرافقاً ليوسف العظمة (بطل ميلسون)، وبعد سقوط سوريا بيد الفرنسيين لجأ إلى شرقي الأردن، وعمل معلماً في مدارس الأردن وفلسطين، ثم التحق بالثورة السورية بقيادة سلطان باشا الأطرش[١].

وكلف بالذهاب إلى مصر لتولي نشر أخبار الثورة والدعوة لها وحكم عليه الفرنسيون بالإعدام غيابياً. وفي القاهرة أصدر مجلة الناشئة العربية[٢].

في عام ١٩٣٨ أصدر جريدة الجزيرة في سوريا، ثم نقلها برغبة من الأمير عبد الله إلى عمان، فصدرت بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٣٩ باسم الجزيرة العربية قال صاحبها في افتتاحية العدد الأول[٣]:

«هذه ليست صحيفة تجارية غرضها الاستثمار وقضاء الأوطار، ولا صحيفة اخبارية تنحصر مهمتها في إذاعة أنباء العالم على الناس، ونشر أخبار الولائم والمآتم وتسجيل التعيينات ولكن ثمة مهمة أجل وأسمى مهمة الدفاع عن الحق الهضيم والحمى المستباح، مهمة البعث والإنقاذ، مهمة التنظيم والانشاء، مهمة الإرشاد والتهذيب والإصلاح، وأخيراً مهمة تمزيق الحجب عن وجه تلك الأمة المنكودة لتقوم بمهمتها، وتؤدي واجبها على الوجه الأتم. ونحن في سبيل تحقيق تلك المهمة قد وطنا العزم على تجرع الغصص وتحمل الأوصاب».

وفي آب ١٩٤٠ عادت الجزيرة للصدور باسمها القديم، وكانت في بداية

(١) أبو صوفة، ١٩٨٣، ص١٤٠.
(٢) شهاب، ١٩٨٨، ص٣٥.
(٣) يقابل عدد رقم (٩٠٧) من الجزيرة التي تصدر في دمشق.

الصدور يومية (لمدة شهر فقط) ثم صارت تصدر يوماً بعد يوم، ثم تحولت أسبوعية.

وأوقفت الجزيرة عام ١٩٤١ إثر مقال نشره ظبيان في جريدته دعا فيه إلى إقامة دولة موحدة، جاء فيه:

«إلى حلفائنا الإنجليز، هذه هي التدابير العاجلة التي تضمن لكم صداقة العرب ومساعدتهم الدائمة في هذه الحرب وبعدها: اجابة رغبات العرب في فلسطين، وإنشاء مملكة من الأقطار العربية الثلاثة: العراق وفلسطين وشرق الأردن، والمناداة بسمو الأمير عبدالله ملكاً عليها، ومساعدة هذه المملكة العربية على تخليص سوريا من براثن الاستعمار الفرنسي، وضمها اليها وتأليف جيش عربي منظم وتجهيزه بأحدث المعدات والتجهيزات»[١].

ولم يقتصر الأمر على ايقاف الجريدة، بل صدر الأمر بسجن ظبيان في سجن عمان – مع لفيف من المواطنين المتعاطفين مع دولتي المحور[٢]– ثم استبدل السجن بالنفي للطفيلة في جنوب الأردن.

وتعطلت الجزيرة مرات أخرى، وصدرت عام ١٩٥٣ باسم آخر ساعة، وكانت جريدة مسائية سياسية إخبارية مصورة صدر منها ثمانية أعداد فقط[٣]. ثم استأنفت الجزيرة صدورها حتى توقفت نهائياً في مطلع ١٩٥٤.

بعد ذلك بفترة وجيزة، أقدم تيسير ظبيان على تأسيس معهد العلوم الإسلامية– الكلية العلمية الإسلامية– في عمان، وأصدر مجلة الشريعة وأشرف عليها حتى وفاته.

---

(١) الجزيرة، ٢٦/ ١٢/ ١٩٤١.
(٢) سليمان الموسى، ١٩٨٠، ج١، ص٣٧.
(٣) شهاب، ١٩٨٨، ص٤٠.

من آثاره القلمية: فيصل بن الحسين (دمشق ١٩٣٧)، سعود في الأردن (عمان ١٩٥٤)، أسرار الحركة الماسونية (عمان ١٩٦٤)، الملك عبد الله كما عرفته (عمان ١٩٦٧)، الملك طلال (عمان ١٩٧٢)، مذكرات فتاة شاردة (رواية)، جولة في ربوع الباكستان (عمان ١٩٧٣)، موقع أهل الكهف (عمان ١٩٧٨).

خليل فارس نصر- شيخ الصحافة الأردنية (١٨٨٨-١٩٤٨)

ولد في كفر شيما (لبنان) وتعلم في مدارس لبنان، ونزح إلى مدينة حيفا وهو في العشرين من عمره، وأسس أول جريدة أسبوعية صدرت في فلسطين، وكان اسمها أولاً جراب الكردي ثم اختار لها اسم الأردن، وأصدرها بمشاركة باسيلا الجدع عام ١٩٢٣، قبل أن يستقل بها وينقلها إلى عمان عام ١٩٢٧ بدعوة من الأمير عبد الله بن الحسين «الذي أحاط الجريدة وصاحبها برعايته وعطفه وتشجيعه وكان يشارك فيها بقلمه إلى جانب كتابها» [(١)].

أحيل عدة مرات للمحاكم العسكرية التركية، ولما قامت الثورة السورية ساعد بقلمه وماله في مقاومة الاحتلال الفرنسي في سوريا ولبنان فأصدرت السلطات الفرنسية أمراً بالقبض عليه واعتبرته منفياً.

وحين انتقل إلى عمان، نقل مطبعته الحديثة اليها وطبع عليها العديد من أوائل الكتب في الامارة. وفي الأردن، انضم إلى معارضي المعاهدة الأردنية الإنجليزية الاولى (١٩٢٨)، فأصدرت الحكومة برئاسة حسن خالد أبو الهدى أمراً بإقفال الجريدة والمطبعة مدة ستة شهور، ووضع هو تحت المراقبة، وكانت فترة صعبة. وكان خليل نصر، كريم الخلق، بشوش الوجه، متسامحاً، وقد أسهم في بناء النهضة الصحفية في الأردن.

---

(١) هاشم، ١٩٩٣، ص ص ٣٣٩-٣٤٧.

وتعتبر جريدة الأردن من أولى الجرائد التي صدرت في الأردن على يد القطاع الخاص، بدأت أسبوعية، ثم صدرت مرتين في الاسبوع في الاربعينات، ثم تحولت يومية على يد أبنائه بعد وفاته، وواصلت الصدور طيلة نصف قرن حتى أوقفت عام ١٩٨٢ (بقرار من وزارة الإعلام لعدم الانتظام في الصدور). وقد عايشت هذه الصحيفة مختلف العهود والحقب، سواء في عهد الإمارة، أو في عهد الاستقلال، والوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية، وعاصرت حروب العرب وإسرائيل. وفي هذا المجال، يقول كايد هاشم: «واستطاعت الأردن بهمة صاحبها ونشاطه الدؤوب أن تغدو الجريدة الأولى للإمارة الأردنية، ثم المملكة بما كانت تنشره من الأخبار والتعليقات والمقالات والتحقيقات في السياسة والاقتصاد والاجتماع والفكر، وغدت أعدادها بتوالي الايام وتقادم الأعوام سجلاً تاريخياً متسلسلاً لتطور البلد في هذه الميادين جميعاً».

وكما كانت لخليل نصر الريادة في إصدار صحيفته في مرحلة مبكرة، كذلك كانت له الريادة في إدخال أول مطبعة غير رسمية (بعد مطبعة الشرق العربي الرسمية عام ١٩٢٣) إلى الأردن. ومن الكتب التي طبعت على هذه المطبعة: الأمالي السياسية للأمير عبد الله، والأئمة من قريش لمصطفى وهبي التل، عام ١٩٣٩. وفي عام ١٩٣٤ وضع خليل نصر، بالاشتراك مع مصطفى وهبي التل، كتاباً بعنوان بالرفاه والبنين طلال بمناسبة زفاف الملك طلال، جاء في مقدمته من كتابة خليل نصر، ما يدل على أسلوبه القوي، ما يلي:

« إن المقتطف من المقال ما يناسب المقام، يصيبه شطر كبير من عناء المصنف وفضله، وقارض الشعر ومحكم النثر. فاخترنا من القول أفضله، ومما وردنا أندره وأجمله في ضميمة جمعناها من رياض الألباب بعد أن فتحت أكمامها شمس الحكمة، وجملتها بأبدع ألوان المعرفة، وطيبها النسيم بأذكى طيب الاختيار».

وفي العدد الذي أصدرته الأردن، إثر وفاة خليل نصر، نشرت كلمات عديدة في تأبين الفقيد، وظهرت اشارة إلى أن الملك عبد الله قد منحه عام ١٩٣٧ وسام الاستقلال العالي الشأن، مع لقب بك، وأنه أنجب خمسة أبناء وثلاث بنات، وأنه كان يشرف على ادارة أملاكه في حيفا ولبنان من عمان، وأنه أنشأ مصنعاً للصابون في عمان. رثاه سادن الصومعة الشاعر أحمد الشرع بقصيدة منها:

شـــيخ الـصــحــافــة مـــن بـــرديـــك مـنـتـشـر

طـيــب الـفـعــال الـتــي يـسـمـو بـهـا الـبـشـر

وفي العدد نفسه، كتب روكس بن زائد العزيزي أنه التقى خليل نصر عام ١٩٤٨ (قبل وفاته بفترة قصيرة)، فقال له: «أرجو أن تثق بأنها تخسر وتخسر باستمرار» يعني الأردن. كما كتب طانيوس نصر (صاحب جريدة الإقدام) ما يلي: «ومما يؤثر عن خليل نصر جلده على تحمل المكاره والصعوبات، وقوته على تذليلها، والخروج من حلقاتها بالظفر والنجاح، فقد تلقى من الصدمات أشكالاً ولاقى من العقبات ألواناً. لقد كان خليل نصر صاحب مبادئ قومية سامية سرية، بل كان صاحب رسالة خطيرة هي لنشر العلم والثقافة بواسطة الصحافة والطباعة.». كذلك كتب المحامي الأديب ماجد غنما كلمة ذكر فيها أنه أخذ بيده ونشر له «مما حفزني على مواصلة النظم والكتابة والنشر»، ويذكر أيضاً أن خليل نصر كان يحيط الشاعر الأردني الخالد (عرار) أي (مصطفى وهبي التل) بالرعاية والكرم والتأييد. وكان عرار «يذكر هذه الرعاية، ويقدرها حق قدرها ويخص الأردن الغراء بنفثاته وروائعه، ولعل هذا كان سبباً مباشراً في حفظ الكثير من آثار عرار الأدبية الخالدة من الضياع».

وفي قصيدة ثانية، رثاه عبد المجيد السالم الحياري قائلاً:

أعــظـم بـشـيـخ لـلـصـحـافـة عـالـــم
قـــد ســـاد نـحـو الـمـجـد في غـايـاتـه

قـد شـق في الـصـخـر الاصـم طـريـقـه
ومـضـى يـقــرب مـا نــأى بـثـبـاتـه

قـد نـافـح الـهـوج الـعـواصـف حقبـة
وسـمـا يـنـبـه مـن غـفـا بـسـبـاتـه

أمين أبو الشعر (١٩١١-١٩٧٦)

ولد في بلدة الحصن شمالي الأردن وتلقى تعليمه الابتدائي في مدارسها، ثم أنهى دراسته الثانوية في كلية تراسنطة في القدس عام ١٩٢٩، وأكمل دراسته في الجامعة السورية في دمشق في مجال الأدب العربي والحقوق عام ١٩٣٣. عمل في المحاماة والتدريس، ثم رئيساً لقسم الأحاديث بإذاعة الشرق الأدنى في يافا (١٩٤٣)، وفي حزيران ١٩٤٥ أصدر مجلة الرائد (مجلة أسبوعية للسياسة والأدب والاجتماع)، وجاء في افتتاحيتها:

«هذا هو العدد الأول من مجلة طالما راودت خيالي أسميتها الرائد، لأنني أردت أن أخدم بني قومي على أساس القول المأثور (الرائد لا يكذب أهله) وها أنا أوفق إلى أن أطرحها بين يدي القارئ في هذا الوقت الذي أرى فيه بلادي أحوج ما تكون اليها. لقد قرر الجيل الجديد أن يتحرك ويعمل لا أن يجمد ويموت، وعقدنا العزم على أن نصور هذه الحركة وهذا العمل أصدق تصوير لأن سمعة الوطن أصبحت متصلة بشرف هذا الجيل»[١].

(١) ٢٠/٦/١٩٤٥، ص٢.

وقد نشرت المجلة لنخبة من الكتاب مواضيع اجتماعية ناقدة وسياسية، واهتمت بالحركة النسائية فنشرت لكاتبات أردنيات.

وتخلت المجلة عن استقلاليتها، وانحازت لحزب الشعب الأردني (الذي انتخب عبد المهدي الشمايلة رئيساً وأمين أبو الشعر أميناً عاماً) وظهر العدد (٣١) في ٢٨ حزيران ١٩٤٧ موشحاً بالتالي: «الرائد: لسان حال حزب الشعب الأردني». ونشرت برنامج الحزب وبرقيات التأييد له.

أوقفت المجلة عن الصدور عام ١٩٤٧ بعد صدور قرار الحكومة بتعطيل الحزب، وكان من جملة الأسباب تطرف مواضيعها[١]. وكان العدد (٣٢) آخر عدد صدر من المجلة، ومن الواضح أن سبب إيقافها يرجع أيضاً لافتتاحية العدد التي نشر أمين أبو الشعر فيها ما يلي:

«إن هذا الموقف الذي يقفه بعض زعماء الشمال من رجل الساعة في شرق الأردن ومن عواطفه الوطنية المتأججة في صدور الاكثرية الساحقة من الأردنيين التي تؤيد هذا الرجل - عفواً بل الرجل العظيم عبد المهدي الشمايلة - أن هذا الموقف الشاذ لا يزيد عبد المهدي الشمايلة إلا رسوخاً في زعامة الأردنيين وتفرداً بها، ولا يزيد مؤيديه إلا اعتصاماً به وتمجيداً له.»[٢].

كما عمل محرراً مسؤولاً لمجلة صوت الأردن الأسبوعية لصاحب امتيازها هزاع المجالي التي صدرت عام ١٩٥٦. وقد جاء في افتتاحية العدد الأول أنها تعُني بالمصلحة الأردنية. وفي تموز ١٩٦٢ أصدر جريدة الرأي العام (رئيس التحرير زهدي الصباح). وتوقفت عن الصدور في آذار ١٩٦٣.

---

(١) أبو صوفة، ١٩٨٣، ص٢٤٨.
(٢) الرائد، العدد ٣٢، ٦/ ٧/ ١٩٤٧.

وانتخب عضواً في مجلس النواب الأردني (١٩٤٧-١٩٤٩). وفي مراحل لاحقة من حياته شغل مناصب إعلامية هامة: مديراً للإذاعة وللمطبوعات، وعهد إليه في السبعينات إصدار جريدة الرأي، ثم انتدب مستشاراً إعلامياً لسلطنة عُمان وأصدر صحيفتها الأولى[1].

من آثاره القلمية: جحيم دانتي (مترجمًا، ١٩٣٨)، مجاهد من أبو ديس، كما عهد إليه الملك عبد الله بنشر مذكراته في طبعتها الأولى عام ١٩٤٥.

صبحي القطب (١٩٢٢-١٩٨٩)

ولد صبحي (محمد جلال) القطب في مدينة إربد، وأصيب في طفولته بمرض شلل الأطفال في ساقه اليمنى. وربما أن إصابته هذه فجرت فيه مشاعر التحدي بعد أن رفض مدير المدرسة في البداية إدخاله المدرسة الابتدائية الحكومية بسبب هذه الإصابة. إلا أنه تمكن من الالتحاق بمدارس عمان والسلط ثم بالجامعة السورية حيث درس الحقوق وتخرج منها عام ١٩٤٤([2]).

انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي لسنوات عديدة وإلى الندوة الأدبية في عمان، وإلى المنتدى العربي، وكان عضو هيئة إدارية في نقابة المحامين الأردنية، وفي جمعية الحقوقيين الأردنيين، وانتخب رئيسًا لجمعية أبناء البادية الخيرية لعدة دورات.

عمل محاميًا في مرحلة حياته الأولى قبل إصدار جريدة النسر في أواخر ١٩٤٧، وكانت أول عهدها أسبوعية (حتى تموز ١٩٤٨) ثم تحولت إلى يومية – وكانت اليومية الأولى التي تصدر في الأردن لفترة طويلة، حتى توقفها نهائيًا في ٦ حزيران ١٩٥٠. وأثناء توقيفها كانت الدفاع – لشقيقه الطبيب ممدوح

(١) أبو صوفة، ١٩٨٣، ص٢٤٨.
(٢) المصدر السابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.

القطب – تحل محلها، وكان رئيس تحريرها منيب الماضي الذي عمل رئيساً لتحرير النسر فترة من الزمن أيضاً. وكانت النسر الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر في الأردن أثناء حرب ١٩٤٨. وازداد توزيعها إبان هذه الفترة حتى باتت تطبع ١٦-١٨ ألف نسخة مقابل ألف نسخة عند بداية صدورها. وكان مراسلو الصحيفة من القدس يوافونها بالهاتف بتطورات القتال الدائر هناك أولاً بأول، مما حدا بالمراسلين الموجودين في عمان– ومنهم محمد حسنين هيكل – لاعتمادها مصدراً رئيسياً لأخبار الحرب.

كان صبحي وطنياً، اعتقل عدة مرات وقضى في السجون ثلاث سنوات. وحين أراد اصدار النسر اعتمد على نفسه واتخذ من صديقه محمود رفيق الصلاح سكرتيراً للتحرير، وحررا معاً أعدادها الأولى. وعندما شعرت الحكومة بأهمية الجريدة عمدت دائرة المعتمد البريطاني إلى المساعدة في إصدار جريدة وكالة الأنباء العربية لتزود صحف الشرق الأوسط بالنشرات الاخبارية العالمية. وحين أنشأ حزب النهضة العربية صحيفة النهضة حاول بعضهم إغراء موظفي ومحرري وعمال النسر، بإعطائهم ضعف رواتبهم، للعمل في صحيفتهم. ولما لم يحضر هؤلاء كالمعتاد إلى الجريدة – باستثناء عامل مطبعة واحد – فوجئ صبحي بالحدث، ودعا شقيقه ممدوح، وبقيا حتى الصباح يعملان، ونجحا في إصدار العدد في اليوم التالي.

كان القطب حذراً في نشر مقالات أو أخبار تسيء لمسيرة الجريدة أو مبادئها، وكان في مناسبات خاصة يوقف إصدارها حتى لا ينشر فيها مقالات تطلب جهات معينة منه نشرها. إلا أن جريدته لم تسلم من التعطيل والمحاربة من خلال خفض أجور الإعلانات، أو حجبها عنها.

وفي زيارة له إلى لندن مع بعض الصحفيين، انزلقت قدمه، وكسرت ساقه اليمنى المصابة أصلاً بالشلل، وبقي في المستشفى تحت العلاج مدة ستة أشهر.

كتب في صحف سوريا والأردن، وكتب في أخريات أيامه عموداً لفترة قصيرة في جريدة الدستور. كما عمل في تحرير مجلة نقابة المحامين لعدة سنوات، وجمع مجموعة القوانين منفرداً إلى أن تألفت لجنة لجمعها لاحقاً.

كتب القطب في ٢٠ أيار ١٩٤٨ (العدد ٦٦) في افتتاحية النسر كلمة تطرقت إلى المصاعب التي واجهتها جريدته في عامها الأول، فقال:

«ومرت سنة، وكنا إبانها نصادف مصاعب وعقبات فوق طاقتنا، من كل ناحية وجهة، من ناحية التيارات المختلفة التي تصطرع في هذا البلد، وعلينا أن نوفق بينها ونود الأصوب منها، ومن ناحية النقد ومحاربة الأخطاء عامة أو خاصة فقد كان ذلك شاقاً علينا في بلد ناشئ، شاقاً علينا ومرهقاً، وكنا نلقى نتيجة جرأتنا في الحق والنقد أشياء كثيرة لا مجال لذكرها».

ونشرت له وزارة الثقافة الأردنية ديوان شعر عام ١٩٨٧، باسم ديوان صبحي القطب.

محمود الخيمي (١٩١٦-١٩٦٩)

ولد في دمشق عام ١٩١٦، وعمل في باكورة شبابه في الصحف اللبنانية: محرراً في جريدة الحرية عام ١٩٣٥، وكاتباً سياسياً في الشرق، ورئيساً لتحرير الجهاد (١٩٣٨ و١٩٣٩). كما قدّم أحاديث إذاعية من محطة الشرق الأدنى.

وحين فتحت وكالة الأنباء العربية (واع)، ومقرها لندن (رويتر)، فرعاً لها في القدس في ٢٣/ ٥/ ١٩٤١، عمل الخيمي مراسلاً لها، ثم صار مديراً لمكتبها في القدس. وكانت الوكالة تصدر ثلاث نشرات كل يوم باللغتين العربية

والانجليزية. ونتيجة لحرب ١٩٤٨، انتقل مركز النشرة من القدس إلى عمان بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨، وأصبح الخيمي مديراً لمكاتبها في الأردن - باستثناء عام واحد حين انتقل إلى بيروت رئيساً لتحرير الوكالة هناك. وبعد عودته إلى الأردن بقي الخيمي مديراً لمكاتب الوكالة حتى توفاه الله.

وبسبب العدوان الصهيوني وأحداث فلسطين، فقد احتجبت أكثر الصحف اليومية في الأردن عن الصدور. لذلك تحولت نشرة الوكالة إلى صحيفة يومية باسم الأنباء العربية، وصارت توزع في الأسواق لمدة عام كامل (حزيران ١٩٤٨ -نهاية أيار ١٩٤٩) إلى أن أخذت الصحف المحتجبة تمارس نشاطها. وكان المحرر المسؤول رشاد أبو غربية[1].

تميز محمود الخيمي بقدراته الكتابية والبلاغية، وكتب زوايا في صحف أردنية مثل الحوادث (لمسلم بسيسو) والدستور. وكان من مؤسسي نقابة الصحفيين عام ١٩٥٢. وبعد صدور الدستور، عيّن الخيمي عضواً في هيئة مديري جريدة الدستور ممثلاً لأسهم الحكومة، كما تم تعيينه رئيساً لتحرير الصحيفة. إضافة إلى هذا، عمل عضواً في اللجنة الاستشارية للتوجيه والأنباء التي شكلها وصفي التل عام ١٩٦٣ لتنظيم قطاع الإعلام والتوجيه الوطني في الأردن وتحديد أهداف ومرتكزات التوجيه الوطني. وقدم مشروع انشاء (شركة عربية للأخبار) بناء على طلب المملكة العربية السعودية.

في عام ١٩٤١ منحه الأمير عبدالله وسام النهضة من الدرجة الثالثة تقديراً «للجهود الكريمة التي أدتها وكالة الأنباء العربية في خدمة قضية شرق الأردن والدعاية لها». ويوم وفاته إثر نوبة قلبية في ١٢/ ٦/ ١٩٦٩ قال الملك الحسين «إننا خسرنا رجلاً له مكانته في الأسرة الأردنية» (الدستور). وبعد وفاته، امتدح زميله إبراهيم سكجها قدراته الإدارية، فكتب في زاويته (بسرعة) ما يلي:

(١) سليمان الموسى، ١٩٥٩، ص ص٦-٧.

«كنا في اجتماع لمجلس نقابة الصحفيين. وكان هو أكثر العشرة حديثاً عن المستقبل: رسماً وتخطيطاً وتنظيماً. وكأنما أراد أن يترك فينا انطباعاً لا يمحي عن أسلوبه، وتكوينه، وشخصيته، فتحدث عن الحاجة إلى التنظيم، وعن ضرورة توخي الدقة، والتزام الصدق، والتقيد دائماً بالنظام القانوني، والنظر في عمل اليوم بعيداً عن الغد.. وفي كل ذلك كان هادئاً، رضياً، كما كان دائماً، وفي كل ذلك أيضاً كان لبقاً رقيقاً».

رجا العيسى

ولد رجا عيسى العيسى عام ١٩٢٢ في يافا، ودرس الابتدائية والثانوية في مدرسة الفرندز في رام الله ثم التحق بالجامعة الأميركية في بيروت وتخرج منها بدرجة بكالوريوس شرف في العلوم السياسية عام ١٩٤٢. وفي عام ١٩٦٠ التحق بدورة للصحافة في جامعة كولومبيا بنيويورك.

نشأ في عائلة صحفية، فقد كان والده يصدر جريدة فلسطين ويتولى تحريرها قبل مولده. وهكذا بعد أن أنهى دراسته في الجامعة الاميركية، انضم إلى أسرة الجريدة، وظل يعمل فيها رئيس تحرير حتى عام ١٩٤٨ عندما أُغلقت الصحف الفلسطينية بسبب النكبة. واستأنف إصدار الجريدة في القدس بعد أن أصبح صاحبها ورئيس تحريرها عام ١٩٥٠. واستمر في هذا العمل حتى آذار ١٩٦٧، حين عملت وزارة الإعلام الأردنية على دمج كل صحيفتين بشركة واحدة. وقد دمجت جريدة فلسطين مع المنار، ونتج عن الدمج الشركة الأردنية للصحافة والنشر.

وأصدرت الشركة جريدة الدستور في عمان وبالستاين نيوز بالإنجليزية في القدس، حيث تولى العيسى تحرير الأخيرة إلى أن توقفت عن الصدور بسبب

حرب حزيران ١٩٦٧. وتولى أيضاً رئاسة مجلس إدارة الشركة الأردنية للصحافة والنشر بالتناوب. وكان قبل ذلك قد أصدر في القدس (بمشاركة محمود الشريف - انظر ترجمته) جريدة الجيروسالم ستار بالإنجليزية في ١/ ١/ ١٩٦٦ وأشرف على تحريرها وإدارتها حتى نهاية ذلك العام حين توقفت الجريدة عن الصدور (لأسباب مالية).

حين توقفت فلسطين عن الصدور بعد عملية الدمج كتب رجا العيسى في العدد الأخير كلمة وداع مؤثرة (حتى نعود. وتعود)، جاء فيها: [1]

«بيني وبينها رفقة حياة، أحلام طفولة، وعواطف فتوة، وعزم شباب، وسهر ليال.

«رأيت النور وهي عنوان للتحدي، ومنبر للتبصير ودعوة للأعداد وشحذ الهمم، ونداء لمقاومة الغزوة الصهيونية ومؤامرات الاستعمار.

«وعرفت الدنيا وهي ملء السمع والبصر، مَثَلٌ حيٌ لذلك الصخر الصلد الذي قدمه شعبنا، فعاشت كما عاش - في استقبال واجتياز المحنة إثر المحنة عبر التاريخ الذي كتب لفلسطين وأهلها.

«وكانت لي مدرسة حياة، تعلمت فيها من والدي وأستاذي كيف يكون الصمود، وكيف يقاوم المرء ويتحمل.

«وتنتقل فلسطين إلى هذا الجزء العزيز من الوطن، فتصدر في القدس الجريحة أقرب ما تكون إلى الأرض التي استبيحت من الوطن وتمضي تؤدي الرسالة: دعوة إلى الصمود، والبذل والإعداد، من أجل أن نعود.

---

(١) فلسطين، (حديث اليوم)، ٢١/ ٢/ ١٩٦٧.

«لقد تشرفت فلسطين بأنها حملت أكرم اسم، وشرف الله فلسطين بأنها أسهمت بجزء من جهاد شعب فلسطين وأنها سجلت تاريخ ذلك الجهاد، هذا الشرف لن ننساه.

«ولن ننسى أن أيامنا ستظل دون معنى، حتى نعود، وتعود.»

بعد الحرب بقي العيسى في القدس حتى عام ١٩٧٠، ثم انتقل إلى عمان وتولى الاشراف على تحرير وإدارة جريدة الدستور حتى نهاية عام ١٩٦٧، حينما باع حصته في الشركة. وفي تموز ١٩٧٧، انضم كشريك في شركة المؤسسة الصحفية الأردنية التي تصدر الرأي والجوردان تايمز بالإنجليزية، وتولى منصب نائب المدير العام وعضو مجلس الإدارة، وفي هذه الفترة اللاحقة، كان يكتب أحياناً وبدون انتظام.

ولكن الفترة الهامة في مسيرته الصحفية كانت بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٧. فقد كانت جريدة فلسطين في هذه الفترة منبراً للسياسيين في الأردن يكتبون فيها ويتحلقون حول صاحبها. وكانت افتتاحية الجريدة التي كان يكتبها تعالج صميم الحالة في البلد، فكانت لذلك مدار الاهتمام، وأصبحت فلسطين ملتقى للمؤيدين والمعارضين على حد سواء. وساعد في ذلك أن الصحافة في تلك الفترة كانت تتمتع بحرية واسعة - خاصة في مطلع الخمسينات- جعلتها منبراً للديمقراطية.

بعد العدوان الإسرائيلي على قرية قبية في الضفة الغربية، كتب رجا العيسى في زاوية (حديث اليوم) كلمة بعنوان (نحن. القربان) يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٥٣، أظهرت بوضوح سقف الحرية المرتفع الذي عاشته الصحف الأردنية تلك الأيام، جاء فيها:

«ان كل مواطن في الأردن – اليوم يتساءل كيف يمكن أن يحدث ما حدث في (قبية)، وفي البلد شرطة ودرك وجيش؟ وكيف يتمكن اليهود الانذال من أن يعيثوا في القرية تدميراً وتقتيلاً أكثر من سبع ساعات، دون أن تصل اليها نجده أو تمر بها دورية؟

«وهذا هو ما نريد عليه جواباً وحساباً وسريعاً، فما عاد ينفع – وما كان ينفع أن ندلي بالاحاديث والتصريحات، ونؤكد فيها اننا لن نسمح للعدو الغادر بعد اليوم أن يهاجمنا. ثم تمضي أيام أو أسابيع، وإذا بالهجوم يتجدد أقوى وأكبر وأفعل وأفتك!

«وإذا كانت الحكومة. تعجز عن تأمين حياة مواطنيها من أن تزهق باردة. فإن الواجب يقتضيها أن تجد في البحث عن سبب العجز، وأن تقضي عليه».

وبعد انتقاله إلى الرأي واصل رجا العيسى نشاطه الصحفي فكتب فيها مقالات قيمة بين الحين والآخر، وأسس داراً للنشر والتوزيع.

إبراهيم الشنطي (١٩١٠-١٩٧٧)

ولد في يافا وتخرج من الجامعة الأميركية في بيروت (علوم سياسية) ثم انضم إلى حزب الاستقلال العربي (الذي أسس عام ١٩٣١ بزعامة عوني عبد الهادي) وأصبح مسؤولاً عن إدارة فرع الحزب في مدينة يافا. وفي هذه الاثناء (عام ١٩٣٢) عمل في صحيفة الجامعة الإسلامية لمؤسسها الشيخ سليمان التاجي الفاروقي وكان يكتب فيها زاوية «حديث الشباب».

في عام ١٩٣٤ أسس صحيفة الدفاع التي سلكت سلوكاً وطنياً ودعت للإضراب، واعتقل في عام ١٩٣٦، فواصل الكتابة للدفاع من معتقله. وأثناء

الحرب العالمية الثانية لزمت الدفاع الحياد[1]. وبعد النكبة غادر يافا إلى القاهرة، وفيها أصدر جريدة القاهرة لفترة قصيرة.

في عام ١٩٤٩ جاء إلى الأردن، وصدرت جريدة الدفاع من القدس ١٩٥٠، وكان امتيازها باسم شقيقة صادق وتولى هو رئاسة تحريرها. وعشية حرب حزيران صدر قرار دمج الدفاع بالجهاد لتصدر عنهما جريدة القدس. وبعد حرب ١٩٦٧، بأربعة شهور صدرت الدفاع من عمان للمرة الثالثة في تاريخها، ثم انتخب نقيباً للصحفيين الأردنيين، وواصل إصدار الدفاع حتى ٢٦/ ٥/ ١٩٧١، حين تم إيقافها نهائياً لتهجمها على الحكومة.

وفي عام ١٩٧٥، بيعت مطابع الجريدة في المزاد العلني بعد رهنها للبنك العقاري بمبلغ ثمانية آلاف دينار، وتوفي فقيراً، ودفعت نقابة الصحفيين الأردنيين تكاليف جنازته[2].

عبد الرحمن الكردي

يتميز الاستاذ عبد الرحمن الكردي عن غيره من رواد الصحافة الأردنية، في أنه كان أول من عمل على إنشاء دار نشر في الأردن خلال سنوات ١٩٥٤-١٩٥٧، تحت عنوان (شركة الطباعة الحديثة). وقد عملت هذه الدار فعلاً على نشر عدد من الكتب، كان أولها ديوان الشاعر الشهير مصطفى وهبي التل عشيات وادي اليابس والذي تضمن دراسة مهمة لمحمود المطلق، صديق الشاعر. أما الكتب الأخرى فكانت من تأليف محمود سيف الدين الايراني وعيسى الناعوري وسليمان الموسى وماجد غنما وآخرين من الكتاب الأردنيين. على أن هذه المبادرة الرائدة والجريئة لم تعش طويلاً، بسبب عدم وجود عدد كاف

(١) العودات، ١٩٧٦، ص ٣٣١.
(٢) عدنان محمد حسين، ١٩٩٢.

من القراء في الأردن وذلك على الرغم من أن ثمن النسخة الواحدة من تلك الكتب كان يتراوح ما بين (٢٠) و (٣٠) قرشـاً.

ولد عبد الرحمن الكردي في عمان سنة ١٩٢٥، وتلقى دراسته الابتدائية والثانوية في عمان والسلط، ثم التحق بجامعة فؤاد الأول في القاهرة وتخرج منها سنة ١٩٤٩. في السنة التالية لتخرجه أصدر مجلة الأردن الجديد، وهي مجلة أسبوعية صدر العدد الأول منها في ٣ شباط ١٩٥٠. وكانت تعالج الموضوعات الاقتصادية والثقافية والسياسية وتدعو إلى الديمقراطية وحرية المرأة، وتولي اهتماماً خاصـاً للآداب والفن وتدعو للتقدم. واستقطبت المجلة أقلام عدد من الكتاب والمثقفين الأردنيين، أمثال حسني فريز وعبد الرحمن شقير ومحمود المطلق والناعوري وخليل السالم.

كان الكردي صاحب امتياز هذه المجلة ورئيس تحريرها، إلا أنه لم يلبث أن التحق بخدمة الحكومة، فتحول الامتياز إلى شقيقه الصيدلي محمد علي الكردي، وأصبح المحامي راتب دروزه رئيسـاً للتحرير. ولم تعش هذه المجلة سوى خمسة أشهر، وكان مجموع ما صدر منها ستة عشر عدداً، كان آخرها بتاريخ ٥ حزيران ١٩٥٠.

جاءت كلمة العدد الاول لهيئة التحرير قصيرة، تعطينا فكرة واضحة عن فلسفة المجلة: «الصحافة حسبما نفهمها ادارة لتصوير المجتمع تصويراً واقعيـاً إلى المدى الذي يتبين فيه ما يجب هدمه فنساعد على إزالته، وما يجب الإبقاء عليه، فنتساعد على تنميته والبناء فوقه». ونلاحظ في افتتاحيات المجلة تركيز الكردي على إيمانه بمبدأ الديمقراطية الاجتماعية الذي اعتنقه طوال حياته.

لم تطل خدمة الكردي في سلك الوظيفة، فانصرف إلى ممارسة الأعمال الحرة. وله عدد من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة، منها: وادي الأردن

وامتيازاته ومشروعاته الذي نشر في القاهرة سنة ١٩٤٩، وكذلك كتاب الحب بعد الموت كاملاً المنشور في بيروت سنة ١٩٨٧ . وتدور مؤلفاته غير المطبوعة حول الموسيقى والفن والفلسفة وعالم الأرواح والغيبيات والأساطير.

عيسى الناعوري (١٩١٨-١٩٨٥)

أديب أردني بارز ولد في قرية الفحيص وأتم دراسته الابتدائية في ناعور (القرية التي انتسب إليها) وتابع دراسته الثانوية في المدرسة الاكليركية بالقدس، حيث تعلم عدة لغات: الإيطالية، والإنكليزية، والفرنسية، واللاتينية، واليونانية بالإضافة إلى العربية. عمل معظم أيام حياته في سلك التدريس، وفي عام ١٩٧٦ منح درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة باليرمو الايطالية تقديراً لإسهامه في نشر الأدب الإيطالي، ولمساهماته العامة في الأدب العربي.

أصدر الناعوري مجلة القلم الجديد (١٩٥٢-١٩٥٣)، وهي من أبرز المجلات الادبية في تلك الحقبة. يصف سليمان الموسى هذه التجربة بقوله:

«كان اصدار الناعوري لمجلة القلم الجديد نوعاً من المغامرة، بل هي المغامرة بعينها. فإصدار مجلة يحتاج إلى مال وإلى وقت، ولم يكن يملك مالاً أو وقتاً الا وقت الراحة من عناء التدريس. ولكن عزيمته لم تلن، فاقترض مائة دينار من أبيه. وأصدر العدد الأول بها. ثم أخذ يجمع الاشتراكات من أصدقائه لإصدار العدد الثاني. وفي تلك الأثناء كان ناشطاً في المراسلة، فتجمع للمجلة أنصار في عدد من الأقطار العربية أخذوا يجمعون لها الكتاب والمشتركين. ولم تلبث الاشتراكات أن اخذت تتوارد عليه، ومع ذلك اضطر أن يقتطع جزءاً من راتبه ويدفعه للمطبعة.

«صدر العدد الأول من مجلة القلم الجديد في أيلول ١٩٥٢، وكان الناعوري يقوم بالعمل كله: التحرير والإدارة والمراسلات وتدقيق الطباعة والتوزيع، لم يكن يساعده في عمله هذا غير مراسل يتقاضى ثلاثة دنانير في الشهر. كان عملاً مرهقاً. وانتشرت المجلة في اقطار كثيرة. وأحرزت نجاحاً طيباً في وقت قصير نسبياً. وكان ذلك النجاح نابعاً من تضحيات رجل واحد، ودليلاً على ما كان يتمتع به من طاقة على العمل ومن استعداد للبذل والتضحية»[١].

إلا أن المجلة اضطرت إلى التوقف بسبب اشتراط قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٥٣ توفر مؤهل جامعي عند رئيس التحرير المسؤول. وفي أخريات حياته كان ينشر زاوية اسبوعية في جريدة الدستور، كما شغل منصب الأمين العام لمجمع اللغة العربية الأردني.

وللناعوري مؤلفات عديدة في الادب والشعر، أبرزها: أدب المهجر (عدة طبعات)، بيت وراء الحدود (رواية ١٩٥٩)، أدباء من الشرق والغرب (١٩٦٧)، الشريط الأسود (١٩٧٢)، مأساة الانسان (شعر ١٩٦٩)[٢].

يوسف حنا (??١٨-١٩٧٦)

ولد في مصر أواخر القرن التاسع عشر من أبوين سوريين، وتتلمذ على يد الشيخ محمد المالكي الأبياري، ومصطفى صادق الرافعي، ووقف على روائع الآداب القديمة والحديثة، ثم عمل، بسبب تمكنه من اللغتين العربية والإنجليزية، مترجماً مع الجيش البريطاني الذي تقدم من مصر واستولى على فلسطين عام ١٩١٧-١٩١٨.

---

(١) سليمان الموسى، ١٩٩٤، ج٢، ص ص ١٥٩-١٦٠.
(٢) أبو صوفة، ١٩٨٣، ص ص ٥٢-٥٣، (ويذكر أن للناعوري ٢٦ كتاباً مطبوعاً).

كتب في صحف فلسطين، وذاعت شهرته ككاتب صحفي، فعمل بتشجيع من الدكتور محمد حسين هيكل مدة عامين (١٩٣٠-١٩٣١) في صحف مصرية مثل السياسة الأسبوعية، واليوم، والضياء، والمقتطف.

وفي عام ١٩٣٢ عاد يوسف حنا إلى فلسطين ليعمل مع الأستاذ عيسى العيسى صاحب جريدة فلسطين المشهورة، وتولى رئاسة تحريرها، وبقي فيها حتى عام ١٩٤٨.

وبعد النكبة هاجر إلى الأردن وتابع عمله في صحيفة فلسطين، ودارت بينه وبين الملك عبد الله مساجلات في الأدب العربي نشرت على صفحات فلسطين[١].

نشر في الدفاع وفي جريدة الدستور حتى وفاته عام (١٩٧٦)[٢] وكان يلقب بالبابا [٣].

مسلم وجيه بسيسو

ولد في بيسان عام ١٩٢٦، وتخرج عام ١٩٤٥ من الكلية الإنجليزية في القدس. واجتذبته الصحافة في سن مبكرة، فكتب في صحف القدس وحيفا، كما عمل مراسلاً من غزة – موطنه الأصلي – لعدد من الصحف الفلسطينية. وفي عام ١٩٤٨ عمل مراسلاً حربياً لصحيفة النسر الأردنية، والأهرام القاهرية، ووكالة الاسوشيتدبرس الأميركية. وكان أول من أذاع نبأ اغتيال الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين.

(١) العودات، ١٩٧٦، ص١٤١.
(٢) الصحافة الأردنية، بدون تاريخ، ص١٤.
(٣) مصاروة، الرأي، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦.

بعد النكبة، ذهب إلى القاهرة، وعمل في وكالة الأنباء العربية، وحصل على سبق صحفي آخر لدى اغتيال محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر. ثم حاول الانضمام إلى نقابة الصحفيين المصريين، فلم يتمكن.

جاء إلى عمان عام ١٩٤٩، والتقى فيها أبناء خليل نصر، واستطاع مع صديقه «الكاتب خيري حماد إقناعهم» بأن «يصدروا جريدة الأردن بشكل يومي»[١]. وكان راتبه من عمله فيها (١٥) ديناراً في الشهر.

ترك العمل في الصحافة، وتوجه إلى الأعمال الحرة، وأصاب ربحا، فأصدر صحيفته الحوادث الاسبوعية في ٨/ ١٠/ ١٩٥١. وواصلت الحوادث الصدور مدة أربع سنوات، وكانت تصدر في ٦-٨ صفحات من القطع الكبير. ثم اضطرت للتوقف بسبب صدور قانون المطبوعات لعام ١٩٥٥ الذي اشترط توفر المؤهل الجامعي عند رئيس التحرير. ورغم أنه حاول اصدارها مع قريب له يحمل مؤهلاً جامعياً، إلا أنه لم يفلح. ويقول مسلم بسيسو أن قانون المطبوعات والنشر لم يطبق على صحيفة الصريح لصاحبها هاشم السبع، الذي لم يكن يحمل مؤهلاً جامعياً، وذلك بسبب موالاته المفرطة للحكومة [٢].

بعد ذلك عمل في جريدة النضال لصاحبيها رياض المفلح وأحمد الطراونة، وكانت جريدة معارضة عملت على اسقاط حكومة فوزي الملقي. انتخب عام ١٩٥٣ أمين سر لنقابة الصحفيين الأردنيين، وكان ذا ميول يسارية؛ إذ انضم لعصبة التحرر الوطني في فلسطين- التي كانت حسب تعبيره نواة للحزب الشيوعي - في وقت مبكر من حياته. وفي عام ١٩٥٦ ترك الأردن وفر إلى سوريا، وعمل في صحفها، وعاد إلى عمان عام ١٩٦٨ بعد صدور العفو عن الفارين السياسيين.

---

(١) أيمن رمانة، «صحافة أيام زمان»، المجد، ٧/ ١١/ ١٩٩٤.
(٢) مقابلة شخصية، تشرين الثاني ١٩٩٦.

يقول حسان أبو غنيمة أن «اهتمامات جريدة الحوادث كانت في الأساس تتمحور حول الحدث السياسي الدولي والعربي والمحلي، وكان يميز بعض توجهات الجريدة تجاه هذه الأحداث، وخاصة المحلية منها، طابع الانتقاد والمعارضة، ولكن بشيء من روح المرح والدعابة عبر التعليقات القصيرة.. واستخدام بعض المصطلحات العامية»[١].

جمعة حماد (١٩٢٣-١٩٩٥)

ولد في عوجا الحفير قضاء بئر السبع، وأنهى دراسته الثانوية في خان يونس وغزة عام ١٩٤١ وساهم في تأسيس جبهة شباب بئر السبع لمقاومة الغزو الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٦. وفي ذلك العام بدأ نشاطه الصحفي في مجلة الغد بيافا. وبعد النكبة جاء إلى الأردن، وعمل مديراً لمكتب المؤتمر الإسلامي في القدس عام ١٩٥٤. ثم انغمس في العمل الصحفي، فشارك مع كامل ومحمود الشريف في تأسيس جريدة المنار (١٩٦٠-١٩٦٧) ومجلة الأفق الجديد (١٩٦٠-١٩٦٦) التي اهتمت بإبراز المواهب الأدبية الشابة. وشارك أيضًا في إصدار جريدة اخبار اليوم (١٩٦٣-١٩٦٤). وفي هذه الفترة عملت الحكومة على دمج صحيفتي المنار وفلسطين وصدرت عنهما الدستور التي تولى رئاسة تحريرها حتى عام ١٩٧٣. وكانت هذه مرحلة صعبة في العمل الصحفي، وكانت الدستور هي الصحيفة الوحيدة التي تصدر في عمان في أعقاب حوادث (١٩٧٠). ويصف طارق مصاروة دور جمعة حماد في هذه المرحلة بقوله:

« كانت الدستور هي الوحيدة التي عليها ان تنشر كل يوم عشرة بيانات لعشر منظمات كلها قامت منفردة «بالمعركة» في وادي الأردن، وكان الحاج (جمعة حماد) قادراً على استيعاب كل بيان منها معززاً بفوهات «الكلاشن». أكثر من

---

(١) (حسان أبو غنيمة)، الرأي، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٤.

مرة تم اختطاف الحاج جمعة، فلا نجد إلا أبناء القبيلة الترابين، يخلصون الشيخ بالعين الحمراء. فأبناء القبيلة التي توزعت بين غزة وشمال سيناء والأردن يعرفون «الكف الأسود» وأيام الحاج جمعة في «القطيفة»، حين كان يقاتل بصمت، ويقاتل غيره في الصحف والصالونات»[١].

في مطلع السبعينات، عين عضواً في مجلس الأعيان، وأميناً عاماً للاتحاد الوطني العربي (حزب رسمي لم يطل عمره ونطقت جريدة الرأي باسمه)، ثم أسس مع سليمان عرار ومحمود الكايد ومحمد العمد ورجا العيسى شركة المؤسسة الصحفية الأردنية عام ١٩٧٤ (التي تصدر حالياً الرأي والجوردان تايمز)، وتولى منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة فيها حتى عام ١٩٨٦.

يعتبر جمعة حماد من الرواد الذين أسهموا مساهمة فعالة في إرساء قواعد الصحافة الحديثة في الأردن. قال زميله محمود الكايد (نقيب سابق ورئيس هيئة التحرير في جريدة الرأي) عن دور حماد يوم حفل تأبينه «فما من صحيفة صدرت، أو محاولة لإصدار صحيفة، إلّا وكان للفقيد دور ملحوظ في تأسيسها أو إدارتها، أو الإسهام في نهضتها وتطويرها».

وفي أخريات أيامه، شغل منصب وزير الثقافة، وتوفي أثناء زيارة لسيناء ودفن بالقرب من مسقط رأسه.

من أعماله القلمية: رحلة الضياع (١٩٨٦)، بدوي في أوروبا (١٩٧٧)، العرب واليهود في ساحة الصراع (١٩٧٥)، إشارات على طريق العمل الإسلامي (١٩٨٢)، الوفاق الدولي والصراع العربي-الإسرائيلي(١٩٨٩)، قضايا في الفكر والحياة (١٩٩٧) وهذا الأخير مجموعة مقالات قام بإعدادها ونشرها الدكتور حسن جمعة حماد.

(١) مصاروة، في وداع جمعة حماد، ١٩٩٥.

عرفات حجازي

ولد في الخليل عام ١٩٢٧ وحصل على دبلوم الصحافة عام ١٩٥١ من كلية الصحافة المصرية. عمل في وظائف حكومية ثم انتدب للعمل في الاذاعة الأردنية معلقاً سياسياً ومذيعاً ورئيساً للبرامج الخاصة حيث كتب عدداً من المسلسلات الإذاعية.

بدأت رحلته مع الصحافة عام ١٩٦٠ حين أصدر عمان المساء الأسبوعية كصحيفة سياسية مستقلة تصدر مساء كل اثنين. وتعرضت الصحيفة إلى التعطيل ثلاث مرات، وتوقفت نهائياً في ١٣/ ٨/ ١٩٧٥.

وفي عام ١٩٦٢ أسس أخبار اليوم التي توقفت عن الصدور عام ١٩٦٤، وفي عام ١٩٧١ أصدر الصباح من عمان، وبدأت أسبوعية ثم صارت يومية، وكانت صحيفة قومية وطنية رفعت شعار التأييد المطلق للقضية الفلسطينية، كما تبنت أحياناً وجهة نظر المعارضة الوطنية. وأغلقت الصباح مرتين بقرار من دائرة المطبوعات والنشر لفترات محدودة الأمد، إلى أن ألغي امتيازها عام ١٩٧٥ بموجب قرار من مجلس الوزراء[١]. وأصدرت الصباح ملاحق متخصصة.

إضافة إلى هذه الصحف الثلاث، عمل حجازي رئيساً لتحرير صحيفتي المنار والدستور. وانتخب عام ١٩٧٠ نقيباً للصحفيين لثلاث دورات متتالية. وقد شارك في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وله (٢٢) كتاباً مطبوعاً معظمها عن القضية الفلسطينية. وساهم في إصدار نشرة شؤون إسرائيل العسكرية[٢].

---

(١) مادلين أبو غالية، ١٩٩٥؛ فداء فضل شفيق طه، ١٩٩٥.
(٢) الدستور، ٢٩/ ١/ ١٩٩٧.

ضيف الله الحمود

ولد في قرية النعيمة عام ١٩١٠ ودرس في كتّاب القرية، وأكمل دراسته الإعدادية في إربد، والثانوية في السلط عام ١٩٣٣. وبعد أن عمل فترة في حقل التعليم التحق بالجامعة السورية ودرس فيها الحقوق. ثم عمل في سلك القضاء، وفاز في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٤، وبعدها شغل مناصب وزارية رفيعة: وزيراً للبرق والهاتف، والزراعة وللتربية والتعليم، والداخلية، ثم عضواً في مجلس الأعيان[١].

ترجع علاقة ضيف الله بالصحافة إلى عام ١٩٤٩، حين شغل منصب سكرتير التحرير في مجلة الميثاق لصاحبها شفيق ارشيدات. ونشر ضيف الله فيها زاوية (من أين لك هذا؟ كيف يثرون) تحدث فيها عن أولئك الذي أثروا من العمل العام. لكن «أشد منهم إساءة لمصالح الأمة وأتقاناً لفن السرقة (والنشترة) أولئك الذين سرقوا أموال الإعانات والهبات الخيرية، وأموال الزكاة، وواردات الاوقاف، فأظهروا منها القليل الزهيد، وأخفوا الكثير ليفترشوا الديباج ويتكئوا على الحرير، ويسكنوا القصور»[٢].

في عام ١٩٦٤ أصدر صحيفته الأسبوعية الصحفي وصفها صاحبها أنها جريدة سياسية ثقافية اقتصادية بناءة. وهي مثال على الصحيفة التي ينكب صاحبها على تحريرها ويكتب معظم موادها بنفسه، وتمتاز بنكهتها الأردنية الشعبية. ومن عناوين مقالاتها (دق المهباش يا سويلم، زيتون برما داشر، وتعيشوا ياهمل، أول الرقص حنجلي، صندوق العجائب، إعراب سياسي وشرح دبلوماسي، واخماس تضرب بأسداس، غرباء ولكن في بلادهم).

---

(١) أبو صوفة، ١٩٨٣، ص٢٨٥.
(٢) الميثاق، عدد ١٠٧، السبت ٢٧ آب ١٩٤٩.

عبد الحفيظ محمد (١٩٢٦-١٩٩١)

ولد في إربد ودرس في حيفا وحصل على شهادة المترك. انضم إلى تنظيم الجهاد المقدس، وعصبة التحرر العربي وجمعية العمال العرب في حيفا بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٨.

بدأ نشاطه الصحفي عام١٩٤٣ واستمر فيه حتى وفاته عام ١٩٩١. ساهم في تحرير صحف فلسطينية مثل الكرمل والاتحاد في حيفا، وتولى إدارة الجزيرة ووكالة الأنباء الأردنية (١٩٥٦-١٩٥٩). وفي عام ١٩٥٩ أصدر جريدة أخبار الأسبوع الأسبوعية في عمان، وهي سياسية اجتماعية ثقافية، وتحمّل أعباء استمرار صدورها وتوقفها القسري أحياناً. تميزت كتاباته بأنها كانت نقدية وتحليلية. وقد انتقلت ملكية جريدة أخبار الأسبوع إلى عيسى الريموني عام ١٩٩١، بعد أن أصدرها عبد الحفيظ محمد لمدة ٣٢ عاماً.

محمود إسماعيل الشريف

ولد في العريش عام ١٩٢٥، وحصل على بكالوريوس آداب (لغة انجليزية) من جامعة الملك فؤاد (القاهرة) عام ١٩٤٥، كما حصل على دبلوم دراسات عليا في الإعلام والاتصال الجماهيري وتحرير الأخبار من جامعة سيراكيوز الأميركية عام ١٩٥٨.

تأثر في مطلع حياته بالفكر الإنجليزي وكتابه الكبار مثل برناردشو وأوسكار وايلد. كما تأثر بتفكير كبار الكتاب العرب مثل العقاد والرافعي والزيات وطه حسين في حقبة الأربعينات والخمسينات.

وفي شبابه تجاذبته تيارات الفكر الماركسي حيناً والفكر الإسلامي حيناً آخر، ولكنه ترك الحزبية نهائياً في أواخر الخمسينات.

بدأ نشاطه الصحفي عام ١٩٥٧ عندما عمل في الإذاعة الأردنية محرراً ومعلقاً سياسياً ثم مديراً لإدارة الإعلام التابعة لمجلس التوجيه الوطني (١٩٥٩)، وانطلق عام ١٩٦٠ للعمل في الصحافة فأسس صحف المنار والجروسالم ستار (بالإنجليزية) ومجلة الأفق الجديد (أدبية) التي صدرت جميعاً في القدس.

وحين تقرر دمج المنار مع صحيفة فلسطين، أصدر الدستور في عمان، ثم الستار الأسبوعية وعمل مديراً عاماً، أو رئيساً للتحرير لهذه المطبوعات، وناشراً، أو جمع بين منصبين من هذه المناصب معاً.

وتوقف محمود الشريف عن العمل الصحفي في الأردن خلال الأعوام ١٩٦٨-١٩٧٤ حين كلف بتأسيس إدارة الإعلام في دولة قطر، هذه الإدارة التي شملت الأقسام التالية: الصحافة والمطبوعات والإذاعة والتلفزيون والمسرح ومتحف الآثار الوطني. وكلف، أثناء هذه الفترة، بإدارة الرأي فاعتذر لسببين: الأول: ارتباط مع دولة قطر، والثاني، لأن العمل بصحيفة رسمية لا يتفق وتطلعاته للعمل الصحفي الذي يجب ألا يكون مرتبطاً بالحكومة بل منسجماً معها.

كتب عدداً كبيراً من المقالات في الصحف في مجالات متعددة: سياسية واجتماعية، وباللغتين العربية والإنجليزية. كما نشر مقالات في النقد الأدبي وبعض القصص القصيرة. وصدر له كتاب عن رحلة قام بها لفيتنام تحت عنوان الأرض المتمردة.

كما شارك الشريف في مؤتمرات وندوات إعلامية في الأردن والعالم العربي وفي الدول الأجنبية وألقى محاضرات في منتدى سالزبورغ (١٩٧٩) حول الإعلام والتنمية نشرت في كتاب Communication For National Development.

وفي مطلع التسعينات عين الشريف وزيراً للإعلام (١٩٩١-١٩٩٣) وكان له دور في إصدار قانون المطبوعات والنشر الأردني لعام (١٩٩٣) الذي جاء منسجماً مع التغيرات الديمقراطية في الأردن ومركزاً على حرية التعبير.

ويحمل الشريف عدداً من الأوسمة: وسام الكوكب الأردني (١٩٦٣)، وسام الاستقلال الأردني من الدرجة الأولى (١٩٩٢)، وسام الاستحقاق (١٩٧٤)، وسام كومنتادور الإيطالي بدرجة الاستحقاق.

ويتميز محمود الشريف بشخصية قوية ودمثة، وهو إداري من الطراز الأول، وقد يكون من أكثر الصحفيين الأردنيين المعروفين على الصعيد الدولي.

وقد كتب في الصحف التي أصدرها بأسماء مستعارة، كما كان يكتب افتتاحياتها أحياناً. ومن خلال محاضرة ألقاها على طلبة الصحافة والإعلام في جامعة اليرموك عام ١٩٩٣، يمكن الولوج إلى العالم الفكري لمحمود الشريف، فهو يرى أن الصحافة «ليست وظيفة تبدأ في وقت معين وتنتهي في وقت معين» بل إنها: «حالة تتلبس الإنسان: هي حالة عشق.. يحكمك في الليل وفي النهار في اليقظة وفي المنام، ثمة شيء في ذهنك يجعلك تبحث عن شيء لا يراه الناس، تكدح وراء حقيقة لم يكتشفها الناس. في الصحفي أيضاً شيء من المصلح الاجتماعي.. الصحفي الحقيقي انسان شجاع يغامر بنفسه وحياته من أجل الوصول إلى أعماق الأشياء، وهو انسان (ديكارتي) النزعة يبدأ بالشك كي يصل إلى اليقين، فيه شيء من طباع مفتش الشرطة الذي يشك في كل الحقائق المسلم بها، ودائماً يقترب من كل قضية بقلب مفتوح وذهن مفتوح كذلك فإن الصحفي إنسان يحاول أن يتحلى بالكمال الأخلاقي، فهو أمين لا يبوح بالسر، ولا يمكن شراؤه».

«أذكر في عام ١٩٨١ أني كنت الصحفي العربي الوحيد الذي أجرى لقاء مع شيانغ كاي شيك رئيس جمهورية الصين الوطنية وزميل ماوتسي تونغ وخصمه، ولقيته في قصره في (تايبيه)، وكان قد قارب على التسعين، وتحدثنا وانطلق الحديث، وفي تلك الفترة كان هناك توتر بين الصين الشعبية والصين الوطنية حول جزر (كوموي). سألته إلى أي مدى تثق في استمرار تأييد الولايات المتحدة لكم- وكان هو رجل أمريكا في منطقة الباسفيك كلها باستثناء اليابان. نظر اليّ طويلاً وقال كلاماً لا أذكره بالحرف ولكن معناه: إني لا أثق بالولايات المتحدة وسوف لا أصاب بالدهشة إذا جاء اليوم الذي تعترف به أمريكا بالصين الشعبية وتتخلى عن تايوان. أنا اعتبرت هذا التصريح من هذا الرجل سبقاً صحفياً غير عادي، فذهبت مهرولاً إلى الفندق وكتبت الخبر، وأوشكت أن أبعث به إلى المنار، حين دخل علي وزير الإعلام آنذاك ووجهه مكفهر وقال لي: أرجوك هذه الفقرة من تصريح الرئيس لا تنشرها لأنها ستثير أزمة بيننا وبين أمريكا. كان باستطاعتي أن أتجاهل (الطلب) لكن احترامي لتقاليد مهنتي واحترامي لسرية المعلومة التي أؤتمنت عليها دفعتني لأن أكتم هذه الفقرة على غير رضى مني، وتوفي الجنرال بعد ذلك بثماني سنوات فكتبت مقالاً بعد وفاته أروي الواقعة وأنشر السر».

ومحمود الشريف عضو في المنتدى العربي وفي جمعية الشؤون الدولية، وعضو نقابة الصحفيين الأردنيين، وعضو مجلس إدارة مؤسسة الملكة نور الحسين، وعضو مجلس إدارة مركز هيا الثقافي، كما كان عضواً في جمعية الاتصالات الدولية اللندنية لثماني سنوات. وتوفاه الله عام ٢٠٠٣م.

إبراهيم سكجها (١٩٢٦-١٩٩١)

ولد ابراهيم علي سكجها في مدينة يافا (فلسطين)، وحصل على شهادة المترك (الدراسة الثانوية)، وانتسب لحزب البعث العربي لفترة قصيرة، وباشر نشاطه الصحفي اعتباراً من عام١٩٤٦ حين عمل في جريدة فلسطين. وبعد النكبة هاجر إلى مصر وعمل في جريدة المصري مصححاً، وفي مسامرات الجيب، والدفاع حين صدورها من القاهرة.

ارتحل إلى الأردن عام ١٩٤٩، وانغمس في العمل الصحفي منذ ذلك الحين: عمل أولاً في جريدة الجزيرة، ثم النسر، ثم أصدر آخر خبر عام ١٩٥٠ – وصدر منها ثلاثة أعداد قبل أن توقف. بعد ذلك، عمل إبراهيم في صحيفة فلسطين في القدس حتى عام ١٩٦٧، حين انتقل منها إلى عمان للعمل في الدستور، الجريدة التي نشأت عن دمج جريدتي فلسطين والمنار، ثم عمل في الرأي. وأسس سكجها شركة مساهمة أصدرت الشعب (١٩٧٦-١٩٧٧) وأصبح محررها المسؤول قبل أن يسحب ترخيصها وتوقف عن الصدور. بعد ذلك، عاد إلى جريدة الرأي التي بقي فيها حتى وفاته.

لخص ولده باسم قصة معاناة والده في كتاب صحافة.. ولكن – الذي اشتمل على تجربة والده في العمل الصحفي– بقوله:

«كنا صغاراً، وكان مألوفاً في بيتنا، أن يرى ربه عاطلاً عن العمل!

كان يعود إلى البيت ليقول، بسخرية عجيبة: تركت الجريدة! ويجلس شهوراً، محولاً المنزل الصغير إلى مكتب يستقبل أسرته الحقيقية، من الزملاء الصحافيين، والحديث، عادة، عن هموم المهنة!

وكان يعود في وقت لاحق، إلى عمل آخر، في جريدة أخرى، لكن العودة إلى البيت، أصبحت قدراً لا بدّ منه، بل لا مفر منه أبداً»[1].

طارق مصاروة

ولد طارق سليم مصاروة في ٣٠/ ١٢/ ١٩٣٦ في مدينة مادبا إلى الجنوب من عمان وتعلم في مدارسها، ودرس الثانوية في سوريا وحصل على دبلوم دراسات في الاتصال والإعلام من ألمانيا الاتحادية، وانتسب عام ١٩٥٢ للحزب السوري القومي الاجتماعي وتأثر بتعاليم أنطون سعادة مؤسس الحزب، وأوكلت اليه مهام حزبية (مدير مديرية، وناظر إذاعة في الحزب)، قبل أن ينقطع عنه نهائياً عام ١٩٦١. عمل، بعد ذلك، معلقاً سياسياً في اذاعة المملكة الأردنية الهاشمية، ومديراً للدائرة السياسية بوزارة الإعلام، وخدم في السبعينات في قطر (وزارة الخارجية)، وعاد إلى الأردن ليعمل مديراً للبرامج في الاذاعة، وشريكاً في الدستور، ومديراً عاماً لشركة الشعب للصحافة التي أصدرت صوت الشعب.

بدأ نشاطه الصحفي منذ الخمسينات، فعمل في البناء في دمشق، والنهار في بيروت، وصحف: الدستور وصوت الشعب في الأردن، أصدر مجلة الأفق الاقتصادي على مرحلتين الأولى في عام ١٩٨٢ لفترة قصيرة والثانية من نيسان ١٩٩٢ حتى مطلع عام ١٩٩٥، وقد أوقفت في المرة الأولى، وتوقفت في الثانية لأسباب مالية.

اشتهر طارق مصاروة من خلال عموده اليومي (كل يوم) في جريدة الرأي. بدأ كتابة ذلك العمود في أواخر السبعينات، وفيه يقدم رؤى وطنية وقومية، وبأسلوب صحفي مميز قريب إلى قلوب الناس يتحسسون مشاعرهم فيه

(١) ١٩٩٦، ص ص ١٢-١٢، (ويُذكر ان باسم قد أصدر جريدة آخر خبر أسبوعية أولاً ثم يومية عام ١٩٩٠، قبل أن تتوقف عام ١٩٩٤، لأسباب مادية).

ويتفاعلون معه خاصة وأنه يتحدث عن أوجاع الأمة، وتطلعاتها، لكي تصبح ذات شأن في هذه الحياة.

يستذكر طارق مصاروة رحلته مع الصحافة في الأردن، فيقول:

«عام ١٩٧٥، عدت من الوطن إلى الوطن من وطن الصحراء والحر والنفط، إلى وطن الجد.. والكد والرأي. وتنفتح السماء ليلة القدر، وأدخل جنة أصحاب الصحف شريكـاً صغيراً محدود المسؤولية في الدستور ومديراً للإدارة الحبر والورق والإعلان والتوزيع والنظافة وكل الأشياء التي لا تبرر أي علاقة بوزارة الإعلام و «بالدروس الخصوصية» التي كان يمارسها معالي الوزير على «تاعين الجرايد» كل يوم خميس. عام ١٩٨٦ لعب الشيطان معي وفي عُبي، فقطعت الشارع إلى صحيفة الشعب وكانت الشهور القليلة التي أمضيتها على الجانب الآخر في الشارع، أعجب أشهر في حياتي المهنية، فقد قررت الحكومة صاحبة الصحيفة طردي وأنا في نيروبي - كينيا، على بعد ألفي كيلو متر - لأن أحدهم لم يكتب افتتاحية تدين أحداث (جامعة اليرموك). ماذا سنكتب؟ الله ما أكثر ما يمكن أن يكتبه صحفي، يلعب لعبة القهر الإنساني في بلد عربي فمرة أغلقت الـرأي ثلاثة أيام لأنها كتبت خبراً صحيحاً عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية!.. وهذا بالمناسبة خبر لم يهم أحداً، ولم يلفت نظر أحد. وحين هاجمنا - محمود الكايد وأنا - قرار الحكومة في اليوم الأول لصدور الرأي بعد تعطيلها بالهجوم على وزير الإعلام، قررت الحكومة أولاً سحب امتياز الرأي وطرد أصحابها ثم اكتفت بتعطيلها لمدة، والطلب إليها تغيير رئيس التحرير ومنعي من الكتابة ثم تم العفو عن رئيس التحرير وعني»!![١]

---

(١) مصاروة: في العيد العشرين للرأي: المؤسسة الصحفية الأردنية: ١٩٧١-١٩٩٥، ص٥٨...

كتب طارق في المقال الذي أدى إلى إغلاق الرأي (المشار إليه) ما يلي:

«أوردت الرأي خبراً حتى لو كان كله خطأ: ماذا في ذلك، طالما أن الذي يعمل يخطئ»؟

«هل تستحق» الرأي «الاغلاق ثلاثة أيام لخطأ في تقييم خبر ما؟ ترى لو كنا سنطبق القاعدة على دوائرنا ومؤسساتنا ووزاراتنا، فكم سنغلقها يومـاً»؟

« في الأساس، عقاب الصحفية هو عقاب للقارئ، ولا نظن أحداً في هذا البلد يؤمن بالعقاب الجماعي، فذلك ليس من تقاليدنا ولا من قيمنا الأردنية والعربية».

« في الأساس، عقاب المفكر هو عقاب للفكر، وقد توقف العالم منذ القرون الوسطى عن عقاب الفكر!

« في الأساس، نحن جميعـاً نخطئ ونصيب من خلال الاجتهاد المختلف، ومن كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر».

وطارق -أبو علي- شخصية دمثة، يتمتع بذاكرة ديناميكية، حديثه آسر ومقنع وممتع، يختزن التجارب الكثيرة التي مر بها في حياته ويرويها بسخرية. وقد أوقف طارق عن الكتابة في الرأي (من منتصف عام ١٩٩٦ وحتى أيار ١٩٩٧)، لكن مقالاته بقيت تنشر في الصحف العربية الأخرى التي تصدر خارج الأردن، وتنشر بعضها الصحف الأردنية الأخرى- غير الرأي.

في مراحل حياته الأخيرة كرمته الدولة فعين وزيراً للثقافة ثم عينـاً في مجلس الأعيان. توفي إلى رحمة الله عام ٢٠١٩.

محمود الكايد حياصات

من مواليد مدينة السلط عام ١٩٣٤ درس في مدارسها وحصل على الثانوية، والتحق بجامعة دمشق لدراسة الحقوق غير أنه لم يكمل دراسته. انضم إلى أحد الأحزاب اليسارية عام ١٩٥٣ لفترة من الزمن مارس خلالها نشاطاً عاماً. وقد أسهم هذا العمل في ترسيخ التفكير العلمي لديه. التحق بوزارة الإعلام الأردنية وعمل في دائرة المطبوعات والنشر والاتحاد الوطني.

بدأ عمله في الصحافة عام ١٩٦٧ إثر دمج الصحف الأردنية منتدباً من وزارة الإعلام، فعمل في صحيفة القدس (صدرت عن دمج الدفاع بالجهاد في مدنية القدس) التي لم يصدر منها سوى بضعة أعداد قبل حرب حزيران، ثم عاد إلى عمان.

يعتبر الكايد من مؤسسي شركة المؤسسة الصحفية الأردنية عام ١٩٧٤ (مع جمعة حماد وسليمان عرار ومحمد العمد)، وذلك حين عرضت الحكومة جريدة الرأي للبيع للقطاع الخاص. وقد تقلب منذ ذلك التاريخ في مناصب عدة في هذه المؤسسة، فعمل مديراً للتحرير، ورئيساً لمجلس الادارة لأكثر من واحد وعشرين عاماً.

ويرجع الفضل في الحقيقة، للفريق المؤسس في تطوير هذه المؤسسة، التي تصدر الرأي والجوردان تايمز (بالانجليزية) التي أصبحت في طليعة المؤسسات الصحفية الأردنية، فصارت الرأي أوسع الصحف الأردنية انتشاراً. كما كان لهذا الفريق دور رئيسي في حفظ استقلالية الجريدة، التي عطلت أكثر من مرة. وتتضح شجاعة الكايد الأدبية فيما كتبه غداة معاودة إصدار الرأي بعد قرار تعطيلها من وزارة الإعلام، التي قررت مرة ثانية إغلاق الجريدة عقاباً لها

على ما نشرت من تعليقات صحفية تعتبر ماسة بالمصلحة العام. في هذا كتب محمود الكايد:

«تعود الرأي اليوم إلى الصدور بعد تنفيذ عقوبة وزارة الإعلام بتعطيلها ثلاثة أيام بسبب نشرها في عددها الصادر يوم السبت الماضي خبراً مفاده أن محاولات جرت لحل أو نقل مجلس الوحدة الاقتصادية من عمان هذا الخبر أغضب وزير الإعلام ودفعه للتنسيب إلى رئيس الوزراء بالوكالة بمعاقبة الرأي..».

وينتقد الكايد بشدة وزارة الإعلام وأسلوبها في العمل:

«إن الـوزارة تتعامل مع الصحف بأسلوب أقل ما يقال فيه أنه أسلوب استعلائي بعيد عن روح الزمالة وروح الفريق الواحد. والوزارة بعلاقتها مع الصحف تتعامل مع طرف آخر لا تريد أن يكون له دور أو اجتهاد أو رأي غير السمع والطاعة لها ولأوامرها وتوجيهاتها التي تكون موضع خلاف أحياناً.

«فالذي يحدث أن وزارة الإعـلام كأنما. تخصصت في نصب الفخاخ للصحافة، والانتقاص من جهدها والنيل من العاملين فيها، إلى أن تجد الفرصة للانقضاض عليها بالتعطيل أو التغريم أو الإغلاق أو سحب الرخصة»[1].

وقد أوقف الكايد عن العمل الصحفي (رئاسة التحرير) مدة عام (١٩٨٨- ١٩٨٩) حين عمدت لجنة الامن الاقتصادي - في ظل الأحكام العرفية - إلى حل مجالس إدارة الصحف اليومية، وتعيين رؤساء، تحرير جدد لها.

وإضافة إلى موقعه في جريدة الرأي، رئيساً لمجلس الإدارة، انتخب الكايد نقيباً للصحفيين الأردنيين في ثلاث دورات.

ويتميز الكايد، أبو عزمي، كما يحلو لزملائه الصحفيين مناداته، بأنه شخصية واثقة، يحتل مكانة رفيعة بين زملائه الصحفيين، ويتمتع بنظرة بانورامية- كما

(١) الرأي، ٣٠/ ٥/ ١٩٨١، انظر أيضاً المصدر السابق.

وصفه المؤرخ سليمان الموسى- الأمر الذي ساعد كثيراً في أن تصبح الرأي – وشقيقتها الجوردان تايمز – ملتقى لمختلف الآراء والتيارات الفكرية والوطنية والقومية، بما يشكل مساحة واقعية لحرية التعبير الأردنية الحقيقية، توفي إلى رحمه الله عام ٢٠١٠م.

حسن التل

ولد في مدينة إربد عام ١٩٣٢، وأنهى دراسته في دار المعلمين عام ١٩٥٥، ثم انخرط في سلك التعليم لمدة عشر سنوات درّس خلالها الأدب العربي والتاريخ والثقافة الاسلامية في عجلون والرمثا واربد.

في عام ١٩٦٦ انتقل إلى وزارة الإعلام وعمل فيها تسع سنوات تنقل خلالها بين الأقسام المختلفة السياسية والدينية، وبين الوزارة والإذاعة والتلفزيون.

في نهاية الستينات ولج عالم الصحافة شريكاً في جريدة الصباح مع كمال الكيلاني، قبل أن تباع الصحيفة لعرفات حجازي.

وفي ٢٠/ ٢/ ١٩٧٢ أسس دار اللواء للصحافة والنشر، وعنها أصدر صحيفة اللواء، جريدة إسلامية معتدلة، وأصبح مديرها ورئيس تحريرها منذ ذلك التاريخ.

كتب افتتاحية الأعداد الأولى سعد جمعة فضاق صدر الحكومة من هذا الأمر. أخيراً، وعندما نفذ صبر الحكومة، عمدت إلى مصادرة العدد (١٨) من المطبعة، لتتوقف اللواء عن الصدور مدة سبعة شهور. ومع نهاية عام ١٩٧٢ أذنت الحكومة بإعادة اصدارها.

في عام ١٩٨٦، دخل حسن التل شريكاً في الشركة الأردنية للصحافة والنشر التي تصدر الدستور. وحين طلبت منه لجنة الأمن الاقتصادي بيع ما تبقى من

حصته – التي كان باع جزءاً منها قبلاً– رفض وعين نائبـاً رئيس مجلس الإدارة في الشركة. وكان انتخب نائبـاً لنقيب الصحفيين.

نشر التل مقالاته في اللواء والدستور. وقال محمد أنيس المحتسب في دراسة أعدها عن حسن التل أنه «صريح الولاء لفكر أمته النابع من القرآن والسنة»، كما أنه يدعو إلى «احترام الأديان والتعاون بين أتباعها لما فيه خير الجميع»، ويحارب الإرهاب والتطرف.

وفي المقدمة التي كتبها لكتاب آيات سلمان رشدي الشيطانية: الظاهرة والأبعاد، الذي صدر عن دار اللواء للنشر عام ١٩٨٩، كتب حسن التل ما يلي: «لقد أثبتت قضية سلمان رشدي أن الثقافة أداة السياسة في كل المعارك التي تخوضها الشعوب».

وقد صدر عن دار اللواء للنشر العديد من الكتب لمفكرين إسلاميين وقوميين.

من أعماله القلمية المنشورة: الأنبياء الكذبة، الزعامة المميزة (عصام العطار)، التلوث الفكري، المثقفون في العالم الثالث.

د. فهد نجيب الفانك

ولد في عمان ١٩٣٤، ودرس الابتدائية في الحصن، والثانوية في إربد، والجامعية الأولى في عين شمس (القاهرة) حيث تخرج منها عام ١٩٦٣ ببكالوريوس محاسبة، وفي عام ١٩٨٥ حصل على الدكتوراه في إدارة الأعمال من أمريكا.

عمل معلمـاً، ثم موظفـاً في البنك العربي، ونائبـاً لمدير عام مؤسسة الطيران الأردني (عالية) حتى ١٩٨٥، ثم استقل في عمله مستشاراً ماليـاً.

بدأ الكتابة مبكراً، ونشرت له الصحف أحيانـاً، ثم انتظم في حزب البعث العربي، وقاده هذا للقول بأن الكتاب إجمالاً «يخضعون للرقابة والمحاسبة بشكل أو بآخر، فاذا لم تكن رقابة الحزب، فإنها رقابة رئيس التحرير، أو رقابة الحكومة أو حكم القراء والنقاد»[١].

بعد تخصصه الجامعي، وعمله في المجال الاقتصادي فاتجهت كتاباته نحو المعالجة الاقتصادية، فاشتهر بها. في عام ١٩٧١ اكتشفه جمعة حماد وإبراهيم سكجها، فولج باب الدستور الواسعة الانتشار، ليعد لها صفحة أسبوعية تظهر كل يوم سبت، فكانت أول صفحة اقتصادية منتظمة في تاريخ الصحافة الأردنية[٢]. وكانت مكافأته (١٠) دنانير زيدت إلى (١٢) ديناراً في الشهر.

وحين أصـدر إبراهيم سكجها جريدته الشعب (١٩٧٦-١٩٧٧) ترك الدستور وانضم إليها، ليكتب في الاقتصاد والسياسة أيضـاً مما كان مفاجأة تامة لكثيرين. وحين أغلقت الحكومة الشعب انتقل إلى الرأي وقدم فيها صفحة اقتصادية أسبوعية، وزاوية سياسية أيضـاً.

وفي عام ١٩٨٢ أصدر بالتعاون مع طارق مصاروة ومريود التل وأصحاب جريدة الرأي آنئذٍ (محمود الكايد وسليمان عرار وجمعة حماد ورجا العيسى ومحمد العمد) مجلة الافق الاقتصادي التي أغلقتها الحكومة أيضـاً بعد وقت قصير.

إضافة إلى هذا، أصبح في عام ١٩٨٥ رئيس تحرير مجلة المنتدى الشهرية التي تصدر عن منتدى الفكر العربي، واستمر فيها حتى عام ١٩٩٣.

---

(١) الفانك، ١٩٩٧، ص٢٣.
(٢) المصدر السابق، ص٢٤.

وفي عام ١٩٨٦ أصدر نشرة اخبارية شهرية باللغة الإنجليزية عن الاقتصاد الأردني، جوردان ايكونوميك، تقدم التحليلات الاقتصادية موجهة للبنوك والشركات والسفارات.

فوق هذا، للفانك عشرة كتب مطبوعة تتناول جوانب مختلفة من الاقتصاد الأردني، كان أولها البنوك والاقتصاد الأردني (١٩٦٤)، ومنها برنامج التصحيح الاقتصادي، وله أبحاث ودراسات. وكتابه الصحافة والحرية والمسؤولية، (١٩٩٧).

تميز فهد الفانك بأنه رائد المقال الاقتصادي في الأردن، فهو يوظف الأرقام والإحصائيات، ويحولها إلى مضامين ناطقة تشد انتباه القراء إليها. لهذا، جاءت زاويته في الأغلب علمية الطابع، تختلف عن الأسلوب الإنشائي الخطابي الوعظي العاطفي الوصفي السائد عند الآخرين. يضاف إلى هذا، أن مقالاته السياسية زخرت بالنقد السياسي والاجتماعي الحاد أحياناً. وقد أوقفته الحكومة عن الكتابة مرات، فواصل إنتاجه باسم مستعار.

ومقاله، بسب أنه علمي وجريء، وناقد، فهو أيضاً جدلي، بمعنى أنه يتطرق لمواضيع مثيرة للنقاش والجدل، يفضل آخرون تركها مخبأة تحت البساط، فيعمد هو إلى إخراجها وتسليط الضوء عليها، ومعالجتها، تجيء معززة بأرقام الدراسات، فتثير من تثير وتسر من تسر، لكنها تنجح في تحريك الأفكار والعواطف، وغالباً ما تستدر ردوداً من القراء.

وهو على هذه الوتيرة كل يوم، وكل أسبوع، يطل على القارئ الأردني والعربي من صحف مختلفة، منها: الرأي وشيحان والجوردان تايمز (له فيها مقال أسبوعي) والسفير اللبنانية، والعرب اللندنية، والثورة اليمنية، والاتحاد الاشتراكي المغربية، والمجاهد الجزائرية.

وصفه طارق مصاروة في أحد مقالاته بأنه (مؤسسة) قائمة بذاتها، وأن مبعث نجاحه يأتي من كونه «يكتب في وسط اهتمام الناس، سواء وافق القارئ معه أو اختلف فيما يكتب»[1].

وفي مقال صدر مؤخراً في زاوية (رؤوس أقلام) في جريدة الرأي بعنوان اضطهاد المرأة كتب الفانك في مطلعه نقداً اجتماعياً شديداً:

«المرأة الأردنية مضطهدة، ليس بالمصادفة ولكن نتيجة قرار عقائدي. والذين ينظرون لاضطهاد المرأة وهضم حقوقها هم أطول الناس لسانا على الادعاء بأنهم مع المرأة، حتى لقد تباهى بعضهم بأنه يوافق على حق المرأة في أن تنتخب وتنتخب». وبعد أن طعّم المقال بأرقام إحصائية ناطقة مستقاة من احدى الدراسات المسحية، أنهاه بقوله: «في الجاهلية، كانوا يئدون الإناث خوفاً من العار أو الاملاق، فكانت الموؤودة تتألم لبضع دقائق قبل أن تموت، واليوم وما زلنا نئد النساء مدى الحياة، لا لشيء إلا لأن العقلية متحجرة لا تثق بالمرأة، ولا تتحمل فكرة المساواة»[2].

توفي إلى رحمة الله عام ٢٠١٨.

د. رياض الحروب

من مواليد مدينة (عي) في محافظة الكرك عام ١٩٤٩، درس الطب في اليونان على نفقة القوات المسلحة وتخصص في الجراحة العامة في فرنسا واليونان وتخرج عام ١٩٨١، ثم التحق بالقوات المسلحة الأردنية جراحاً لمدة عامين استقال بعدها وفتح عيادة خاصة في الكرك.

(١) الرأي، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٥.
(٢) الرأي، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٦.

في عام ١٩٨٤ بدأت رحلته مع الصحافة حين قرر مع مجموعة من الشباب المثقف إصدار جريدة شيحان الأسبوعية في مطلع ذلك العام، ونال امتياز اصدارها كصحيفة اجتماعية، فصدرت نصفية برأسمال مقداره خمسة آلاف دينار. ومع الأيام اتسعت دائرة توزيعها مع ازدياد نقدها الساخر وطابعها الشعبي. وكانت الصحيفة توزع في بداياتها عشرة آلاف نسخة[١].

بعد عام ونيف أوقفت الحكومة الصحيفة لخروجها عن حدود امتيازها، فأصدرها رياض الحروب رئيس مجلس الإدارة، من اليونان، وصارت ترسل بالطائرة لـلأردن، هذا النجاح، قاد (دار الفريد للنشر)، التي يرأس إدارتها الدكتور الحروب، إلى إصدار صحف ومجلات أخرى هي، الميدان الرياضي (١٩٩٣)، وقد توقفت، وحوادث الساعة (١٩٩٤)، ولونا (١٩٩٤) وأخيراً عبد ربه الساخرة (١٩٩٦).

والحروب لا يعتبر نفسه صحفياً، بل مستثمراً في مجال الصحافة. ويعترف بأهمية أن تكون الصحافة مرآة المجتمع الذي توجد فيه. وهو يكتب عموداً أسبوعياً يعبر فيه عن وجهة نظره. عمل على إصدار صحيفة يومية باسم العرب اليوم، وأسس محطة تلفزيون هي JOSAT.

ينتقد العديد من الناس شيحان وشقيقاتها الجرائد الأسبوعية، ويعتبرونها صحف إثارة تخرج عن حدود المألوف والذوق العام أحياناً. لكن مما لا شك فيه أن أسلوب هذه الصحف في نشر ما يجري وراء الكواليس، سواء كان دقيقاً أم لا، قد أدخل عنصراً جديداً على الصحافة الأردنية، لم يكن موجوداً منذ فترة طويلة.

---

(١) أسامة الرواجفة، دراسة غير منشورة عن شيحان.

بهذه الرؤية، برهن الدكتور الحروب أنه رائد الصحيفة الشعبية الأردنية الواسعة الانتشار، التي خرجت وراء حدود الوطن، وانتشرت في عدد من البلدان العربية والأجنبية.

سليمان القضاة

يعتبر سليمان القضاة في طليعة الصحفيين الأردنيين الشبان (مواليد ١٩٤٥) الذين تبوأوا مناصب قيادية في صحف رئيسية ومنظمات أردنية ودولية. وعلاوة على انتخابه نقيباً للصحفيين الأردنيين لدورتين متتاليتين (١٩٩٢-١٩٩٦)، فقد انتخب أيضاً في مطلع عام ١٩٩٥ رئيساً لمنظمة الصحفيين العالمية لمدة أربع سنوات، وذلك خلال مؤتمر المنظمة الثاني عشر الذي عقد في عمان. وكانت المنظمة قد تأسست عام ١٩٤٦ في محاولة للتصدي للأفكار النازية والفاشية، وتضم في عضويتها حوالي مئة نقابة واتحاد للصحفيين.

درس العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وتخرج عام ١٩٧٠، وعمل في صحيفة الرأي مباشرة. بعد ذلك تدرج في العمل الصحفي من مندوب صحفي إلى محرر وسكرتير تحرير ومدير تحرير ثم مساعد ونائب لرئيس التحرير، وأخيراً عين رئيساً للتحرير في ١/ ٤/ ١٩٩٤.

صرح كرئيس لمنظمة الصحفيين العالمية، بأن «هناك تزايداً في محاولات السلطات التنفيذية للضغط والحد من الحرية الصحفية في مجتمعات أخرى». وأضاف: «أن العالم يشهد حالياً تزايد احتكار الشركات والمنظمات لوسائل الإعـلام»، التي تجيء «انعكاساً للمرحلة السياسية التي تسود العالم وهي مرحلة القطب الواحد». ويرى القضاة «أن الاحتكارات على وسائل الإعلام أمر يؤدي للضغط السياسي والمادي على الصحفيين، الأمر الذي يدفع بهؤلاء

للابتعاد عن المهنية في العمل». لذا فإنه يسعى من موقعه «للانتقال بمهنة الصحافة من مرحلة الاستقطاب السياسي ليقترب بها بصورة أكبر إلى المهنية والموضوعية»[1].

نظمي السعيد

عمل على تطوير الصحافة الرياضية في الأردن من خلال عمله في جريدة الرأي، انتقل إلى رحمة الله عام ١٩٩٨.

محمد خروب

اشتهر بعموده اليومي في جريدة الرأي الذي يعالج فيه الشأن العربي والدولي. وهو من مواليد عام ١٩٥٠ في الجلزون/ رام الله، بدأ عمله الصحفي في العام ١٩٧٥ مندوباً ومحرراً في جريدة الصباح اليومية ثم سكرتير تحرير مجلة الرائد العربي، إلى أن انتهى به المطاف في جريدة الرأي كمستشار سياسي وكاتب عمود يومي يعالج القضايا العربية والدولية. مؤهلاته العلمية بكالوريوس تجارة ودبلوم إعلام. وحصل على العديد من الجوائز.

يحيى شقير

المرجع الرئيسي لقوانين الإعلام. من مواليد الزاوية عام ١٩٥٧. حصل على بكالوريوس الإعلام من جامعة اليرموك عام ١٩٨٤ متفوقاً، ودرس في وقت لاحق ماجستير حقوق ويجيد اللغتين الإنجليزية والإسبانية، وشارك في ندوات محلية وعالمية. وهو مدرب معروف. ومن مؤلفاته كتاب (الحريات الصحفية في الأردن).

(١) الرأي، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٧.

المراجع

أولاً - المراجع والكتب المؤسسية العربية:

أ - المراجع العربية:

١ - أبو صوفة، محمد، من **أعلام الفكر والأدب في الأردن**. عمان: مكتبة الأقصى، ١٩٨٣م.

٢ - أبو صوفة، محمد، **الصحافة في الأردن، ١٩٢٠ - ١٩٩٦ م**. قراءات أولية. عمان: مكتبة المحتسب ١٩٩٦م.

٣ - (أبو غنيمة، حسان)، «جريدة الحوادث ودورها في الثقافة السينمائية»، الرأي ٣١/ ١٠/ ١٩٩٤ م.

٤ - أبو غنيمة، زياد. «رواية متضاربة حول أصل الأكراد». جريدة المدينة- العدد ١٨٨، الاثنين ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩.

٥- أبو نوار، معن، «ملامح تاريخية في نمو الصحافة الأردنية»، الرأي، ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٥ م.

٦- اورتون، كيت؛ بريور جونسون (ترجمة هاني خميس). **علم الاجتماع الرقمي**. سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٢١.

٧- إلياس، جوزيف، **تطور الصحافة السورية في مائة عام (١٨٦٥ - ١٩٦٥ م)**، ج١، بيروت: دار النضال، ١٩٨٢م.

٨ - إلياس، جوزيف، **تطور الصحافة السورية في مائة عام (١٨٦٥ - ١٩٦٥)**، ج٢، بيروت: دارالنضال، ١٩٨٢ م.

٩ - الأنصاري، محمد جابر، «رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية»، الرأي، ١٢/ ٧/ ١٩٩٧م.

١٠ - بسيسو، مسلم، «الصحافة وصحافة المعارضة»، الرأي، ٤/ ٧/ ١٩٩٦ م.

١١ - حافظ صلاح الدين، **أحزان حرية الصحافة**. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م.

١٢ - حجازي، مازن، «أسعار الورق والكلمات»، الرأي، ٦/ ١/ ١٩٩٥.

١٣ - حسن، رشيد، «الضحية تدفع الثمن في صوت الشعب»، الرأي، ١/ ٣/ ١٩٩٥م.

١٤ - حواتمه، جورج، «الدور المتغير للصحافة: التجربة الأردنية في الحقبة الديمقراطية»، في: **دور الإعلام في الديمقراطية: حالة الأردن**. تحرير جورج حواتمة. عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية، ١٩٩٥ م.

١٥ - الجهماني، عيسى، «قراءة قانونية وإعلامية في الصحف التي صنفت إلى رديئة وجيدة»، شيحان، ٢٩/ ٤/ ١٩٩٥ م.

١٦ - الخطيب، فوزي، «تاريخ الكتابة»، مجلة اليرموك (الأردن)، العدد السابع، ١٩٨٣م: ٥٠ - ٥٣.

١٧ - الخطيب، فوزي، «تاريخ الكتابة»، مجلة اليرموك (الأردن)، العدد العاشر، ١٩٨٤م: ٥٢ - ٥٥.

١٨ - خوري، يوسف ق، **الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ - ١٩٤٨م**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦م.

١٩- ذيبان، أحمد، «السياسي والإداري في قضية صوت الشعب»، الرأي، ٢٠/ ٢/ ١٩٩٥ م.

٢٠- الرفاعي، شمس الدين، **تاريخ الصحافة السورية، ١٩١٨ - ١٩٤٧م.** (جزءان)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٦م.

٢١- رمانة، أيمن، «صحافة أيام زمان»، المجد، ٧/ ١١/ ١٩٩٤م.

٢٢ - روو، وليم، **الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي**. ترجمة: موسى الكيلاني. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.

٢٣- زحلان، أنطوان، «التحدي والاستجابة: مساهمة العلوم والثقافة العربية»، المستقبل العربي، عدد ١٤٦، نيسان (إبريل) ١٩٩١م.

٢٤- الزركلي، خير الدين، **عامان في عمان**. مصر، ١٩٢٥م.

٢٥- زهيري، كامل، «العربي ودورها الثقافي في ربع قرن»، مجلة الدوحة، العدد ١٠١، أيار (مايو) ١٩٤٨ م: ٣٦ - ٤٧.

٢٦ - سكجها، باسم: **صحافة. ولكن**. عمان: مكتبة الرأي (١١)، ١٩٩٦م.

٢٧ - سليمان، أحمد، **تاريخ الصحافة الفلسطينية (١٨٧٦ -١٩١٨م)**، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨م.

٢٨ - الشاعر، جمال، **خمسون عاماً ونيف**. عمّان: مكتبة الرأي (٨)، المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٥ م.

٢٩- الشريف، نبيل، «المعارضة في الإعلام المقروء»، في: **دور الإعلام في الديمقراطية: حالة الأردن**. تحرير جورج حواتمة، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.

٣٠ - شريم أميمة، **الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر ١٩٢٠ - ١٩٨٣م. ١٩٨٤م**، عمان:

٣١ – شهاب، أسامة، **صحيفة الجزيرة الأردنية: دورها في الحركة الأدبية**. عمّان: وزارة الثقافة، ١٩٨٨.

٣٢ – شوملي، قسطندي، **فهرس النصوص الأدبية في جريدة فلسطين ١٩١١ – ١٩٦٧م**. جزءان، جمعية الدراسات العربية، القدس: ١٩٩٠م.

٣٣ – صابات، خليل، **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦م.

٣٤– صابات، خليل، **وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٩م.

٣٥ – صدوق، راضي، **الأيام العربية**. روما ١١/ ١٢/ – ١٨/ ١٢/ ١٩٨٣ م.

٣٦ – طرازي، فيليب، **تاريخ الصحافة العربية** (أربعة أجزاء)، بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٤م.

٣٧ – عبد الرحمن، عواطف، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٤ م.

٣٨ – العرموطي، مازن، **سياسات الاتصال في الأردن**. منشورات اليونسكو، ١٩٨٥م.

٣٩– عز الدين، إبراهيم، «نظرة على تطور تشريعات الحرية الصحفية في الأردن»، المشرق الإعلامي، العدد ٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ م.

٤٠ – العمد، هاني، «جرائم النشر الصحفي في الأردن: ١٩٩٣ – ١٩٩٦ م»، الرأي، ٢٦/ ٤/ ١٩٩٧ م.

٤١ – العودات، يعقوب، **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**. ط٢، عمان: وكالة التوزيع الأردنية، ١٩٨٧ م (والطبعة الأولى عام ١٩٧٦م).

٤٢ - غنيم، أحمد، «الإعـلان التجاري في الأردن»، في: العلاقات العامة والإعـلان في الأردن. تحرير مازن العرموطي، عمّان، المطبعة الوطنية، ١٩٨٤ م: ٣٥ - ٦٠.

٤٣ - الفانك، فهد، **الصحافة والحرية المسؤولة**.عمّان: مكتبة الرأي (١٣)، المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٧ م.

٤٤ - قطامي، سمير، **الحركة الأدبية في شرقي الأردن منذ عام ١٩٢١م وحتى عام ١٩٤٨م**. عمّان: وزارة الثقافة، ١٩٨١م.

٤٥ - الكاتب، عبد الحميد، «الصحافة: حريتها مشكلة وتقييدها مشكلة أكبر». مجلة العربي، شباط (فبراير)، ١٩٨٤ م.

٤٦ - كايد، هاشم، **شباب الأردن في الميزان**. عمان: مطبعة الشرق، ١٩٧٩م.

٤٧ - كايد، هاشم، «خليل فارس نصر: من رواد الصحافة والنشر في الأردن»، المجلة الثقافية، عدد ٢٩ عمان ١٩٩٣م.

٤٨ - كلاس، جورج مخاييل، **الصحافة الفكرية: دراسات في نشاط الصحافة الفكرية والحزبية والماسونية**. بيروت: لبنان، ١٩٩٣م.

٤٩ - ماضي، منيب، الموسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، جـ١، عمان: ١٩٥٩م.

٥٠ - محافظة، علي، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩١٤**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥م.

٥١ - محافظة، علي، **الفكر السياسي في الأردن منذ قيام الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمـارة. ١٩١٦ - ١٩٤٦م**، جـ٢، عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠م.

٥٢ - محافظة، علي، **الفكر السياسي في الأردن: وثائق ونصوص، ١٩١٦-١٩٤٦م**، جـ ٢، عمّان: مركزالكتب الأردني، ١٩٩٠م.

٥٣ - محافظة، علي، الرأي، ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٤ م.

٥٤ - مخادمة، ذياب، الرأي، ٢/ ١/ ١٩٩٥ م.

٥٥ - المر، هدى، المجلة، عدد ٣٣٤، ٢٣ - ٢٩ نيسان (إبريل) ١٩٨٦م.

٥٦ - مروة، أديب، **الصحافة العربية: نشأتها وتطورها**. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦١م.

٥٧ - المصمودي، مصطفى، **النظام الإعلامي الجديد**. الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٥م.

٥٨- منصور، نضال، «واقع الصحافة الأسبوعية ورؤية نحو منطلقات جديدة»، الحدث، ٢٤ آذار (مارس) ١٩٩٧م.

٥٩ - الموسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ج٢، عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦ م.

٦٠ - الموسى، سليمان، «الصحافة الأردنية في أربعين عاماً»، مجلة رسالة الأردن، العدد السادس، تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٥٩م: ١- ١٩.

٦١ - الموسى، سليمان، **الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤م**. بيروت: دار النهار للنشر، (الطبعة الثانية)، ١٩٧٧م.

٦٢ - الموسى، سليمان، **وجوه وملامح**. ج١، عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٤م.

٦٣- الموسى، سليمان، **وجوه وملامح**، ج٢، عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٤م.

٦٤ - الموسى، سليمان، «وصفي التل»: صورة شخصية، في: **كتابات في القضايا العربية**. وصفي التل. عمّان: دار اللواء للصحافة والنشر، ١٩٨٠: ١٧-١٠٠.

٦٥ - الموسى، سليمان، **أعلام من الأردن**. ج ١، عمان: ١٩٨٦م.

٦٦ - الموسى، سليمان، **أعلام من الأردن**. ج٢، عمان: مكتبة الرأي (٧)، المؤسسة الصحفية الأردنية ١٩٩٣م.

٦٧ - الموسى، سليمان، «حركة البلقاء- أيلول ١٩٢٣: ثورة أم حركة إصلاح»، الرأي، ٤/ ١٠/ ١٩٩٧م.

٦٨ - الموسى، سليمان، **مشاهد وذكريات**. عمّان: مكتبة الرأي (١٢)، المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٦م.

٦٩ - الموسى، عصام سليمان، **المدخل في الاتصال الجماهيري**. ط٤، مكتبة الكتاني، إربد، ١٩٩٨م.

٧٠ - الموسى، عصام سليمان، «الصحافة الأردنية: دراسة نقدية لتطورها وقوانينها ١٩٢٠-١٩٨٨». أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد الخامس، العدد الأول ١٩٨٩م.

٧١ - الموسى، عصام سليمان، «الصحافة في قوانين المطبوعات والنشر الأردنية ١٩٥٣ - ١٩٨٩م». أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية). المجلد السابع، العدد الثاني، ١٩٩١م.

٧٢ - الموسى، عصام سليمان، «خصائص الصحافة الأردنية الحديثة ممثلة بصحيفة الرأي اليومية». أبحاث اليرموك(سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد الرابع، عدد ١، ١٩٨٨م.

٧٣ - الموسى، عصام سليمان، «العدد ٨٦٣ من جريدة الأردن». الرأي، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٥م.

٧٤ - الموسى، عصام سليمان، «ثـورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي»، المستقبل العربي، العدد ٢٠٥، آذار، ١٩٩٦م.

٧٥ - ناتوت، هلال، **الصحافة الرسمية في لبنان**. بيروت: دار خضر للطباعة، ١٩٩٢م.

٧٦ - نصار، تركي، **تاريخ الإعلام الأردني**. عمان، ١٩٩٢م.

٧٧ - هلال، علي الدين، «رفاعة الطهطاوي: رائد الفكر الاجتماعي»، مجلة الدوحة، العدد ١٠٦، ١٩٨٤م.

٧٨- نصيرات، فدوى. **المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (١٨٤٠-١٩١٨)**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ب - كتب مؤسسية:

١- دائرة المطبوعات الأردنية. **الصحافة الأردنية: نشأتها وتطورها**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، (بدون تاريخ).

٢ - دائرة المطبوعات الأردنية. **دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عامًا**. عمان: مطابع الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٧م.

٣- الدستور، **٣٠ شمعة على طريق العطاء**. تحرير: علي سعادة، مطابع الدستور التجارية، عمان: ١٩٩٦م.

٤- **في وداع جمعة حماد**. مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي)، بدون تاريخ.

٥- قانون ضريبة الدخل - رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥م المعدل بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٢م المعمول به اعتبارا من ١/ ١/ ١٩٩١م.

٦ - **المؤسسة الصحفية الأردنية ١٩٧١-١٩٩٥م**. تحرير: عبدالله حجازي، حازم مبيضين، باسل رفايعة، رمضان الرواشدة. مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي، عمان: ١٩٩٥م.

ثالثاً المراجع الأجنبية:

1 - Adassi, Maha. «The Jordan Times», April, 1991

2 - Cassatta, M.B. and Asante, M.K. **Mass Communication: and Practices.** New York: Macmillan Publishing Co., Princi Inc., 1979.

3 - Derlinger, D. T**he Alphabet: A Key to the History of Man.** (Vol. I)3)ىrd ed.). New York: Funk and Wangles, 1968.

4 - Healey, J. «The Early Alphabet». in: **Reading the Past, Ancient Writing from Cuneiform to the Alphabet**. Intro. by J. T. Hooker. University of Calf. Press, 1990.

5 - Innis. Harold A. **Empire and Communications**. Toronto, University of Toronto Press, 1975.

6 - Innis, Harold A. **The Bias of Communication**. Toronto, University of Toronto Press, 1971.

7 - Kerr, M.H. **The Arab Cold War**. London: Oxford University press, 1971.

8 - Logan, R. **The Alphabet Effect**. New York: William Morrow, 1986.

9 - Merrill, John C. **Global Journalism**: **A Survey of the World's Mass Media**. New York: Longman, 1983

10 - Mody, Bella. «First World Communication Technologies in Ihird World Contexts» in: Everett M. Rogres and Francis Balle, **The Media Revolution in America and Western Europe**: Paris-Stanford Series; v.2, Communication and Information Science.

11 - Rugh, William A. **The Arab Press: News Media and Political process in the Arab World**. London: Groom Helm, 1979.

12 - Siebert., Fred S.; Peterson, Theodore, and Schramm, Wilbur. **Four theories of the Press**. Urbana: University of Illinois Press,

ثالثاً - دراسات ومحاضرات غير منشورة:

١ – أبو غالية، مادلين. «الصباح»، مشروع تخرج، جامعة اليرموك.

٢ – الأسمر، حلمي. «قانون نقابة الصحفيين»، ورقة قدمت في ندوة التشريعات الإعلامية، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م.

٣– برماوي، بشار. «فلسطين، ٩/ ١ – ٣ / ١٢/ ١٩٦٦م». مشروع تخرج.

٤ – حسين، عدنان محمد.«موقف جريدة الدفاع من القضية الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني، ١٩٣٤–١٩٤٨».رسالة ماجستير.الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م.

٥ – حمزاوي، يزيد. «المنار: ٦/ ١ – ١ / ١١/ ١٩٦٦». مشروع تخرج.

٦ – حمودة، دعاء «الدفاع». مشروع تخرج.

٧– خازر، إلهام. «الجزيرة: ٢٥/ ١/ ٤٦ – ٢٧/ ٧/ ١٩٤٦م». مشروع تخرج.

٨ – الربضي، مارينا. «الشرق العربي: ٤/ ٦/ ١٩٢٣ – ٢٥/ ٨/ ١٩٢٤م». مشروع تخرج.

٩ - الرواجفة، أسامة. «شيحان». مشروع تخرج.

١٠ - الشريف، محمود. «رؤية في السياسة المستقبلية للإعلام في الأردن»، محاضرة في الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٣١/ ١/ ١٩٨٧م.

١١ - الصوص، سوزان عطا. «الحوادث». مشروع تخرج.

١٢ - طه، فداء فضل شفيق. «عمان المساء». مشروع تخرج.

١٣ - عبيدات، شفيق. «الصحافة في شرقي الأردن». أطروحة لنيل الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٣م.

١٤ - عناني، رنا. «الجهاد: ١٣/ ٤/ ١٩٦٣-١٢/ ٣/ ١٩٦٤م». مشروع تخرج

١٥ - جموه، سامي. محاضرة في المعهد الدبلوماسي - عمان، ٢٩/ ٩/ ١٩٩٦م.

١٦ - الهاشم، شيرين، «الأخبار». مشروع تخرج

١٧ - الهندي، رانية. «الدستور». مشروع تخرج.

رابعاً - مقالات صحفية أشير إليها في المتن للصحفيين والصحفيات:

١ - إبراهيم أبو ناب.

٢- إبراهيم جابر إبراهيم.

٣ - إبراهيم سكجها.

٤ - أحمد سلامة.

٥ - أمان السائح.

٦ - بدر عبد الحق.

٧ - جمعة حماد.

٨- خليل فارس نصر.

٩ - رجا العيسى.

١٠ - رمضان رواشدة.

١١ - سلطان الحطاب.

١٢ - سمير الحياري.

١٣ - صالح القلاب.

١٤ - صبحي القطب.

١٥ - صبحي الكيلاني

١٦ - طارق مصاروة.

١٧- عبد السلام الطراونة.

١٨ - علي سعادة.

١٩ - فهد الفانك.

٢٠ - كامل الشريف.

٢١ - محمد إبراهيم داود

٢٢ - محمد برهومة.

٢٣ - محمد تيسير ظبيان.

٢٤ - محمد الشريقي.

٢٥ – محمد كعوش.

٢٦ – محمود الريماوي.

٢٧ – محمود الكايد.

٢٨ – نبيل الشريف.

٢٩ – نضال منصور.

٣٠ – نيفين عبدالهادي.

٣١- ياسر أبو هلالة.

٣٢ – يحيي شقير.

٣٣- يوسف أبو ليل.

٣٤- رمزي الغزوي

٣٥- مهند مبيضين

خامساً - مقابلات:

١ – راضي صدوق (١٩٨٨م).

٢ – رجا العيسى (١٩٨٦م).

٣ – صبحي جلال القطب (١٩٨٦م).

٤ – طارق مصاروة (١٩٩٧م).

٥ – محمود الشريف، (١٩٨٧م و ١٩٩٦م و١٩٩٧).

٦ – مسلم بسيسو (١٩٩٦م)

٧- أسامه الرنتيسي (٢٠٢١م)

٨- مكرم الطراونة (٢٠٢١م)

سادساً - مراسلات:

١ - ممدوح القطب.

٢ - عيسى مدانات.

كتب منشورة للمؤلف

أولاً: الكتب العلمية: إعلام/اتصال

أ- باللغة الإنجليزية:

1 - **The Arab Image in the U.S. Press**. PeterLang, New York, 1984.

2 - **Petra: A Cultural Capital in the First Communication Revolution**. Amman: Beit Al-Anbat, 2011(In Arabic as well).

ب- باللغة العربية:

- **المدخل في الاتصال الجماهيري** (الطبعة الثامنة، ٢٠١٤). دار اثراء، عمان (صدرت الطبعة الاولى١٩٨٦).
- **المدخل في الاتصال السكاني** (١٩٩١). جزءان، (بالاشتراك)، جامعة اليرموك.
- **إعادة النظر في مفاهيم التربية السكانية** (١٩٩٣). (مترجم). صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- **تطور الصحافة الأردنية: ١٩٢٠-١٩٩٧**.(١٩٩٨). لجنة تاريخ الأردن، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، عمّان.
- **العرب وثورة الاتصال الأولى** (١٩٩٩). وكالة التوزيع الأردنية، عمّان.
- **تطوير الثقافة الجماهيرية العربية** (٢٠٠٢). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي.

- **الإعلام والمجتمع: دراسات في الإعلام الأردني والعربي والدولي**. (٢٠٠٣). وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

- **البتراء عاصمة الأبجدية العربية في الثورة الأولى للاتصال والمعلوماتية.** (باللغتين العربية والانجليزية)، عمان: منشورات بيت الأنباط، ٢٠١١.

- **الإعلام الرقمي العربي والتحديات الراهنة**. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، منشورات نقابة الصحفيين الأردنيين، ٢٠١٤.

- **تاريخ الاتصال والإعلام العربي: ١٥٠ ق.م.-الحاضر الرقمي**. عمان: زمزم ناشرون وموزعون، (بدعم من عمادة البحث العلمي - جامعة فيلادلفيا)، ٢٠١٧. (صدر في طبعة ثانية في مكتبة الأسرة عن وزارة الثقافة الأردنية).

ثانياً: أدب

أ- رواية:

- **بقايا ثلج**. (رواية). دار نارة للنشر والتوزيع، وبدعم من أمانة عمان الكبرى، ٢٠٠٧.

- **١٩٨٩** (رواية). دار أمجد للنشر والتوزيع، وطبعت بدعم من أمانة عمان الكبرى، ٢٠١٩.

ب - قصص قصيرة:

- **حكايات الفارس المدحور**. (قصص قصيرة). منشورات نادي خريجي الجامعة الأردني، عمان، ١٩٧٢

- **انعدام الوزن**. (قصص قصيرة). منشورات رابطة الكتاب الأردنيين، عمان، ١٩٨٤.

- القفز في العينين. (قصص قصيرة).أمانة عمان الكبرى، عمان، ٢٠٠١.

- **وستشرق الشمس أيضـًا**. (قصص قصيرة).أمانة عمان الكبرى (مديرية الثقافة)، ٢٠١٢.

جـ - مذكرات:

- **ذكريات الطفولة في المفرق: ١٩٤٤-١٩٥٣**. وزارة الثقافة: عمان، ٢٠١٧.

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُـرجى زيـارة العنـاويـن التـاليـة :



موقـع وزارة الثقـافة الإلكتـروني
www.culture.gov.jo



رابط صفحة وزارة الثقـافة على الفيس بـوك
www.facebook.com/culture.gov.jo